لمحات عن

سعيد قزاز

زهير كاظم عبود



دار ئاراس للطباعة والنشر



السلسلة الثقافية

*

صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين

رئيس التحرير: بدران أحمد حبيب

***

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر، شارع گولان، اربيل، كُردستان العراق

لمحَات عَنْ

سَعِيد قَزّازْ

زُهير كاظم عَبود

الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة

اسم الكتاب: لمحات عن سعيد قزاز
تأليف: زهير كاظم عبود
من منشورات ئاراس رقم: ٧٣٧
تنقيح: أوميد أحمد البناء
الإخراج الفني: آراس أكرم
الغلاف: مريم متقيّان
الطبعة الثانية ٢٠٠٨
رقم الإداع في المديرية العامة للمكتبات العامة في إقليم كردستان: ٢٠٠٨/١٠٩٤

المقدمة

التاريخ يقوم على جملة حقائق ومن حقائق هذا البحث أننا لا نستطيع التغلغل في أعماق سعيد قَزّاز فقد واجهتنا صعوبات جمة. انقطعت صلة الرجل بالحاضر من خلال ماضيه فكان أشبه ما يكون بالأسطورة أو البريق الذي يبهر فجأة فائت لا تتوقع ظهوره، كذلك موضوع البحث فسعيد قَزّاز رجل كالجزيرة محاط من كل الاتجاهات.

لقد عانيت كثيراً لأكتب عن نشأته ومراحل حياته الأولى، فلم أجد منفذاً يسعفني ويساعدني في ذلك، إذ أن أغلب أصدقائه رحلوا إلى الدنيا الآخرة،والآخرين لا يعرفون عنه شيئاً، و كتبنا المعلومات الشخصية عنه بعين واحدة إذا جاز التعبير.

إن حقائق سعيد قَزّاز ليست منفصلة عن تاريخ العراق السياسي (الملكي) أو المجتمع العراقي حينذاك، حيث كان عنصراً بارزاً ومؤثراً في الأحداث السياسية والعامة ردحاً من الزمن، ولم يكن ضمن هذا التأثير بسبب نفوذ عائلته أو قرابته للعرش، وإنما كان الوحيد الذي استطاع أن ينفذ من خلال شخصيته وأسلوبه في العمل، وأيضا من خلال علاقاته الإنسانية المحدودة وقدراته الذاتية.

لم تكن نيتي أن أنقل الجانب الإيجابي عن سيرة سعيد قَزّاز، ولكنني أنقل وبتجرد سيرة الرجل الذي عمل في مناصب مهمة في الدولة العراقية زادت على الثلاثين عاماً، فلكل إنسان سلبياته وإيجابياته وقد أخشى أن يكون بحثي هذا منقوصاً لأنني بدأت به من نهاية الرجل، ولأنني لم أتعايش معه أيام عمله

الوظيفي، فقد كنت طفلاً صغيراً، وحين تم إعدامه كنت طالباً في الصف الأول المتوسط، كنت أتابع مثل أقراني محاكمات (أقطاب العهد الملكي) في محكمة الشعب من خلال المذياع، ولم يكن قد وصل التلفاز الى المحافظات في حينه، وأشد مالفت إنتباهي اعتداد الرجل بكرامته وشجاعته بالرد على رئيس المحكمة والمدعي العام، كما لفت إنتباهي الهتافات والأشعار التي هرج بها بعض وكانت مبتذلة ورخيصة ولا تتناسب مع مكانة وسمعة المحكمة في حينها على إعتبار أنها محكمة تمثل الشعب.

إن عملية استقبال الحقائق لا ترتبط بالباحث بقدر ماهي ثابتة، إلاّ أنه يستطيع أن يتصرف مع هذه الحقائق بتجرد أو بانحياز... أن الحقيقة هي العمود الفقري للتاريخ فقد تغيب بعض الوقت إلاّ أنها ستبرز حتماً واضحة.. وصريحة.

سعيد قَزّاز عراقي كردي يعتز بعراقيته وإسلامه، بدايته غير واضحة إلا أنه حينما برز من خلال تقلده المناصب الوظيفية فأنه كان ناجحاً صارماً و دقيقاً، وهذه الحقيقة من بين جملة حقائق سنعرفها لاحقاً عن سعيد قَزّاز.

محطات كثيرة في حياة سعيد قَزّاز أستطعت التوصل الى قسم منها وأنا أسأل وأبحث عن ماضي الرجل، فقد كان زمن البحث في بداية التسعينات يمنع الأتصال بمنطقة كردستان بأي شكل، ومن حسن حظي أن بدأت بالبحث على الرغم من كل الصعوبات والغموض في مدينة لايزال أهلها يتمسكون بقيم الوفاء وذكر المحاسن والإطراء الذي يستحقه من يستحقه، مدينة عربية كريمة وأصيلة عملت بها ثمان سنوات في العمل القضائي هي مدينة الموصل (المدينة الطيبة) كما يحلو لنا أن نسميها، فقد فتح أهلها لي صدورهم ومكتباتهم وأسرارهم وتعاون الكثير منهم معي للتوصل الى حقائق عن سعيد قَزّاز، وكان الكثير منهم يترحم عليه ويقرأ سورة الفاتحة وحتى من أشخاص كانوا يقفون بالصف المعارض لسعيد قَزّاز والنظام الملكي في العراق.

كان نزيهاً نظيفاً دخل الوظيفة وتدرج فيها حتى أصبح وزيراً مزمناً لوزارته الداخلية، ولا أعتقد أن هناك عراقياً واحداً يطعن بنزاهة سعيد قَزّاز خلال فترة عمله كوزيرا للداخلية.

يقول عنه الصحفي المخضرم عبد الباسط يونس رجب في جريدة المثال الموصلية عام ١٩٥١: (أنه رجل كهل ورع في العقد الرابع من عمره ومضى يستقبل الخامس، شعر رأسه موزع بين السواد والبياض توزيعاً عادلاً أو قريباً من العادل، أسمر البشرة لاهو بالطويل الفارع ولا بالقصير البدين. تقرأ في وجهه لأول نظرة علامات المرح والرقة والاطمئنان، إنه رجل قد أرضى ضميره وأنه عدل فأمن واستراح، يبتسم للصغير والكبير كما تقرأ الى جانب ذلك إمارات الحزم والجد وحب العمل وتقديس الواجب، شديد من غير عنف، لين من غير ضعف. مليء بالخير، عدل فأمن فاستراح).

كانت كلمات عبد الباسط يونس تسبق الزمن وتوجز المسافات وتنصف الرجل، وعبد الباسط يونس المعروف بكتاباته الصحفية الصارمة ونقده اللاذع ومشاكساته لرجال الدولة حينذاك، وقسوته عليهم بالكلمات انتصارا لحقوق الناس والوطن، بل واختلافه مع سعيد قَزّاز فكريا، أوجز كل الكلمات بكلمتين (الرجل النبيل) وهذه الصفة التي يطلقها رجل عرف بصراحته _ وبجرأته، هي وسام فخر على صدر سعيد قَزّاز، عدل فأمن فاستراح.. هذه هي نواة سعيد قَزّاز كما يذكرها عبد الباسط يونس.

الحقيقة هي التي تتكلم عن ذاتها مهما كانت منسية، ولامجال فيها للتأويل أو الأجتهاد.

إن السكوت عن ذكر المحاسن وإطرائها لايقل خطورة وجرماً من السكوت عند ذكر المثالب والتنديد بها، من خلال هذا الأساس نؤسس بحثنا عن سعيد قَزّاز.

علمت من بعض ممن التقيت بهم بعض الروايات التي (حسب وجهات

نظرهم) تعتبر مثالب على الرجل، إلاّ أن أغلبهم طلب مني عدم نشرها مع أسمائهم، ومن هذه المثالب أن سعيد قَزّاز عنصري ينحاز الى بني قومه ويميل الى الشخص الكردي أكثر من العربي، ولا أدري لماذا رفض البعض سرد هذه الحالة إن كانت حقيقة أو حقيقية مع أنني التقيت بآخرين نفوا قطعاً عنصريته أو ميله للأكراد على حساب العرب.

وطعن إخرون في موقفه الوطني المعادي للأحزاب العراقية الوطنية، وإخلاصه للنظام الملكي، وتعاونه مع الرجعية وقوى الإستعمار البريطاني، وأعتبر بعض مواقفه الصارمة وتدخله في الإنتخابات وممارسته القمع السياسي ما يمكن ان يجعله عدوانا على الشعب ومساندة للنظام الرجعي الملكي.

أننا حين نسعى لمعرفة الوقائع فأن الأسئلة التي نسألها وبالتالي الإجابات التي نحصل عليها يجب أن لاتخرج من خلال العواطف والميول الشخصية، بل ينبغي أن نضع باعتبارنا ويتجرد مبادئ الرجل وسلوكيته وشخصيته وقيمه وتداخلها الزمني مع النظام القائم حينذاك، وإذا كان موقف سعيد قَزّاز إن لم تكن مواقف سعيد قَزّاز تعتبر حالة ينبغي أن ندرسها بإمعان ففيها تكمن أسس حقيقية وأسباب لتلك المواقف لانريد لها التبرير بقدر ما نسعى لتسجيل حقيقتها.

فسلوك الرجل يثير الإهتمام، وأن كتابتنا المتواضعة عنه مجرد محاولة لفهم الشخصية، وكيف كان يبنيها وسط أجواء وبيئة اجتماعية قد تختلف عن بيئته؟ وكيف وصل الى المستوى الذي يستحقه وبجدارة؟ ومن ثم كيف تصرف هذا التصرف أو أتخذ الموقف الذي ذكرناه؟ الشهادات الأخرى التي سمعناها عنه تدل على أنه رجل يحفظ العلاقة الإنسانية وأمين عليها، يذكر طالب مشتاق في مذكراته أن سعيد قَزّاز طلبه يوماً في مكتبه وكان وزيراً للداخلية آنذاك وأشار عليه بضرورة حل اللجنة العليا لجمع التبرعات لمنكوبي (بورت

سعيد) ورجاه أن ينسحب من سكرتاريتها العامة. فأعتذر عن الانسحاب.. وبعد ذلك ازدادت المراقبة عليه..[1] وكان دافع سعيد قَزّاز لهذا الطلب إبعاد صديقه المذكور من أية مسؤولية قانونية.

وتأكيداً لحفظه العلاقة والتي لم يحجبه عنها المركز الوظيفي أو المسؤولية يعود طالب مشتاق ليذكر أنه أتصل به (بهجت العطية)[2] وطلب منه تسليم ولده (باسم) للتحقيق معه فأنكر معرفته به، ومساء ذلك اليوم اختلى طالب مشتاق بسعيد قَزّاز وزير الداخلية في إحدى غرف نادي بغداد واخبره بطلب بهجت العطية، فقال له أمهلني وسأخبرك ما يجب أن تفعله غداً، وفي اليوم التالي واجهه في النادي أيضاً وقال له لا أوصيك بتسليمه فأن عليه قضايا سياسية عديدة... وأنه لا يزال يشعر بالمنة لسعيد قَزّاز فأن عمله كان دليلاً على قوة صداقته له فضلاً عن حسن طويته ونبل أخلاقه[3].

وفي مدينة أربيل في الشهر الرابع من عام ٢٠٠٧ خلال أيام المدى الثقافية جمعتني جلسة أخوية بالأستاذ باسم طالب مشتاق، فذكر لي بأن مكتبة اتحاد الطلبة كانت في بيته حين علم أن أمرا بالقبض صدر بحقه وأنه كان مرتبطا بتنظيمات الحزب الشيوعي العراقي وأن الشرطة تطلبه، فذهب الى والده حيث اتصل بوزير الداخلية سعيد قَزّاز الذي اخبره بضرورة تسليم نفسه وأن القضية بسيطة وسيعمل على انهاء المشكلة، وحال غلق سماعة الهاتف، عاد وزير الداخلية سعيد قَزّاز ليتصل بالسيد مشتاق طالب يطلب منه عدم تسليم باسم لنفسه الى الشرطة، لأن القضية كبيرة وخطيرة

١- طالب مشتاق / أوراق أيامي - دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد ١٩٨٩/ص٥٤٩

٢- بهجت العطية كان يعمل مديراً للأمن السياسي في أواخر أيام الحكم الملكي في العراق.

٣- طالب مشتاق / المصدر السابق /ص٥٦٠

وتخللتها إعترافات حزبية، مما حفز باسم للسفر خارج العراق والتخلص من أمر القبض المذكور والمتمعن في الحادثة التي رواها لنا شخصيا السيد باسم، وعن الدوافع التي تدفع وزيرا للداخلية لإخبار شخص يرتبط معه بعلاقة إنسانية بعدم تسليم ولده الى السلطة، لخطورة القضية المثارة ضده، وبالرغم من تقاطع الخنادق بينهما، ما يوجب التفكير مليا في دوافع مثل هذا التصرف عند سعيد قَزّاز.

حدثني الأستاذ عبد الباسط يونس أنه حين توفي والده فأن سعيد قَزّاز كان يحضر مجلس الفاتحة لثلاثة أيام متتالية، أي انه يحضر يومياً رغم كونه متصرفاً للواء الموصل، ولم تُنسهِ مشاغله والتزاماته الوظيفية عن أداء واجب إجتماعي. كما حدثني الأستاذ سعيد الديوه جي (مؤرخ الموصل) بأن سعيد قَزّاز كان متواضعاً ومتفهماً لظروف موظفيه ومن تواضعه أنه كان ينتظر أن يقوم بإيصال أي شخص مدعو الى حفل رسمي ليلاً أو نهاراً عند إنتهاء الحفل إذا لم تكن له واسطة نقل لإيصاله بسيارة المتصرفية[٤].

يقول المحامي عبد القادر الدبوني (من الموصل) وهو من الأشخاص الذين عاصروه، أنه عرفه شخصاً فاضلاً وأدارياً قوي الشخصية وحريصاً على النظام والخلق والتطبيق السليم للقانون مراعياً المصلحة العامة.

وكان قد راجعه في قضايا إدارية حول تدخل قائممقامي قضاء تلعفر وسنجار في شؤون شخصية لتسوية الأراضي، ويذكر الأستاذ الدبوني أنه رأى فيه حرصاً واستيعابا للموضوع واستجابة للطلبات القانونية والمواقف العادلة وشجب بقوة تحيّز المتداخلين منهم في الإجراءات القضائية المناطة بلجان التسوية، وإصدر أوامر تحريرية بمنع التدخل، والحفاظ على الوضع الراهن في القضايا حتى تقرر اللجان ما تراه فيها، ولم تكن مراجعته بوساطة شخصية أو إستعانة بأصدقاء، ويضيف الدبوني أنه كان يسمع غمزاً

٤- لقاء مع الأستاذ سعيد الديوه جي بتاريخ ١٩٩٥/١١/٥ بالموصل.

من بعض ينسب له بعضاً من العنصرية والانحياز القومي والميل الى توظيف الشباب الأكراد من المتخرجين جامعياً، وقد لمست _ والحديث للدبوني _ شيئاً من ذلك وحضرت مناقشة معه فبرر موقفه بتعيين مجموعة من الشباب المذكورين ممن كانوا زملاء لي بأن الشباب الأكراد يجب أن يشاركوا في الكادر الوظيفي ويلتفت إليهم حتى لا يكونوا ساخطين وتجرفهم الشيوعية وتخسرهم الوطنية. وزاد تبريراً بأن العدالة والمساواة تقضي برعايتهم ودفعهم لمساواة زملائهم ممن يملكون فرصاً أفضل من فرصهم.

ويضيف الأستاذ الدبوني أنه عرف فيه صراحة مع مرؤوسيه وخاصة (الشرطة) ومدافعاً عمن يثق بهم من الموظفين الذين يعملون معه، ويراقب سلوكهم وأعمالهم شخصياً. كان يتصدى للمظاهرات بنفسه، ويبرر ذلك من خلال زياراته لنادي المحامين بالموصل بأنه يروم منع تفاقم الأمور والأصطدامات بين الشعب والشرطة، ومن سلبياته انه كان ضيق الصدر مع الصحافة ويتهم الكثير من العاملين بالصحافة بالجهل والمصالح الشخصية وحب الظهور على حساب المصلحة العامة(٥).

ولكن عبد الباسط يونس يقول أنه كتب مقالاً قاسياً في نقد السلطة وكان سعيد قَزّاز وزيراً للداخلية، فرفع متصرف اللواء (المحافظ) الجريدة الى مديرية الدعاية العامة مؤشراً الى المقال الأفتتاحي الآنف الذكر، وبدورها رفعت الجريدة الى وزير الداخلية مشيرة الى المقال للإطلاع فكتب سعيد قَزّاز على كتاب مديرية الدعاية (أطلعت يحفظ) بخط يده وتوقيعه وكان بوسعه أن يتخذ الإجراءات ويعطل الجريدة(٦).

يقول ذو النون أيوب وهو من أقطاب الحزب الشيوعي العراقي حينذاك ثم أنفصل عنه: (أنه تذليلا لعناد مديرية السفر والإقامة والأمن ورئيسها بهجت

٥- لقاء مع الأستاذ المحامي عبد القادر الدبوني بتاريخ ١٩٩٥/٢/٩ بالموصل.

٦- لقاء مع الأستاذ الصحفي عبد الباسط يونس رجب في الموصل.

العطية، قصدت وزير الداخلية سعيد قَزّاز، وطلبت منه رفع منع السفر عني وأعطائي جوازاً لذلك وكان ثمة احترام متبادل بيني وبين هذا الرجل، ورأيت الرجل يخاطب مرؤوسيه تلفونياً ويطلب منهم منحي جواز السفر وما كنت أسمع رد المرؤوس، ولكني علمت يقيناً من حديث الوزير أن المدير كان يخشى من نشاطي السياسي خارج العراق، فقد أجاب الوزير أن لدينا قوانين للمعاقبة على مثل هذه الأعمال ومنها إسقاط الجنسية عن المخالفين ووجدت الوزير أكثر اطمئنانا الى أني لا أسافر لهذا الغرض.

ودّعت الوزير شاكراً وأكدت لـه أن الحوادث ستثبت بأن ظنون المدير ليست في محلها، فودعني الرجل بلطف، وتمنى لي سفراً سعيداً، وأعطيت جوازاً للسفر بدون تردد.(٧)

رغم الاختلاف بين مواقف ذي النون أيوب وبين وزير الداخلية سعيد قَزّاز، إلاّ أنه كان يكن احتراما للأدب والصحافة وللمثقفين ويعاونهم بقدر ما يستطيع، دلالة على سمو أخلاقه وإحترامه للمثقف ودوره التنويري في المجتمع، وما ذكرناه خير شاهد على ذلك.

بعد أن استعرضنا مقتطفات من عناوين عريضة لرجل دخل التاريخ في العراق دون استئذان _ هكذا يبدو _ وبعد أن تتوضح بعض ملامح الصورة لهذه الشخصية الحديدية، وبعد أن نتوغل قليلا في أعماقه من خلال استعراض الحقائق المتطابقة مع واقع الماضي الذي عاش أغلبنا أيامه، ومن خلال هذه المعايشة نستطيع أن نجد المعيار الذي نقيّم من خلاله شخصية سعيد قَزّاز، مع أننا سنصبح شهوداً للحقيقة لأننا جزء منها.

الحقيقة دوماً مقدسة وقد أعتبرت على الدوام العمود الفقري للتاريخ، ومن

٧- ذو النون أيوب / قصة حياته / القسم الرابع - الطبعة الأولى فينا ١٩٨٣/ص١٥٣.

خلال هذه الحقيقة بحثت كثيراً عن شيء يخص سعيد قَزّاز بعد أن دوخ الدنيا وشغل الناس في العراق مدة تزيد على الربع قرن، فلم أجد من يسعفني بكتابة يساعدني فيها على تلمس الطريق الى كتاب أو دراسة عن سعيد قَزّاز فرحت أبحث في أروقة المكتبات عن ذلك فلم أجد، وحتى رسائل الماجستير أو الدكتوراه لم يحالفني الحظ للعثور عما له مساس قريب بسعيد قَزّاز – على حد علمي في العام ١٩٩٤ قبل أن يصدر كتاب السيد عبد الرحمن البياتي – سعيد قَزّاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩، وهو رسالة لنيل درجة الماجستير – والغريب أن الحقيقة قائمة الا أنها تعبر عن ذاتها وتبقى كامنة وتتكلم عندما يطلب منها الكاتب ذلك، وقد وجدت حواجز كثيرة تفصلني عن التطرق لموضوع البحث في سعيد قَزّاز أهمها البيئة واللغة والوقائع الأخرى، وأقنعت نفسي بأنه لا يوجد رجل مجهول ولاشخص مهجور في الجزيرة لا يستطيع أحد أن يصل إليه. ومعالجة أية فكرة بعيدة عن زمان الكاتب أكثر صعوبة من عملية السرد التاريخي المجرد، لأن البحث عن سعيد قَزّاز يتطلب معايشة الحدث والتحليل والتلفت يميناً ويساراً.

وهكذا جاء الإصرار على التوغل بعيداً للبحث في زوايا التاريخ القريب البعيد لتجسيد شخصية سعيد قَزّاز كحقيقة بعيدة عن العواطف والمواقف السياسية المتشنجة، وعن علاقة سعيد قَزّاز الإنسانية بالمجتمع، ومن بين الأسباب المهمة التي دفعتني للكتابة عن سعيد قَزّاز ملازمتي للأستاذ الكبير الصحفي المخضرم عبد الباسط يونس (الذي توفي عام ٢٠٠٠) الذي كان يحدثني كثيراً عن سعيد قَزّاز، دون أن أكشف له أو يكتشف رغبتي في البحث عن سعيد قَزّاز فوجدت نفسي مدفوعاً للكتابة، وقد نهجت منهجاً اعتمدت فيه على سرد الحقائق دون تعليق أو إستنتاج بإستثناء تقييم المحاكمة من الناحية القانونية والقضائية وهو من صلب اختصاصي كما ازعم، ولا أخفي سراً حين أقول لقد بهرني سعيد قَزّاز كشخصية نافذة صلبة لا تتأثر بالمؤثرات الخارجية، مليء بالأخلاق وملتزم بقيم المجتمع وشجاع يتمسك بالنزاهة، رغم

أن الكثير من خصاله تم التعتيم عليه، وقد تعرضت شخصيته لمناقشات وخلافات حول العديد من جوانب الغموض والمواقف في شخصيته، وأستلزمت الحاجة اليوم للكشف عن هذه الجوانب، مع ما يتطلبه البحث من موضوعية وابتعاد عن التشنج والانحياز والمواقف المسبقة التي يمكن أن تصطدم بالحقيقة، وفي هذا الصدد يقول المؤرخ والكاتب الدكتور كمال أحمد مظهر في مقدمة كتاب صدر في العام الماضي يتحدث عن سعيد قَزّاز: (أود أن أقر وأعترف بأنني أنتمي فكريا" الى خندق نقيض تماماً للخندق الذي ينتمي إليه سعيد قَزّاز، ولدي أسباب عائلية خاصة ليكون في أعماقي قدر من الحساسية تجاه الرجل، وأعرف جيداً أن تقييمي له يثير بعض المتزمتين الذين أنتمي فكرياً الى خندقهم، ممن لا يزالون يؤمنون بمبدأ من ليس معي فهو ضدي الذي فضحه خروشوف في أواسط الخمسينات من القرن الماضي، أما هم فليس بوسعهم أن يغفروا لرجل مبدئي يختلف عنهم في قناعاته الفكرية بدافع إيمانه بالله كما قال ذلك صراحة أثناء محاكمته، مع العلم أن الخندق الذي ننتمي إليه مد يد التعاون والمساومة في أوقات مختلفة، الى ألد الأعداء من أمثال النازيين والفاشيين والرأسماليين الاحتكاريين والأنظمة التي لم ترتو من دم من يعرفون باليسار حتى يومنا هذا، وأقول ذلك لمجرد التذكير دون أن أنسى حقيقة أن لا سياسة من دون مساومة)(٨).

كان عبد الباسط يونس يتحدث عن الجوانب الأخلاقية والإنسانية في سعيد قَزّاز ومن المحتمل أن يكون قد سرد بعضها في مذكراته الشخصية على حد علمي، وقد ساهم سعيد قَزّاز في رسم الاتجاهات السياسية للتاريخ العراقي حقبة زمنية من حقب العراق بإيجابياته أو سلبياته، وفق المعلومات المتداولة التي وصلت أو التي بقيت في طي الكتمان لحد الآن، ولم أستطع التوصيل

---

(٨) مقدمة كتاب سعيد قزاز ودوره في السياسة العراقية بعنوان (سعيد قزاز أمام محكمة التاريخ)، ص ١٥– ٣٥ _ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٢٠٠١

لأشـخـاص التي نافذين فـي حيـاة الرجل أكثر مما توصلت إليـه في جـهـدي المتواضع، إذ أن إبنته الوحيدة سافرت خارج العراق مع زوجها وأستقرت هناك وتوفيت رفيقة عمره فأصبحت بلا مجداف للنفاذ الى حياة الرجل، غير أنني استطعت بعد ذاك التوصل الى أبنته (السيدة بري سعيد قَزّاز _ أم عبد الله) بعد نشر حلقات كتابي هذا في جريدة الزمان ٢٠٠٢، وقد تعاونت معي من ناحية توثيق المعلومات و لإظهار الحقائق المغيبة وفقها الله وأطال بعمرها. بعد أن أمضيت السنوات الممتدة من عام ١٩٩٤ ولحين نشر الكتاب ٢٠٠٤، وأنا أبحث وأسـأل لا هدف لي غير أن أنقل الحقيقة التي حاولت تجسيدها خلال عملي القضائي في العراق، واضعا أمام عيني ماورد من آيات الذكر الحكيم (وأكثرهم للحق كارهون) غير أنني مضيت بأصرار على قول كلمتي هذه للتاريخ.

ومما يجعل الموضوع ليس سهلاً أيضاً عدم توفر المصادر التي تساهم في رسم الخطوط العامة لموضوعنا، ومع أن لكل حقبة من التاريخ مصائبها ومصاعبها إلا أننا لا نملك معياراً يتيح لنا المقارنة، ولهذا فإن خلاصة الخلاصات كما يقولون متروكة لك عزيزي القارئ فأنت القاضي الوحيد في عملية استقبال الحقائق وتكوين النتائج، وقد بحثت كثيراً عن تركة سعيد قَزّاز فوجدت أنه ترك مكتبة صغيرة من الكتب أهداها الى المكتبة العامة في الموصل التي خصصت لها ركنا متواضعا حتى اليوم، ولم يملك عقاراً على وجه التخصيص ولا أموالا منقولة حصل عليها من وظيفته، وهنا أجدني مضطراً للقول أن سعيد قَزّاز لم يكن يملك غير نفسه وهو مسؤول مسؤولية تامة عن كل القرارات التي أتخذها وقد أصر على مسؤوليته إصرارا قويـاً حتى داخل قفص الاتهام في محكمة الشعب، إلا أن الأصوات التي كانت تصرخ داخل قاعة المحكمة وخارجها كانت تلح على إعدام الرجل وبسرعة وأن تتم الإدانة بأسباب واهية إن لم تكن دون أسباب وهكذا كان.

وبعد أن نُشر كتاب لمحات عن سعيد قَزّاز تناول العديد من الكتاب نقدهم

أو تثمينهم لما ورد فيه، وكان الكاتب عباس سميسم اول من بادر لنقد الكتاب في مقالة له نشرت بجريدة الزمان بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧بعنوان (هل كان سعيد قَزّاز متسامحا حقا)، ونشرنا ردنا عليه في العدد ١٠٨٩ بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٩ من نفس الجريدة بعنوان (الإجتهاد في التحليل لكن الوقائع التاريخية ثابتة).

ثم نشر الدكتور كاظم حبيب نقده الذي جاء فيه:

(كيف يُقرأ كتاب "لمحات عن سعيد قَزّاز" للأستاذ زهير كاظم عبود؟ حيث ورد فيه:

إبتداءً أود أن أشير إلى أنه تربطني بالصديق الأستاذ زهير كاظم عبود علاقات يسودها الود والتقدير والاحترام المتبادل. فقد سعينا معاً ومع أخوات وأخوة آخرين، وبمبادرة منه، إلى تشكيل "التجمع العربي لنصرة القضية الكردية" على صعيد المنطقة، وليس على صعيد العراق فقط متطوعين بكل ما تؤكده هذه الكلمة من معنى. كما شكلنا معاً ومع أخوات وأخوة آخرين، وبمبادرة مني، هيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب المختلفة في العراق. وكِلا المنظمتين تؤديان خدمات طيبة في مجال نشاطهما. وخلال السنوات المنصرمة زرت عدة مرات السويد ومدينة مالمو حيث استضافتنا عائلة الصديق على غداء فاخر لا ينسى صنعته يد ماهرة ونفس طيبة هي زوجته الفاضلة السيدة أم علي، التي كانت في أوائل السبعينات من القرن الماضي إحدى طالباتي النجيبات. وفي المحاضرة الأخيرة التي قدمتها في مالمو قدمني الأستاذ عبود وأدار الندوة، وكانت المحاضرة بعنوان "المستجدات في الوضع السياسي في العراق وآفاق تحقيق مشروع المصالحة الوطنية". كما أن الأستاذ عبود أهداني الكتاب الذي بحث فيه "لمحات عن سعيد قَزّاز"، إضافة إلى كتبه الأخرى. إن الود والصداقة التي تربطني بالصديق الفاضل الأستاذ عبود من جهة، والعمل المشترك في منظمات المجتمع المدني الديمقراطية من

جهة ثانية، ومهمتي ككاتب وصحفي أمام القارئات والقراء الكرام من جهة ثالثة، جعلتني أقرر كتابة هذا المقال عن الكتاب المذكور برؤية مدققة ومتأنية تماماً، كما تعاملت مع كتاب السيد عبد الرحمن إدريس البياتي في المقال الثاني، أو مع مقدمة الأستاذ الدكتور كمال أحمد مظهر في المقال الأول.

في العام ٢٠٠٤ صدر عن وزارة الثقافة في إدارة السليمانية كتاب بعنوان "لمحات عن سعيد قَزّاز" للقاضي السابق والكاتب الأستاذ زهير كاظم عبود. وهذا يعني أن الكتاب قد صدر بعد مرور ثلاث سنوات على صدور كتاب الأستاذ البياتي (٢٠٠١) الذي ناقشناه في المقال الثاني وليس في العام ٢٠٠٣ كما ورد في مقدمة كتاب الأستاذ عبود على الصفحة ,١٢

تضمن الكتاب مقدمة وأربعة فصول وخاتمة. يبدأ الفصل الأول بشهادة عن أحد أشهر الأطباء العراقيين ثم البحث في "الرجل النبيل". أما الفصل الثاني فيبحث في صعود سعيد قَزّاز بجدارة في الوظائف إلى أن تقلد منصب وزير الشؤون الاجتماعية، ثم وزارة الداخلية من العام ١٩٥٣ حتى سقوط النظام في العام ١٩٥٨. وكان استوزر في وزارة فاضل الجمالي التي مارست سياسة الانفتاح على القوى السياسية العراقية عموماً والتي سعت إلى منح بعض الحريات الديمقراطية، ثم تقلد في وزارتي نوري السعيد ١٢ و١٣ منصب وزير الداخلية وكذلك في وزارة أحمد مختار بابان، وهي آخر وزارة شكلت في العهد الملكي. أما الفصل الثالث فقد بحث القاضي السابق موقف سعيد قَزّاز أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة، وأجرى مناقشة قانونية مع الحكم، ثم سجل تقويمه للحكم المجافي للعدالة بشأن المحاكمة والحكم الذي صدر بحق الوزير المتهم. أما الفصل الأخير من الكتاب فقد خصص للبحث في أيام سعيد قَزّاز في السجن ثم تنفيذ حكم الإعدام والكلمة الأخيرة والخاتمة. كما تضمن الكتاب وجهات نظر بعض الشخصيات العراقية حول الموقف من الحكم الذي صدر ونُفّذ بسعيد قَزّاز.

وقبل البدء بمناقشة مضمون الكتاب أود أن أبدي بعض الملاحظات على المنهج الذي تعامل به الكاتب مع شخصية ومفردات الكتاب، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

١- يفتقد البحث إلى المنهجية في التعامل مع المادة التي في حوزته وفي ترتيب الفصول، ومنها على سبيل المثال: كان المفروض أن يبدأ الباحث بإستعراض حياة الرجل وثقافته ويتدرج معه إلى حين وصوله إلى مختلف المناصب، لا أن يبدأ بمدحه وإبراز جوانبه "الناصعة" ومن ثم شهادة طبيب كان صديقاً له، إذ كان في مقدور الباحث أن يورد ذلك في نهاية الكتاب مثلاً، كما فعل السيد عبد الرحمن البياتي في شهادة محمد سعيد الخفاف. وينطبق هذا الأمر على فصل المحاكمة. فالكاتب يطلعنا بحدود ٣٠ صفحة على الحوار بين رئيس المحكمة والمتهم ودفاع المتهم منقولاً من محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ولكن لم ينقل لنا شهادة بعض أبرز الشهود وأكثرهم صدقاً وبعيدين عن الشك في مصداقيتهم من أمثال الأستاذ عزيز شريف أو الشهيد الأستاذ توفيق منير أو الشهيد الأستاذ كامل قزانجي، لكي يتبين القارئ مدى صحة دفاع المتهم عن نفسه، أو شهود الطعن بقضايا البصرة أو سجن الكوت...الخ. وهو خلل صارخ في الكتاب لا يساعدنا على المقارنة والخروج بحكم ذاتي بغض النظر عن مدى قناعتنا بحكم السيد عبود. كما ينطبق على مواقف سعيد قَزّاز من المسألة الكردية طيلة حياته ومنذ كان يعمل في القلم السري للمفتش الإداري في السليمانية دبليو. أي. لاينو ومن ثم الكاتب السري للمفتش الإداري في لواء الدليم (محافظة الأنبار، ثم موظفاً في المخابرات السرية لوزارة الداخلية التي كان يشرف عليها البريطانيون في ظل الانتداب...الخ. (راجع: البياتي، سعيد قَزّاز ودوره في السياسة العراقية، ص ٥٢)، إذ تجنب الباحث التحري عن مواقف سعيد

قَزّاز إزاء القضية الكردية، وجل ما حدثنا به أن موقف سعيد قَزّاز إزاء الكفاح المسلح كان سليماً، إذ لم يعد استخدام السلاح في النضال الوطني في المرحلة الراهنة، وهو موقف لا ينسجم والدراسة التاريخية للأحداث والعوامل الكامنة وراء ذلك. ولم يكن جواب سعيد قَزّاز بإهداء القلم إلى السيد مسعود البارزاني عن سؤاله حول أسباب اعتقال البارزانيين، يعادل العذابات التي تعرض لها البارزانيون من جراء سياسات النظام وممارسات سعيد قَزّاز الفعلية إزاء نضال الشعب الكردي، بغض النظر عن مدى فرحة الصبي بالقلم، إذ أن الصبي مسعود كان يتوقع جواباً عن سؤاله أساساً، ولم يحصل عليه.

٢- وأن الاسم الأكثر ملائمة للكتاب هو "سعيد قَزّاز أمام المحكمة الخاصة" إذ أن جل الكتاب يبحث في موضوع المحاكمة والحكم الذي صدر ونفذ بحق السيد سعيد قَزّاز حيث احتل ٥١ صفحة من مجموع صفحاته البالغة ١٦١ صفحة.

٣- من الجرأة بمكان أن يتصدى باحث عراقي لدراسة حياة سعيد قَزّاز الذي عرفه العراق لسنوات طويلة ولكن بشكل خاص حين كان وزيراً للداخلية في الفترة بين ١٩٥٣-١٩٥٨ حتى أطلق عليه بستولوبين العراق (ستولوبين وزير داخلية روسيا القيصرية الذي نفذ مجزرة الأحد الدامي في ثورة ١٩٠٥ الشهيرة).

٤- لم أفهم سبب النصح الذي قدم له بعدم الكتابة عن حياة سعيد قَزّاز ابتداءً، ولكن بعد أن انتهيت منه وللمرة الثالثة أدركت السبب، وخاصة إن كان من قدم له النصح قد قرأ الكتاب فعلاً وكان صديقاً صادقاً له. ولهذا أتمنى على الصديق عبود، إذا ما أراد إعادة طبع الكتاب أن يعيد النظر بجملة من الأمور المهمة، لكي يستطيع أن ينفذ مضمون الحكم القاطع الذي تحدث عنه في مقدمة الكتاب.

٥- استناده إلى جملة من المصادر التي لا تبحث في حياة ونشاط سعيد قَزّاز، ولكنها تتطرق له، وهي في الغالب الأعم تتحدث عن الجوانب الإيجابية لسعيد قَزّاز.

٦- الشخصيات التي تحدث معها هي في الغالب الأعم من أصدقاء سعيد قَزّاز ومن له فضل عليه، بمن فيهم الكاتب الراحل مير بصري الشخصية المحافظة جداً والمخلص الكبير للنظام الملكي ولشخصيات ذلك العهد والتي تبرز في أغلب كتبه، بما في ذلك كتابه عن الشخصيات السياسية، رغم ما لحق باليهود، وهو منهم، من أذى في العهد الملكي.

٧- الاستناد إلى محاضر مجلس النواب ومحكمة الشعب، وهما مصدران مهمان طبعاً.

٨- لم استطع تبين أي حيادية حقيقية في الكتاب إزاء شخص سعيد قَزّاز بعكس ما وجدته في كتاب السيد عبد الرحمن البياتي، بل أن الكتاب من أوله إلى آخره محاولة جادة لتبييض صفحة سعيد قَزّاز بغض النظر عن كل الأدلة والبراهين والشهود والوثائق التي تؤكد طبيعة السياسات القمعية التي مارسها سعيد قَزّاز إزاء قوى المعارضة العراقية. ومن الغريب أن يورد حادثاً سماه طريفاً، بدلاً من أن يعتبره من أعمال الشقاوة وليس من أعمال الشجاعة حين اعتدى وزير الداخلية في الشارع على عدنان جالميران في مظاهرة الموصل. أيّ إستخفاف بالفكر الحر وبعقولنا حين يتحدث الزميل عبود عن وثوق سعيد قَزّاز "من قوة شخصيته وشجاعته وانعكاس ذلك على الناس، ولذا قرر مواجهة المتظاهرين دون حماية ودون سلاح وهي حالة نفتقدها في هذا الزمان"، في حين أن السيد عبود يدرك من يقف وراء سعيد قَزّاز من أجهزة أمنية. ويفترض أن نحيي العهد الذي يختفي فيه مثل هذه الشخصيات لا أن نحزن لعدم وجود أمثالهم.

سأحاول الآن تتبع الكتاب بسبب أهمية الموضوع الذي يثيره الصديق الكاتب:

بادر السيد زهير كاظم عبود في المقدمة إلى تسجيل القول التالي: "ربما كتبنا المعلومات الشخصية عنه بعين واحدة إذا جاز التعبير". ثم يقول في مكان آخر جملة مهمة هذا نصها:

"إن السكوت عن ذكر المحاسن وإطرائها لا يقل خطورة وجرماً من السكوت عن ذكر المثالب والتنديد بها، من خلال هذا الأساس نؤسس بحثنا عن سعيد قَزّاز". (ص ٦ من المقدمة). الحكم الذي جاء في هذا النص الثاني خطير للغاية، ما كان من الصائب صياغة الموقف بهذا الحكم المطلق، إذ كان الأفضل لو كان قد صاغ الموقف على النحو التالي: "أن الإمعان في المدح لا يقل خطأ عن الإمعان في الذم، إذ أن في سلوك كل إنسان ما هو إيجابي وما هو سلبي، ما هو صحيح وما هو خاطئ". والصياغة المقترحة تسمح لي ولغيري بمناقشة الكتاب دون أن نتهمه بواحدة من الاثنين أو أن نسيء له، وهو صديق كريم. إذ أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل التزم الكاتب زهير كاظم عبود بما جاء في هذا النص الشديد والقاطع في حكمه، وبالتالي هل تخلص من أحد الموقفين اللذين حددهما بنفسه؟ سنجد الإجابة عن السؤال بعد التمعن في مضامين الكتاب.خاصة وأنه يقول في مكان أخر ما يلي: "الحقيقة دوماً مقدسة وقد اعتبرت على الدوام العمود الفقري للتاريخ، ومن خلال هذه الحقيقة بحثت كثيراً عن شيء يخص سعيد قَزّاز بعد أن دوخ الدنيا وشغل الناس في العراق مدة تزيد على أكثر من الربع قرن،فلم أجد من يسعفني بكتابة يساعدني على تلمس الطريق إلى كتاب أو دراسة عن سعيد قَزّاز...". (ص ١١ المقدمة). المسألة الأولى يا سيدي الفاضل أن الحقيقة نسبية ومتغيرة من جيل إلى جيل، كما يبدو هذا واضحاً من الكتاب نفسه. والمسألة الثانية أن الكاتب لم يتحرى كما ينبغي عن الحقيقة، إذ أنه أورد نصف الحقيقة التي

اعتبرها حلوة وناصعة وسكت عن النصف الثاني، وهو ما يبدو واضحاً من الرجل النبيل وشهادة طبيب والمقدمة ذاتها والنصوص التي اعتمدها من الأستاذ مظهر في مقدمته لكتاب السيد البياتي. والثالثة كما يبدو لي أن ذاكرة الإنسان قصيرة جداً بحيث تنسى ما مر بها، خاصة إذا اصطدمت بفترة أمر من الفترة التي سبقتها، وبالتالي يتحسر الإنسان على تلك الفترة في حين أنها كانت ظالمة أيضاً والاختلاف يبرز في مستوى القمع والسوء.

يقول الأستاذ زهير كاظم عبود على الصفحة ٤ من المقدمة إنه كان ما يزال طفلاً صغيراً في الفترة التي استوزر فيها سعيد قَزّاز، وحين تم إعدامه كان في الصف الأول المتوسط، وأنه لفت انتباهه أن الرجل كان شجاعاً، ولكن من المؤسف أن السيد عبود لم ينتبه إلى ضحايا سعيد قَزّاز الذين قدموا شهادات واقعية وحقيقية عن المتهم، وكان المفروض أن يتتبع بعد ذلك كل مواقف سعيد قَزّاز من مختلف القضايا وليس من المحاكمة وحده، خاصة وأن اسم الكتاب "لمحات عن سعيد قَزّاز". لم أكن موجوداً في العراق حين حوكم سعيد قَزّاز، إذ كنت قد غادرت للدراسة بعد انقطاع لعدة سنوات بسبب سياسات النظام القمعية، ولكني كنت أحد شهود هذه الفترة، إذ كنت في هذه الفترة رهينة سياسية لدى وزارة الداخلية والحكم الملكي منذ العام ١٩٥٥ حتى العام ١٩٥٨، أي كنت أحد مئات المعتقلين والمجندين قسراً في معسكر الشعيبة للطلاب أولاً، وأحد مئات السجناء والمبعدين السياسيين ثانياً، استناداً إلى السياسات والإجراءات التي مارسها كل من عبد الإله ونوري السعيد وسعيد قَزّاز، وخاصة مراسيم تلك الفترة الاستثنائية من تاريخ العراق الملكي والتي صدرت في آب وأيلول وما بعدها من العام ١٩٥٤.

ركَّز الباحث في كتابه على أن حكم الموت الصادر بحق سعيد قَزّاز كان حكماً خاطئاً. ولا أشك في صواب هذا الاستنتاج. ولكن كان على السيد القاضي أن يشير لنا يجيب عن بعض الأسئلة المهمة، وهي:

١- ألم يكن مفيداً أن يتضمن كتابه بعض إفادات شهود الأثبات وعدم الاقتصار على الحديث المتبادل بين سعيد قَزّاز ورئيس المحكمة، خاصة وأنه يعرف إن من بين الشهود من يمكن الثقة بأقواله وليس من الكذابين؟

٢- وهل حقاً أن جميع الشهود كانوا من الشيوعيين الكذابين؟

٣- وهل كان سعيد قَزّاز هو الصادق الوحيد في المحكمة الذي يستحق التعاطف وامتلك الجرأة في الدفا ع عن نفسه، ولم تشعر بأي تعاطف عقلي مع ضحايا النظام، ضحايا نوري السعيد وسعيد قَزّاز؟

٤- ألم يجسد سعيد قَزّاز سياسة النظام القمعية وممارساته ضد قوى المعارضة العراقية، باعتباره ممثلاً أساسياً من ممثلي النظام الملكي القمعي ومسؤولاً عن أجهزة القمع العراقية حينذاك، ويدها الطولى في إذلال المعارضة ولا أقول الشعب كله.

٥- هل كان المتهم مذنباً ويتحمل مسؤولية ما اتركبه من مخالفات فعلية؟ أم كان بريئاً من أي تهمة في ارتكاب المخالفات؟.

٦- وبالتالي، ما هي العقوبة التي كان يقترحها السيد القاضي على حكام محكمة الشعب؟ هل كان يقترح البراءة أم الحكم بعدد من السنين بدلاً من الإعدام؟ أي حكم كان مناسباً للسياسات والإجراءات التي مارسها سعيد قَزّاز أثناء مشاركته في حكم العراق؟ وهل كانت سياساته وإجراءاته تتناغم مع الدستور العراقي ومع الوثيقة الدولية التي وقعها العراق في العام ١٩٤٩، اللائحة الدولية لحقوق الإنسان، وأنت من مناصري حقوق الإنسان؟ وهل المعارضة العراقية هي التي تجاوزت على حقوق الإنسان وحقوق النظام وحقوق سعيد قَزّاز في العهد الملكي؟ هل كان سعيد قَزّاز سوياً في تعامله مع الفكر الآخر بغض النظر عن رأيه الشخصي بهذا الفكر أو ذاك، وخاصة وهو وزير داخلية مسؤول عن التعامل مع المواطنين بصورة سوية ومتساوية؟

ليس عدلاً بحق الشعب وبحق محكمة الشعب، رغم قناعتي بخطأ تشكيلها كمحكمة عسكرية عليا للنظر بقضايا رجال العهد الملكي، ورغم قناعتي التي سجلتها بأكثر من مقال عن أساليبها غير الديمقراطية التي مارستها إزاء المتهمين، ولكن ألا يرى الزميل أنه تجاوز المعقول في دفاعه عن واحد من أبرز ممثلي ودعاة ممارسة القمع ضد معارضي النظام وكان يحتضن ويرعى أجهزة القمع حسب قول الأستاذ عبود نفسه، ولكنه لا يدينه ولا مرة واحدة في كل فصول الكتاب.

لا أدري لِمَ اعتمد السيد عبود على رجل بعثي معاد للشيوعية ومن المتهمين بأحداث الموصل مثل السيد حازم العلي في البرهنة على أن الشيوعيين هم الذين كانوا وراء شنقه مرتين، علماً بأنه أول من أورد هذا الأمر عن لسان شخص معادٍ للشيوعية، وأن الشيوعيين هم الذين كانوا وراء كل ما أصابه من أذى في السجن، في حين أنه يدرك تماماً عدد الأعداء الذين كانوا يكرهون سعيد قَزّاز وليس الشيوعيين وحدهم، رغم قناعتي بأن الشيوعيين ارتكبوا جملة من الأخطاء خلال هذه الفترة بالذات وفي المحكمة أيضاً، كما أرتكب غيرهم أخطاء أيضاً.

أشعر بأن من حق السيدة الفاضلة إبنة الوزير الراحل سعيد قَزّاز أن تسعى إلى تبرئة والدها من كل ما حصل في العراق وإبراز وجهه ناصعاً، رغم أن البنت لا تؤخذ بجريرة الوالد، ولكن مهمة الكاتب والمؤرخ والناقد أن يتحرى عن الحقيقة، رغم نسبيتها، ولكن صديقي الفاضل لم يلتزم بما تعهد به في بداية الكتاب، بل نظر إلى سعيد قَزّاز بعين واحدة فقط وكانت الأخرى مغلقة كلية.

أرجو أن لا أتهم بأني من المتزمتين في الهجوم على أقطاب النظام، كما ورد في المقدمة استناداً إلى النص الذي اقتطفه من الأستاذ الفاضل كمال أحمد مظهر، أدرك تماماً ما يلي:

١- علينا أن نعيد النظر ببعض أحكامنا السابقة إزاء الأحداث أم الشخصيات، ولكن وفق منهج علمي وموضوعي محايد وغير متحيز.

٢- أن الرجل سعيد قَزّاز امتلك القدرة الإدارية والمعرفة والخبرة في تسنمه المراكز المختلفة. ولكنه لم تقدم لهذه الأسباب فقط، بل كانت هناك أسباب أخرى، إذ لم يكن في العراق شخص واحد يمتلك ما يمتلكه سعيد قَزّاز.

٣- أقدر في الوقت نفسه شجاعته واستعداده لتحمل مسؤولية ما مارسه من سياسات واتخاذ إجراءات قمعية دفاعاً عن النظام الملكي وسياساته التي لم تكن كلها في مصلحة الشعب.

٤- أدرك أن الرجل كان مذنباً في جملة من الأمور، ولكن كان من العدل إلغاء حكم الإعدام وتخفيفه إلى السجن. ونحن نعرف إن من أعدم هو أربعة من أقطاب النظام السابق وكلهم كان مسؤولاً عن وزارة الداخلية والتحقيقات الجنائية ومجازر السجن ومحافظ بغداد.)

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=

وردا على نقد الدكتور كاظم حبيب بادرت لتوضيح جملة من الأمور التي وردت في نقده:

النقد الهادف والموضوعي لايمكن ابدا أن يفسد العلاقة الإنسانية، وطالما ربطتني بالأستاذ المفكر كاظم حبيب روابط تجعلني دوما أتطلع له من خلال منزلة الطالب والمعلم، ولهذا فأن كل ما ورد بنقده لايعدو الا وجهة نظره التي وجدها في الكتاب، ولعلي في تعقيبي استطيع إن أوضح بعض المعالم التي ربما لم استطع توضيحها أو كشفها ليس للسيد كاظم حبيب وإنما للقراء بشكل عام، وأبين وجهة نظري في ما تم طرحه.

وبهذا إبتداءاً أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل على الإطراء وعلى نقد الكتاب الذي طالما أنتظرت من ينقده ويوضح لي مكامن الزلل فيه.

١- أن فكرة الكتاب تشكلت في أوائل التسعينات حين كنت أعمل قاضيا بمدينة الموصل، وكنت حينها متلبساً ومعبأ مثل الكثير من أهل العراق بالفكر المعادي بشكل لايقبل النقاش ضد سعيد قَزّاز، ولما لمسته من أحاديث ووقائع مثبتة في الصحف الموصلية، ومن شهادات شخصية عن سعيد قَزّاز حركت نفسي في البحث عن حقائق هذا الرجل، ولايمكن أن يكون لرجل ما إيجابيات مالم تكن له سلبيات قطعاً، ولما كانت كوردستان محرمة على العراقيين القابعين تحت سلطة صدام، وخصوصا على موظف قضائي مثلا، فقد بقيت دائرتي محصورة ومساحة بحثي محددة، لم استطع الوصول الى كوردستان ولا مخاطبة احد فيها، وبالنظر للكم الهائل من الكتابات السلبية التي كتبت عن الوجه الأخر لسعيد قَزّاز فقد بات رجلا شريرا وخصما عنيدا ومجرما اخذ ما يستحقه من الجزاء بقرار من محكمة الشعب وبأمر من عبد الكريم قاسم، ويبدو لي إن التعبير الذي صاغه الأستاذ كاظم حبيب اكثر توفيقا من صياغة عبارتي فيذكر في تعليقه (أن الإمعان في المدح لا يقل خطأ عن الإمعان في الذم، إذ أن في سلوك كل إنسان ما هو إيجابي وما هو سلبي، ما هو صحيح وما هو خاطئ)، وحيث وجدت العديد من الكتاب من تعرض لسعيد قَزّاز بالسلبيات والذم دون أن يتعرض لسلوكه الايجابي مرة واحدة، فقد تجرأت وتعرضت للجوانب الايجابية لتاريخه، مع أن الدكتور كاظم يعرف انني لاتربطني رابطة قومية أو قرابة ولامصلحة ولا علاقة بسعيد قَزّاز، بل العكس فأنني كنت محملا بأفكار معادية له وأقف في الخندق المعادي له كما يقول المؤرخ العراقي كمال أحمد مظهر، ولكن يبدو لي إن المنهج التاريخي والطريقة التي اختطها المؤرخ الأستاذ كمال أحمد مظهر حفزتني لطرح الحقائق مجردة، وفقا للحيادية والموضوعية بقدر ما نستطيع ونتحمل، ويبدو لي أن منهج كمال احمد مظهر ما سيتم كتابة التاريخ العراقي بموجبه مستقبلا، فقد خط الرجل معالم منهجية وأساسية

لحث الطلبة وكنت اتمنى أن اكون احدهم، في سبيل الكتابة بتجرد، وكنت قد أكملت كتابي في العام ١٩٩٤ وطبعته على الورق بملزمة لم تزل بحيازتي، ودفعته الى وزارة الأعلام للموافقة بعد أن وجدت الممانعة والمماطلة من شخصيات في السلطة الصدامية (احدهم نصحني بعدم متابعة البحث والكتابة عن فكر صدام في الفولكلور و أنهى نصيحته بشتم السيد قَزّاز وأهله) وأخيرا منع الكتاب من الطبع، وبهذا يكون إنجاز كتابي قبل كتاب الباحث البياتي ولكن الظروف حالت دون إتمام طباعته، كما عرضت الكتاب على دور النشر الأردنية حين غادرت العراق في العام ٩٨ فلم يقبل أحد منهم أن يجازف بطبع الكتاب، وأخيرا قام السيد سعد البزاز بنشره في جريدة الزمان الصادرة بلندن في العام ٢٠٠٢ أختار فيها المحرر المسؤول السيد نضال الليثي عناوين الصفحات، ثم أتفق معي على طبع الكتاب في مؤسسة الزمان، وفعلاً قام بطبع مسودة الكتاب سلمني نسخة منها للتصحيح مع غلاف الكتاب بعد أن سلمته كل الصور والوثائق التي املكها، والغيت فكرة الطبع بعد سقوط صدام في نيسان ٢٠٠٣ وانشغال السيد البزاز بتوزيع صحيفته في العراق، ولم ازل احتفظ بنسخة من المسودة، ولكن طباعة كتابي صارت بعد صدور رسالة السيد البياتي حيث استندت على مقولة المؤرخ الكبير كمال أحمد مظهر وصدر كتابي في العام ٢٠٠٤ في كوردستان، وكنت قد أشرت الى هذا في مقدمة كتابي، ولعلي أسعى جاهدا بعد إضافات ووجهات نظر أخرى أن أقوم بطبعة للمرة الثانية لنفاذ الطبعه الأولى حسب ما علمت.

٢- يتحدث الأستاذ كاظم حبيب عن الضحايا الذين تناسيتهم، وحين يكون ضحايا يكون هناك مجرم، فهل يمكن إن يصدر السيد كاظم حبيب وهو المعروف بعلميته وموضوعيته حكماً على الرجل قبل أن يتبين قرار الحكم ويناقشه ويعرف مقدار صحته ومطابقته للقانون؟ هل يمكن مساءَلة وزير

داخلية عن إبعاد عراقيين قرر مجلس النواب العراقي حينها إسقاط جنسيتهم (السلطة التنفيذية لاتقرر القرارات وإنما تنفذ دون أن يحق لها المناقشة أو رفض التنفيذ)؟ هل قرأت المحكمة قرار الإبعاد وأعلنت الجهة التي أصدرته؟ أم أنها اقتنعت بمن أمر بتنفيذ القرار؟ وهل يحق لوزير الداخلية أن يعقد الاتفاقيات المهينة والجائرة بين العراق ودول أخرى مالم يقرر البرلمان ورئيس الحكومة؟ لم تتم مساءَلة رئيس حكومة واحد عن الجرائم التي ارتكبت في العراق وتم التركيز على سعيد قَزّاز فقط.

وبهذا المنطق سيكون منفذ حكم الإعدام بالوطنيين من أهل العراق هو المسؤول وليس من أصدر القرار.

كما يدرك الأستاذ كاظم حبيب أن سياسة النظام لايقررها ويرسمها وزير الداخلية، وان حالة العداء للأحزاب الوطنية لايمكن أن يفرضها الوزير قَزّاز، ومن يستعيد قراءة المنشورات السياسية في تلك الفترة يدرك أن الأحزاب تحمل الحكومة الملكية كلها مسؤولية ما يجري في العراق، فعليه ومن باب الإنصاف أن لا نبرىء نوري السعيد والوصي ومجلس النواب وكل رؤساء الحكومات الذين تعاقبوا على حكم العراق، ونختزل كل ما وقع على العراقيين فوق رأس سعيد قَزّاز.

وإذا كان سعيد قَزّاز جزء من ذلك النظام كما يعرف الأستاذ كاظم حبيب، فلم لم تتم مساءَلة الآخرين وأين صار باقي الوزراء؟ ولماذ أطلق سراح العديد منهم وتم إعفاء الباقين، في حين تم تنفيذ حكم الموت بسعيد قَزّاز عن جريمة القتل العمد وليس عن جريمة الاضطهاد السياسي والجرائم ضد حقوق الإنسان؟

لقد تشكلت محكمة عسكرية في البصرة في العهد الملكي بطشت بأهل البصرة من المضربين من عمال النفط، وكان يرأسها أحمد صالح العبدي، نعم الحاكم العسكري العام في الجمهورية عام ١٩٥٨ والذي علقنا صوره في

بيوتنا وصفق العديد من العراقيين له، وكان وسيلة من وسائل قمع العراقيين بعد حين، ولم يتم الإشارة الى أفعاله ومساهمته في الإساءة للشعب العراقي مطلقا.

٣- لا أحبذ أن نتداول كلمة (الكذابين) على الشهود، لأسباب عدة، مكانتهم السياسية، ورحيلهم كلهم عن الدنيا، واعتزازا بالكلمات اللائقة، وحين يورد الشاهد شهادته فأنه يفترض به أن يسرد وقائع شاهدها أو سمع بها أو لمسها مع تحليفه اليمين وفق ديانته، ولذا فأن جميع الشهادات محترمة ولكن أي شهادة منتجة، وهل كانت هذه الشهادات تدين المتهم في جريمة (القتل العمد) الذي أدانته بها المحكمة؟ هل إن هذه الشهادات لها التأثير في أن تستند المحكمة اليها في قرار التجريم وتصدر حكمها بإعدام الرجل؟ العديد من الشهادات مايكون لها تأثير عاطفي لاقيمة له في مجال الإثبات والإدانة، والعديد من الشهادات الحقيقية التي لاتتعلق بالقضية، والعديد من الشهادات التي تهملها المحاكم وخصوصا من يعرف قيمة الشهادة وموضوعيتها ودلالتها ونفاذها ضمن القضية المنظورة دون دخل للعاطفة، حينها تقرر المحكمة ما يترءى لها من حكم قضائي يفترض أن يكون ضمن القضية المنظورة وليس خارجها.

٤- يتساءل أستاذي الكبير كاظم حبيب في تعليقه: ألم يجسد سعيد قَزّاز سياسة النظام القمعية وممارساته ضد قوى المعارضة العراقية، بإعتباره ممثلاً أساسياً من ممثلي النظام الملكي القمعي ومسؤولاً عن أجهزة القمع العراقية حينذاك، ويدها الطولى في إذلال المعارضة ولا أقول الشعب كله.. هل كان المتهم مذنباً ويتحمل مسؤولية ما ارتكبه من مخالفات فعلية؟ أم كان بريئاً من أي تهمة في إرتكاب المخالفات؟.

فأقول نعم هو جزء من النظام القمعي ولكنه ليس كل النظام وليس الجزء الأساسي منه، واحث الأستاذ كاظم ليشاركني في سؤال عن اسباب عدم

مساءلة رؤوساء الحكومات العراقية عن سياسة النظام بينما تم صب كل جام غضبنا على سعيد قَزّاز، وأختلف مع السيد كاظم حبيب من أن المخالفات مكانها محكمة الجزاء في حينها ولا يعدو الحكم فيها على الغرامة المالية هذا ما يقوله قانون أصول المحاكمات الجزائية البغدادي حينها.

٥- ويقول الأستاذ كاظم حبيب عن محكمة الشعب: رغم قناعتي بخطأ تشكيلها كمحكمة عسكرية عليا للنظر بقضايا رجال العهد الملكي، ورغم قناعتي التي سجلتها بأكثر من مقال عن أساليبها غير الديمقراطية التي مارستها إزاء المتهمين، ولكن ألا يرى الزميل أنه تجاوز المعقول في دفاعه عن واحد من أبرز ممثلي ودعاة ممارسة القمع ضد معارض النظام وكان يحتضن ويرعى أجهزة القمع حسب قول الأستاذ عبود نفسه، ولكنه لا يدينه ولا مرة واحدة في كل فصول الكتاب. فإذا كان الخطأ في تشكيل محكمة والخطأ في تعاملها والخلل في أساليبها غير الديمقراطية، فكيف يمكن تبرير إحكامها وقراراتها؟ وكيف يمكن قبول نتائج قراراتها وعملها، كيف يمكن أن نقر بعدالة محكمة لاتعرف اسم المتهم الكامل فتصدر حكما على اسمه ولقبه ويتم التنفيذ وفقا لهذا الاسم فقط؟ وكما ذكرت فان كتابي هذا لم يكن لإعادة الاعتبار للرجل بقدر ما سعيت الى إعادة السرد التاريخي للعراق بشكل مجرد وخال من العواطف وما تراكم علينا من أفكار بعيدة عن الحقيقة، ولهذا يقول السيد كاظم حبيب إن حكم الإعدام بحق سعيد قَزّاز غير عادل وأن السجن أكثر قبولا ولكنه ينسي التهمة التي يقرر بها سجنه؟ وإذا كانت الحركات السياسية الوطنية تحاكم شخص واحد عن سياسة النظام القمعية فهل يمكن أن تكون هذه المحكمة عسكرية؟ ولم يعترض أستاذي كاظم حبيب على تشكيلة المحكمة ولا على الأساليب ولكنه اعترض على الحكم الذي تم تنفيذه وبهذا يتطابق معنا في الدعوة لمراجعة الأحكام السابقة وقراءة الأحداث بتجرد وحيادية نتطلع لها جميعاً.

٦- يستغرب السيد كاظم حبيب من الإشارة الى احد الذين التقوا بسعيد قَزّاز من البعثيين فيقول: لا أدري لم اعتمد السيد عبود على رجل بعثي معاد للشيوعية ومن المتهمين بأحداث الموصل مثل السيد حازم العلي، والأستاذ كاظم حبيب يعلم إن الموقوفين مع سعيد قَزّاز كانوا من المشاركين في قضية عبد الوهاب الشواف، وجميعهم من القوميين والبعثيين، وبحكم الفترة التي كانها هؤلاء سعيت الى لقاء السيد صديق الصفار وهو قومي عربي، وأشرت الى ما كتبه الخالد محمد مهدي الجواهري وهو يساري مستقل، والتقطت وجهة نظر ذو النون أيوب وهو كادر من كوادر الحزب الشيوعي، كما ذكرت ما كتبته جريدة الحزب الشيوعي اتحاد الشعب عن مجريات المحاكمة والهتافين فيها، وهي الجريدة المركزية للحزب، ولم اقتصر على وجهة نظر واحدة، وأترك للقارئ الفطن أن يوازن بين هذه الشهادات.

٧- أكرر لأستاذي الكريم أن كتابي لم يكن رسالة دكتوراه ولا رسالة ماجستير يمكن معها الالتزام بمنهجية الرسائل الأكاديمية، وكان مجرد لمحات عن مالم يتم طرحه من حقائق، ولهذا كان الأستاذ محقا في هذا الجانب، كما لم التق بأبنة المرحوم سعيد قَزّاز مرة واحدة ولم يكن لها أي دور أو مساهمة في طبع كتابي، ولم تكن عيني الثانية مغلقة مطلقا فقد بقيت منفتحة على الحقيقة التي تحملت وسأتحمل من أجلها الكثير حتى يستقر منهجنا في كتابة التاريخ (منهج كمال أحمد مظهر) الذي يقول: (علينا أن نعيد النظر ببعض أحكامنا السابقة إزاء الأحداث أم الشخصيات ، ولكن وفق منهج علمي وموضوعي محايد وغير متحيز.)، واشكر في النهاية الأستاذ كاظم حبيب لإشاراته والتي تحفزنا دوما للبحث ويرسم لنا الإشارات التي نتعلم منها، إذ لم يزل وسيبقى أستاذنا ويشرفنا معرفته عن قرب لما يتمتع به من حرص أكيد على حقوق الإنسان

الا انه لم يشر الى كثرة الأخطاء الطباعية التي وصلت إلى أكثر من ١٠٠ خطأ مطبعي في الكتاب، كما أتقدم بالشكر للأبحاث والدراسات التي أتفقت مع ما ورد بكتابي المتواضع أو التي قدمت له النقد والتصويب.

وللفائدة فقد نشر الدكتور كاظم حبيب ردا على التعقيب حول المقال النقدي يوضح فيه وجهة نظره يقول فيه: تعقيب على تعقيب الأستاذ القاضي زهير كاظم عبود حول مقالي النقدي لكتابه الموسوم "لمحات عن سعيد قَزّاز"

قرأت بعناية تعقيب الأستاذ الفاضل زهير كاظم عبود حول مقالي النقدي لكتابه الموسوم "لمحات عن سعيد قَزّاز"، تماماً كما كنت قد قرأت كتابه حين كتبت النقد، إذ أن مسؤولية الناقد تعادل مسؤولية الكاتب في التحري عن الحقيقة والالتزام بالموضوعية. عبر الصديق الأستاذ عبود عن موقف علمي وتواضع جم إزاء النقد الذي وجهته له، وهو ما كنت أتوقعه منه، إذ أن أي نقد علمي بناء يخدم الحقيقة ولا يسيء للكاتب، بل يساعده ويساعد الناقد ذاته من خلال مواصلة النقاش بهدف الوصول إلى رؤية أكثر وضوحاً حول المادة التي يجري حولها النقاش، وإذا وجد من لا يرتاح للنقد ويشعر بالمرارة من نقد الآخرين له، فهو لا يستحق أن يكون كاتباً ومشاركاً في تبادل الرأي ووجهات النظر والحوارات الفكرية والسياسية أو النقاشات المختلفة، شريطة أن يكون النقد لا يستهدف الإساءة لأحد.

سأحاول فيما يلي أن أتطرق مرة أخرى إلى الكتاب وإلى التعقيب الذي تفضل به الأستاذ عبود حول مقالي الموسوم "كيف يقرأ كتاب الأستاذ زهير كاظم عبود لمحات عن سعيد قَزّاز".

أولاً: حول المنهج

١- لا يمكن من حيث المبدأ الاتفاق مع الكاتب السيد عبود بشأن قوله أنه لا يكتب رسالة ماجستير أو رسالة دكتوراه ليلتزم بمنهجية الرسائل

الأكاديمية، إذ أن أي كتاب، وخاصة من يريد إعادة كتابة التاريخ، أن يلتزم بمنهجية علمية لا تقل صرامة عن رسائل الماجستير والدكتوراه، لكي يستطيع بموجب تلك المنهجية أن يصل إلى نتائج ربما لا يستطيع تقديرها في بداية البحث، إذ لا يجوز في البحث أن تكون لها استنتاجات مسبقة بشأن هذه القضية أو تلك بل البحث والتحري يفترض أن يوصلنا إلى ما هو موضوعي. ويفترض أن يحرص الكاتب على التناغم بين الشكل والمضمون، بين العنوان والبحث أيضاً. وهو ما أردت الإشارة إليه، إذ أن ذلك يعتبر أحد مستلزمات الكتابة العلمية الجادة، إذ أعرف أن ما كتبه الزميل عبود ليس برسالة ماجستير ولا رسالة دكتوراه، ولكنها محاولة لإعادة الاعتبار لشخص سعيد قَزّاز، ومحاولة لإعادة كتابة التاريخ في العراق. ولهذا أشرت إلى ملاحظتين، بغض النظر عن حجم الأخطاء المطبعية والتي لا دخل للكاتب بها، وهي أن مفردات الكتاب تفتقد إلى التسلسل المنطقي، وهي جزء من منهجية العمل وليست كل المنهجية أولاً، ومن ثم أن اسم الكتاب لا ينطبق على مضمونه وكان الأفضل أن يسمى محاكمة سعيد قَزّاز على نمط محاكمة صدام حسين، إذ أنها كانت المسألة المركزية في الكتاب.

٢- يشير السيد عبود إلى أنه سيواصل تتبع خطى الأستاذ الدكتور كمال أحمد مظهر ومنهجه في إعادة كتابة التاريخ. وليس لدي أي اعتراض على ذلك. وهي مسألة تمس الزميل ذاته. ولكن من المفيد أن نشد أنفسنا على المنهجية وليس إلى فرد يستخدم منهجيته في البحث. والمنهجية في كتابة التاريخ ليست واحدة، كما أن الباحث أياً كان ليس معصوماً عن الخطأ. أحترم الأستاذ الدكتور كمال أحمد مظهر باعتباره باحثاً جاداً ومشرفاً على عدد غير قليل من رسائل الدكتوراه والماجستير، ولكني لا أتفق مع الطريقة التي مارسها، فهي طريقة انتقائية وليست منهجية حين بدأ في

إعادة كتابة تاريخ بعض الشخصيات العراقية، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى نوري السعيد أم سعيد قَزّاز، إذ أجد أنه بعيد كل البعد عن المنهج الموضوعي في دراسة الشخصيات والأحداث في أجوائها وظروفها الملموسة.

أدرك أن الكاتب السيد عبود يتسم بالجرأة في الكتابة وفي البحث في مسائل مهمة، ولكني لم أتوقع صدور مثل هذا الكتاب عنه. إذ تبدو لي ملاحظته الواردة في التعقيب لا تتناغم مع مضمون كتابه حول سعيد قَزّاز حين كتب في تعقيبه يقول: "ولم تكن عيني الثانية مغلقة مطلقا فقد بقيت منفتحة على الحقيقة التي تحملت وسأتحمل من أجلها الكثير حتى يستقر منهجنا في كتابة التأريخ (منهج كمال أحمد مظهر) الذي يقول: " علينا أن نعيد النظر ببعض أحكامنا السابقة إزاء الأحداث أم الشخصيات، ولكن وفق منهج علمي وموضوعي محايد وغير متحيز". النقد يا صديقي لا يسئ لأحد ولا يحتاج الإنسان إلى أن يتحمل الكثير من أجل الحقيقة، إذ أنها نسبية ومتغيرة باستمرار مع تغير الزمان والمكان وغيرها، ولا اعتقد بأن كتابه عن سعيد قَزّاز سيحمله الكثير دفاعاً عن حقيقة سعيد قَزّاز، هي ليست بالضرورة الحقيقة بعينها. أتمنى لزميلي أن لا تتحمل في المستقبل الكثير من أجل الكشف عن الحقائق التي هي باستمرار نسبية والتي يمكن أن يعتبرها البعض إنها الحقيقة المطلقة. كما أني وفي الوقت الذي أقول أن عيونه على الكثير من الأمور متفتحة ومنفتحة، ولكنها هنا كانت النظرة من خلال عين واحدة، علماً بأن التعقيب على مقالي يشير إلى أن الصديق الكريم بدأ يفتح أحياناً ويغلق أحياناً أخر عينه الثانية.

ثانياً: حول مضمون الكتاب

١- حين ندرس سيرة حياة شخصية عامة مثل سعيد قَزّاز يفترض أن ننتبه إلى مسألتين متباينتين لا يجوز الخلط بينهما، رغم التفاعل القائم بينهما،

ولكنهما تعبران عن أمرين مختلفين، وأعني بهما: أ. السلوك الشخصي أو الفردي والخاص للشخصية العامة، وربما في بيته ومع الأصدقاء؛ وب. السلوك الوظيفي أو باعتباره جزءاً من نظام سياسي قائم في حينها. فغالباً ما تختلف الشخصيتان وتعبران عن ازدواجية أو انفصام في الشخصية التي غالباً ما يتميز بها المسؤولون المستبدون، كما في حالة صدام حسين مثلاً. ولهذا فأن الخلط بينهما وتبرئة ذمة هذا المسؤول أو ذاك من السلوك العام أمر يتناقض مع المنهجية العلمية بشكل عام. فما كان يمارسه سعيد قَزّاز في البيت أو مع البعض من أصدقائه أو معارفه هو غير ما كان يمارسه مع المجتمع والمعارضة السياسية للنظام. وبقدر ما كان ودوداً مع صحبه، كان قاسياً وشرساً وعدوانياً مع المعارضة السياسية، وخاصة إزاء الحركة الشيوعية والتقدمية بشكل عام، وهو ما لا يجوز نسيانه والخلط به.

٢- يفترض أن لا ننسى الحقيقة التالية: لم يكن سعيد قَزّاز أحد بيادق النظام الملكي في فترة تفسخه وسقوطه، بل كان أحد قادة النظام المعتمد من قبل شركات النفط والسفارة البريطانية ونوري السعيد، رغم وجود بعض مواقف الخلاف بين الشخصيتين. ولم يحكم على هذا الرجل وحده بالإعدام، بل حكم على مدير التحقيقات الجنائية بهجت العطية ومتصرف لواء بغداد عبد الجبار فهمي ومدير السجن عبد الجبار أيوب بالإعدام ايضاً ونفذ الحكم بالأربعة. أي المجموعة التي كانت مسؤولة في وزارة الداخلية، والتي كانت مسؤولة عن كل ما كان يجري في العراق في التصدي للمعارضة السياسية للنظام الملكي. وسعيد قَزّاز لم يكن موظفاً صغيراً في وزارة الداخلية لينفذ أوامر سيده الوزير، بل كان السيد وزيراً للداخلية ومن أبرز واضعي سياسة العراق الداخلية حينذاك في موقف الحكومة العراقية الملكية من المعارضة السياسية. ولم تكن محاكمة سعيد

قَزّاز قضائية فقط، رغم أنها كانت كذلك، ولكنها كانت بمعنى معين سياسية ضد كل النظام وضد كل الذين أساءوا للشعب وقضيته في تلك المرحلة. يبدو لي مفيداً أن نتعمق في دراسة سلوكية الفرد المسؤول، والتحري عن ازدواجية أو انفصام الشخصية فيه، وخاصة لشخصيات مستبدة مثل نوري السعيد وسعيد قَزّاز وغيرهما في المنطقة.

٣- حين يتفق معي الصديق الفاضل عبود إلى أن سعيد قَزّاز كان جزءاً من النظام القمعي حيث كتب يقول: هل كان المتهم مذنباً ويتحمل مسؤولية ما ارتكبه من مخالفات فعلية؟ أم كان بريئاً من أي تهمة في ارتكاب المخالفات؟. فأقول نعم هو جزء من النظام القمعي ولكنه ليس كل النظام وليس الجزء الأساسي منه،..."، إذن من الواجب محاكمته. وليس هناك أي خطأ بمحاسبته. وأختلف معه في كونه ليس الجزء الأساسي، بل أقول لقد كان سعيد قَزّاز جزءاً أساسياً وقطباً فاعلاً ومؤثراً في تشكيلة النظام القمعي وليس خردة أو هامشياً في الوزارة، ولم يكن عبثياً أن يكون وزيراً للداخلية في نظام قمعي. وبقية الموضوع أشرت إليه في مكان آخر من هذا التعقيب.

٤- لقد حوكم أغلب مسؤولي النظام الملكي، عدا الذين قتلوا تجاوزاً على حقوق الإنسان، في شوارع بغداد، وهم الملك فيصل والوصي عبد الإله ورئيس وزراء الوحدة العراقية الأردنية حينذاك، نوري السعيد. وكان رمز النظام حينذاك هو سعيد قَزّاز، الذي تجاوز مع غيره على دستور البلاد لعام ١٩٢٥. وكان في مقدوره أن يرفض ما يصدره مجلس النواب ويستقيل من وظيفته ويقبل بتحمل ما تتحمله الآن من أجل الكشف عن الحقيقة. ولكنه لم يفعل ذلك بل غاص في مستنقع قمع الشعب، بما في ذلك قضية شعبه الكردي. (وبالمناسبة عدت قبل يومين من زيارة شخصية إلى إقليم كردستان العراق واستفسرت بشكل مباشر عن الأسطورة

الواردة في الكتاب عن اللقاء بين السيد مسعود البارزاني وسعيد قَزّاز في حينها، كما جاء في كتاب السيد عبود، وعن موضوع الخيار بين الخنجر والقلم، فجاء الجواب من مصدر موثوق تماماً بأن الحادث لا أساس له من الصحة كلية ولم يكن هناك أي لقاء بين الرجلين أبداً). لم يكن سعيد قَزّاز ظالماً مع المعارضة العراقية فحسب، بل كان ظالماً مع قضية شعبه ومواقفه إزاء الحركة السياسية الكردية، وليس مع الكفاح المسلح فقط، وهذا يؤكد ما أشرت إليه في تعقيبي على كتاب السيد عبود.

٥- أشرت إلى أني قرأت بإمعان محاكمة سعيد قَزّاز، إذ أن مجلدات محكمة الشعب موجودة في مكتبتي، إذ أنجزت دراسة عن طبيعة هذه المحكمة وتصرفاتها ضمن كتابي الموسوم "لمحات من عراق القرن العشرين". إلا أن هذه المحكمة صدر بها قرار من أعلى سلطة في البلاد، رغم اختلافنا معها عن مدى صلاحيتها في تشكيل مثل هذه المحكمة. ولكن سؤالي الذي أثرته ما يزال مطروحاً. لست إلى جانب قرار حكم الإعدام بأي حال، ولكن ألم يكن الرجل مذنباً حتى لو كان الحكم عليه بعدة سنوات أو غرامات كما تشير إلى ذلك، فلم لا يشار إلى ذلك بأن الرجل كان مذنباً في أكثر من حادث أو إجراءٍ مارسه وهو على رأس وزارة الداخلية. لست مع من يقول أن الرجل كان عميلاً، فهؤلاء كانت لهم فلسفة ونهج نختلف حوله. وليست هذه هي المشكلة، بل المشكلة في القوانين التي أصدروها والسياسات التي مارسوها. وإذا كان الأستاذ عبود صبياً يافعاً حينذاك، فأن كثرة منا كانوا ضحايا سياسات النظام التي كان سعيد قَزّاز أحد أبرز أقطاب تلك السياسة. من المفيد إعادة كتابة التاريخ ولكن شريطة أن تكون وفق أسس ومعايير واضحة بحيث لا يتحول الجلاد إلى ضحية والضحية إلى جلاد، والسياسة القمعية التي مورست كانت تدافع عن نظام رسمي وعن دستور وبرلمان وحكومة، والمعارضة كانت متطرفة في

مواقفها وبالتالي استحقت العقاب! هذا هو تقريباً ما توصل إليه الدكتور كمال أحمد مظهر، وهو ما لا أتمنى أن يتفق معه الأستاذ عبود ويجد منهجه صائباً.

٦- لم تكن هناك مخالفات مارسها وزير الداخلية، بل كانت هناك جرائم ارتكبت بحق الوطنيين العراقيين وصدرت بقرارات وأوامر من مجلس الوزراء، وكان هو أحد أبرز المسؤولين عنها، باعتباره وزيرا للداخلية، وبالتالي لا يجوز وضعه في خانة وكأنه موظف بسيط. إن الجهة المسؤولة عن محاكمته كان يفترض أن تكون محكمة جنايات وليس محكمة جزاء. إن إسقاط الجنسية العراقية جريمة، إن شنق الناس بمحاكمات شكلية وقرارات مسبقة الصنع جريمة، إن قتل السجناء العزل جريمة، إن قتل المضربين جريمة. ولكن لا أختلف في الوقت ذاته بأن من الصائب أن لا تكون المحكمة عسكرية، رغم أن القضاة كانوا جميعاً، وكذلك هيئة الادعاء العام من خريجي كلية الحقوق العراقية التي يعين منها القضاة، بل كان الأفضل تقديمه إلى محكمة الجنايات.

٧- لقد كانت وزارة الداخلية، ومنها مرؤوسيه في التحقيقات الجنائية، تتدخل في الأحكام التي تصدر ضد المتهمين بقضايا سياسية خلال فترة وجود سعيد قَزّاز على رأس وزارة الداخلية. ولدي من الشواهد ما يؤكد العلاقة المباشرة بين ما كانت تمارسه التحقيقات الجنائية وما كان يؤيده سعيد قَزّاز باعتباره المسؤول الأول عن أمن العراق حينذاك وعن التحقيقات الجنائية. وهذه المسألة بحد ذاتها تستوجب تقديم سعيد قَزّاز إلى المحاكمة. لقد كان الشهود يزورون، وكانت الأوراق والمستمسكات تزور في المحكمة، وكانت الأحكام معدة سلفاً في وزارة الداخلية والتحقيقات الجنائية. لقد قدمت صورة مبسطة عن أساليب التعذيب التي كانت تمارس في العهد الملكي في ذكريات نشرتها حول وجودي في ضيافة التحقيقات

الجنائيـة في العـام ١٩٥٥ ولمدة أسـبوعين، ثم صدر حكم بـحقي بالسـجن والإبعاد. وكان تعذيبي أهون بكثير مما واجهه في حينها بهاء الدين نوري وحميـد عثمان وجبار حسين وكريم أحـمد الداوود وفاضل عبد الكريم والمئـات بل الآلاف من المناضلين. وكانت بعلم ومسـؤولية ومـوافـقـة وزير الداخليـة يا صديقي العزيز. وما كـان يجري في سـجون العراق لم يكن تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية فحسب، بل ووزارة الداخلية وكان العمل مشترك ومنسق بين الوزيرين.

٨- المتهم الرئيسي في فترة الملكية هو النظام السياسي، هو الحكم. وكان الحكم يدار بشخصيات معينة، وبالتالي فأنها المسؤولة عن سياسات تلك الفترة. لم يكن فاضل الجمالي بفظاعة سعيد قَزّاز. وإذا كان قَزّاز هو المسؤول عن المشاركة في إصدار المراسيم التي وضعت قبل أن يكون في الخارج ويأتي ليجدها جاهزة، فقد كان متفقاً معها وموافقاً عليها، فأن الجـمـالي كـان المسـؤول عن إطلاق الحريات الديمقـراطيـة في العـام ١٩٥٣/١٩٥٤ التي أتى عليها نوري السعيد ومعه سعيد قَزّاز بمراسيم عـام ١٩٥٤ و١٩٥٥ وكـذلك عبـد الإله. ومع ذلك حـوكم فـاضل الجـمـالي وصدر بحقه حكم من ذات المحكمة، ولكن أخف من حكم سعيد قَزّاز، ثم أطلق سـراحـه. وأنا مع هذا الحكم وضد الحكم الذي صدر بحق سـعيد قَزّاز، ولكن هذا الموقف يختلف عن محاولة تبييض وجه سـعيد قَزّاز بالطريقة التي جرت في الكتاب، وبالتالي، فأنا ما أزال ألاحظ عيناً مفتوحة وأخرى مغلقة، وهي ليست إساءة لأحد بل هو نقد لمنهج البحث الذي يخلط بين السلوك الشخصي والسلوك العام، عندها يصعب التمييز بينهما.

٩- أعرف أن السيد عبود عربي القومية والراحل سعيد قَزّاز كردي القومية ولم أدعي وجود رابطة قومية أو عائلية أو شخصية من هذا النوع أو غيرها بينهما، ولهذا لم يكن موجباً طرحها. ومع ذلك أشير بما لا يقبل

الالتباس إلى أن ملاحظتي حول رغبة السيدة الفاضلة ابنة الراحل سعيد قَزّاز التي اتصلت، بعد نشر فصول الكتاب في جريدة الزمان، بالكاتب الفاضل لا تعني أي إساءة للكاتب، ولكن أشرت إلى حصول مثل هذا الموقف أو الصلة فقط وهو الذي أشار لي بها حين كنا معاً في لندن، وحين حثثته بصراحة بملاحظاتي حول الكتاب وأشرت إلى أنها ستنشر قريباً.

١٠- أشارك السيد عبود رأيه في الموقف من أحمد صالح العبدي. لا أظن بأن أي إنسان تقدمي رفع صورة العبدي في بيته، ومنهم أعضاء الحزب الشيوعي العراقي، ومن رفع صورته كان في الغالب الأعم هم البسطاء من الناس بسبب ظهور اسمه مع بقية الذي شاركوا في الثورة على النظام الملكي، كما رفع صور الكثير من هؤلاء القادة. وأنا شخصياً لم أرفع أي من صورة هؤلاء القادة في بيتي وغير مسؤول عمن رفع صورته. ولكن يبدو مفيداً أن أشير إلى أن العهد الجمهوري قد ارتكب الكثير من الأخطاء والخطايا بحق الناس الأبرياء وليس فقط بحق البعض من أقطاب النظام السابق. ولكن حين نكتب عن النظام الجمهوري، سنشير إلى تلك التجاوزات، وعلينا أن لا نخفف من طبيعة الحكم الملكي وسياساته أو سياسات وإجراءات أقطابه لأن الوضع الذي تلى ذلك كان أسوأ من قبله. وينطبق هذا على النظام القضائي، وخاصة السياسي منه أيضاً.

١١- صدرت أحكام مختلفة بحق الوطنيين العراقيين في عهد نوري السعيد وسعيد قَزّاز. وكان المسؤول عن تلك الأحكام هو النظام الملكي ومجلس النواب والنخبة التي كانت تحكم البلاد حيث صدرت في عهدها تلك الأحكام. هذا صحيح جداً. وإذا قصر المسؤولون في محاكمة الآخرين، علينا أن نتساءل لماذا؟ ولكن لا يجوز، كما أرى، أن نقول ولِمَ حوكم هذا فقط. أرجو أن لا تقترن الإجابة بكونه كردي، إذ أن بقية من حوكم معه

وصدر بحقهم حكم الإعدام كانوا جميعاً من العرب. السبب أن هؤلاء كانوا مسؤولين عن وزارة الداخلية وعن الأمن والتعذيب والقتل...الخ. هل ينبغي أن نحاسب من يوقع على اتفاقيات مخلة باستقلال وسيادة العراق أو مخلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، رغم موافقة البرلمان عليها؟ أقول نعم يجوز ذلك، لأن بإمكان الوزير، وهو رجل يمتلك عقلاً ومسؤول عن أفعاله، أن يرفض التوقيع أو ممارسة سياسة مخالفة لنصوص الدستور أو لحقوق الإنسان، وكان العراق قد وقع منذ العام ١٩٤٨ على لائحة حقوق الإنسان العالمية وصادق عليها. ولكن الوزير الراحل كان يمارس تلك السياسات والإجراءات لأنها كانت تنسجم مع سلوكه وبرنامج الوزارة التي كان جزءاً أساسياً منها. ينبغي أن لا تأخذنا العزة بالخطأ ونصر على أمور ونتحرى عن سبل للدفا ع عن أمور غير صحيحة.

١٢- أختلف مع السيد عبود حول من سماهم، شاء ذلك أم أبى، بالكذّابين، رغم قوله بأنه كان لا يريد تسميتهم لأنهم أموات، فالإشارة ذاتها تعبر عما كان يريد أن يقوله فعلاً بشأن من تعرضوا للاضطهاد في فترة حكومة نوري السعيد والوزير سعيد قَزّاز. والعودة إلى أضابير المحكمة تؤكد أن هؤلاء الناس لم يكذبوا، ولكن لا شك في أن كل فرد يرى الأمور من زاويته الخاصة ويمكن أن تحصل مبالغات معينة، وتبقى نسبة الانحراف غير كبيرة. إن من عاش تلك الفترة غير من سمع بها أو قرأ عنها. لقد كان من نصيبي أن أكون أحد الذي عايشوا هذه الفترة. كان وزير الداخلية هو الذي وافق على إرسال المئات من أساتذة الكليات والمعاهد والمثقفين العراقيين إلى السعدية، وإرسال مئات من طلبة الإعدادية إلى العسكرية بعد جروهم من مقاعد الدراسة قسراً ودون قرارات قضائية وممارسات شرعية. وكان في مقدوره أن يرفض التوقيع على تلك الإجراءات، ومن واجب القضاء محاسبته على تلك المواقف وكان يعرف بها جيداً، بل

بأوامر منه صدرت في ضوء قرارات من مجلس الوزراء وكان في مقدوره أن يستقيل ويرفض التنفيذ. هل يجوز لنا أن نعفي عصابة صدام حسين الآن ونقول أن المسؤول هو صدام حسين فقط، أم يفترض أن يحاكم كل الذين مارسوا القيادة الفعلية، ومنهم الوزراء الذين مارسوا القمع، وخاصة وزراء الداخلية والأمن والاستخبارات؟

١٣- نعم أستغرب، وهو حق لي، من اعتماد شخص مناهض للشيوعية والشيوعيين العراقيين ليقدم شهادة ضد الشيوعيين باعتبارهم مسؤولين عما جرى من اضطهاد لسعيد قَزّاز أثناء التحقيق أو الاعتقال. نعم استغرب إذ لا يجوز الاعتماد على مثل هذه الشهادة، فهي من خصم لا يريد إلا الإساءة القصدية للشيوعيين، خاصة بعد أحداث الموصل ومحاولة انقلاب العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، إذ كان طرفاً في تلك الأحداث، وكان الأفضل رفض تلك الشهادة أو التشكيك بصحتها على الأقل وليس القبول بها كما وردت في الكتاب وكأنها الحقيقة الناصعة. إنها أقرب ما تكون إلى موضوع العلاقة بين السيد مسعود البارزاني وسعيد قَزّاز وقضية الخنجر والقلم. لست ضد نقد الشيوعيين أو غيرهم، بل يمكن توجيه النقد للشيوعيين في مواقع أخرى وفي أحداث أخرى، واعتماد أناس حياديين حقاً، ومناسبات ذلك ليست قليلة في تلك الفترة. إن العودة إلى كتابات السيد حسن العلوي تشير إلى مدى الكذب الذي مورس من قبل جمهرة من البعثيين والقوميين لتشويه سمعة الشيوعيين، بما في ذلك الادعاء بحرق القرآن أو الإساءة إليه أو شتم عبد الكريم قاسم...الخ. ومن هنا كان الموقف الحذر مناسباً.

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=

وتعقيبا على إشارة وردت في مقالة للكاتب القدير جاسم المطير نشرنا التعقيب التالي:

١- تطرق صديقي الاستاذ جاسم المطير مشكورا في (مساميره رقم ١٢٣٨ عن أحمد صالح العبدي وعن لقاء مسعود البارزاني مع سعيد قَزّاز) فذكر أن أحمد صالح العبدي لم يكن حاكما عسكريا للبصرة اثناء الاحكام العرفية، وحدد اسم العقيد أحمد محمد يحيى والذي بطش بأهالي البصرة المضربين في العام ١٩٥٣، وتم تعيينه بعد ثورة تموز ١٩٥٨ وزيرا للداخلية، وكان المرحوم سعيد قَزّاز قد استشهد به ولم تستمع المحكمة لشهادته.

٢- اما احمد صالح العبدي فقد تعطلت القوانين في العام ١٩٥٦ وحصلت مظاهرات واطلاق نار على المتظاهرين في مدينة البصرة وكان الاستاذ جاسم المطير موجودا، وكان السيد احمد صالح العبدي هو قائد القوات المرابطة الذي يعطي الاوامر باطلاق النار على المدنيين العزل، وصار بعد ثورة ١٤ تموز الحاكم العسكري العام حتى آخر يوم من ايام حكومة الثورة، دون أن يتعرض لهذه الحقيقة احد من كتبة التاريخ بأستثناء المرحوم جرجيس فتح الله في كتابه (رجال ووقائع في الميزان).

٣- اتوسم في الأستاذ جاسم المطير بإعتباره شاهداً للتأريخ في تلك الفترة أن ينشر معلوماته عن الحاكم العسكري أحمد محمد يحيى وكيف تمت مكافأتهُ في إن يكون اول وزير للثورة، كما نرجو أن يدلي بدلوه في خصوص الفترة التي قضاها العبدي حاكما عرفيا للبصرة وتمت مكافأتهُ في أن يكون الحاكم العسكري العام والشخص الثاني في السلطة بعد الثورة ايضا.

٤- أن الحوادث الشخصية يتم إعتمادها ونقلها إما من مصادرها المكتوبة أو الشفاهية، وكنت قد ذكرت الواقعة المتعلقة بمقابلة الأستاذ مسعود البارزاني مع المرحوم سعيد قَزّاز نقلاً عن مصدر شخصي ذكرته بكتابي ولم يزل موجوداً.

٥- أختلف مع استاذنا الدكتور كاظم حبيب في قوله الذي ورد في سياق تعقيبه على تعقيبي: (من الصائب أن لا تكون المحكمة عسكرية، رغم أن القضاة كانوا جميعاً، وكذلك هيئة الادعاء العام من خريجي كلية الحقوق العراقية التي يعين منها القضاة.)

٦- الحقيقة غير ذلك فلم يكن رئيس المحكمة العقيد فاضل المهداوي ولا جميع الأعضاء المقدم حسين الدوري والمقدم شاكر محمود السلام والمقدم فتاح الشالي والرئيس الاول عباس اللامي ممن حصلوا على شهادة الحقوق، وبذلك تكون المحكمة عسكرية تحاكم مدنيا بموجب قوانين عقابية مدنية، وهي محكمة جنايات استثنائية، أي أنها لم تطبق القوانين العسكرية، وانما كانت لها كل صلاحيات المحاكم الكبرى (الجنايات) ولكن قراراتها قطعية لاتناقش ولاتدقق ولايتم الطعن بها أمام اية جهة كانت.

٧- نتمنى أن تكون تعقيباتنا وإسهاماتنا من أجل اغناء الحقيقة وأن نستعيد قراءة الأحداث بحياد وأن تتم دراسة الوثائق بمنظار تأريخي موضوعي بعيد عن العواطف والتشويه والضغائن، وكلي ثقة من أن الأساتذة أسهموا في تبيان وجهات نظرهم بقصد إغناء الحقيقة وتصويب الأحداث (وفق وجهات نظرهم التي نحترمها)، ويقينا أن كتابة التأريخ العراقي تشكل موضوعاً حيويا تعرض للكثير من التشويه واخفاء الحقائق مما يوجب على المهتمين أن يساهموا في أغناء الأحداث.

في حين نشر الكاتب حكيم نديم الداوودي مقال له بعنوان:

(القاضي زهير كاظم عبود يدعو لإعادة محاكمة سعيد قَزّاز بعد عقود من التهميش)

لم يطلق الفيلسوف جورج سانتيانا مقولته جُزافاً عندما أكد على وجوب إعادة الماضي وعدم نسيانه (بأن من ينسى الماضي محكوم عليه بتكرارهذا الماضي).وعلى ضوء إستجلاء تلك الحقيقة وسرد الحقائق وتقييم محاكمة

سعيد قَزّاز من الناحية القانونية والقضائية، بإعتباره كان شخصية بارزة ونزيهة، وذا تاريخ مشرق وصاحب المواقف الصلبة. كتب القاضي زهير كاظم عبود هذه الأوراق الناصعة في إستذكار الرجل ليس لأن سعيد قَزّاز كان بطلا قومياً يمكن الإحتفاء به، ولا خائناً عرض الوطن للذل والتقطيع. وهو كما كان في تلك الفترة الحرجة من تاريخ العراق المعاصر، واضحاً وصريحاً ومؤثراً بأحداث العراق السياسية ومتأثراً بها. لذا جاءت لمحاته كدعوة مخلصة لإعادة السرد التاريخي للعراق بشكل مجرد خال من العواطف والإنحياز. وفي ضوء تلك الحقائق والتحليلات المجردة من الأهواء وبعيدا عن تأثيرالمحيط السياسي على تدقيق تلك الأوراق، وتسجيل الملاحظات القانونية لصالح براءة المضنون. وتحت تراكم القضايا التي لا تمت بها من صلة غير روابط إدارية ووظيفية. نحن الذي نصحح التاريخ الذي ترك دون تشذيب، وبعيون محايدة وبعد سكون العاصفة الحماسية لفكرة ما. ولصالح تحبيذ جهة ما ولسواد جمالية شخصية ما نقفز في بعض الأوقات على الواقع ونتماهى على حقيقة الأحداث. في تسجيلنا لصفحات ذلك الكم الهائل من الأجحاف بحق من خلدوا بضميرهم الحي وهم اليوم في مستقر الخلود.أنهم ربما لم يعرفوا المهادنة على حساب المبدأ الذي آمنوا به ولم يسايروا مع تلك الظروف العصيبة التي أحاطتهم في أيام محنتهم عَشيّة إضطهادهم الفكري والجسدي في زوايا الاعتقال. كي يطلبوا السِماح والترّجي منهم كي يتنفسوا منفس المذلة. مثل تلك القلوب الصلّدة تأبّت حتى على شريكة حياته أن تلتمس بعاطفتها الرقيقة من سجّان زوجها طلب الغفران. وكيف بالتاريخ القاسي يمكنه أن يطوي صفحاته على مواقف ذلك الرجل الذي لم يتردد حتى الى آخر لحظة من ساعات محنته أن يهادن. وبدلا من ذلك ظلّ يسفّه الأباطيل بالأدلة و يحاجج هرم المحكمة حجة وراء حجة. نحن هنا لسنا في موقف الدفاع عن كنه وذاتية الرجل وهويته، نحن بصدد نفض الغبار المتراكم عن حقيقة بعض الشخصيات العراقية بعربه وكورده وتركمانه كيف كانوا في موقع مسؤوليتهم الوظيفية

وكيف كانوا يحكمون الأمور بميزان عدالتهم. وكيف كانوا مخلصين في أداء وظائفهم. ثلّةٌ من هؤلاء سيخلدهم التاريخ.ويكونوا من بعد رحيلهم مصدر تساؤل وإستفسار على مر العقود والعصور. ومنهم مَنْ يتبعه اللعنة كلما مَرّ ذكره طارئاً أو عارضا دون الوقوف على محطات سيرهم الذّاتية كشخصيات أو رموز. ومنهم من يتحسر المرء على رحيله وعلى إجحاف حقه تحت مسميات وشعارات كانت في حين إدانته أو محاكمته بها تكفي بأن لا يجد المحكوم رَقْدةً هَنيّةً لرفاته من بعده، أو يُشخّصَ مزاراً لمحبيه. والتاريخ القاسي الغابر خيرُ شاهدٍ على تلكم الرموز الوطنية والدينية عبر مراحل التطور العقلي والمعرفي للإنسان المجبول على العَجَل والمُكابدة والمحكوم ساعة غضبه وإنفعاله بأجواء تلك اللحظة التي تظلم أمامه الدّنيا وتضيق بين جوانحه فسحة العفو وإمتداد الأمل. ويجب أن لا ننسى السّمة الإنسانية في الحكم على بعض القضايا التي أصبحت بحكم الخلود تكاد تكون نادرة قلّما تجدها متراعية فيها الدّقة والإنصاف، وأخذها بعين النظر سواء أمام سلطة القاضي المختص التقديرية أو رئيس المحكمة المنوط به الملف الشائك بكثرة تعقيداتها الجوهرية في القضية المطروحة للمداولة وتأرجح الحيادية في حالة طغيان التهريج واللغط والشعارات والتدخل في ترهيب المتهم. كما تم ملاحظته أثناء محاكمة سعيد قَزّاز أيام وقوفه أمام محكمة المهداوي. مدافعاً وبصلابة عن نفسه وعن قراراته الإدارية دون أن يعتريه الخَور والوَهنُ مِنْ رَهْبة المحكمة. ومِن كهربة المكان والمحيط في تلك الأيام المريرة.وعبر أربعة فصول من كتابه الموسوم لمحات عن سعيد قَزّاز يواجه القاضي زهير كاظم التاريخ الماضي الغابر والملف المركون بإهمال مترصدٍ والمتعلق بأنزه وزير داخلية عراقي عرفته الدوائر الإدارية منذ تأسيس تلك الوزارة التي تتالت عليها نماذج قلّما تَجود البَداهة والعقلية الإدارية مثل الراحل سعيد قَزّاز.نبدأ بِذَر محتوى ذلك الكتاب عَرْضاً بالفهرست المثبت في الصفحة ما قبل الأخيرة.من المقدمة الرشيقة التي عبّرت عن حُسن إستخدام القاضي والباحث زهير كاظم في سلاسة جمالية

الكلمة والفهم العميق للمصطلح القانوني والنزاهة من وراء ذلك الدافع الأساسي الذي دفع به كي يكتب عن سيرة سعيد قَزّاز،متسلسلاً في ذلك رغم المعاناة التي كادت أن تقف عثرة في طريق إنجازه لذلك البحث الموجز مؤكدا أيضاً على أن التاريخ يقوم على جملة حقائق ومن حقائق هذا البحث بأننا لا نستطيع التغلغل في أعماق الرجل فقد واجهتنا صعوبات جمة.

وبصدد تلك المقدمة يقول بأنه أنقطعت صلة الرجل بالحاضر من خلال ماضيه فكان أشبه ما يكون بالأسطورة أو البريق الذي يبهر فجأة. فأنت لا تتوقع ظهوره كذلك موضوع البحث فسعيد قَزّاز رجل كالجزيرة محاط من كل الأتجاهات. وفي مدخل الفصل الأول من الكتاب يعرفنا بإيجاز على بطاقة سعيد قَزّاز الشخصية هو محمد سعيد بن مراز مجيد بن الحاج احمد قَزّاز حسب جداول الحكومة العراقية عام ١٩٠٤ في مدينة السليمانية توفي والده وهو طفل رضيع ودرس المدرسة الإعدادية وتخرج منها،تزوج من السيدة زكية توفيق قَزّاز وأثمر زواجه عن بنت أسمها پري وكانوا ينادونها پري خان ومعنى إسم بنت سعيد قَزّاز الحورية ولم يخلف غيرها. ويقول الباحث بصدد تقلده الوظيفة لأول مرة بأنه تعين بالوظيفة وعمره عشرون سنة وتسعة عشر يوما وتم إعدامه وعمره خمسة وخمسين عاما وشهران وتسعة عشر يوما بعد أن أمضى مدة ثلاثة وثلاثين عاماً في الوظيفة العامة أي انه كان قد تعين موظفا في الحكومة العراقية في ١٩٢٤/١/٢٠ .

سعيد قَزّاز وجهٌ صارمٌ وكفاءةٌ نادرةٌ في الإدارة

من خلال مشاهدتنا لبعض الصور الفوتوغرافية التي ألتقطت لسعيد قَزّاز، أثناء تقلده للوظائف الإدارية المرموقة. وجهُ يتجمع في التقاطيع المتوترة إبتساماتُ خجولة،بل ربما مدفونة خلف سحاب التفكير المضني الدائب في كيفية بسط الأمن وتدبير هيكلية المسؤولية الجسيمة المنوط به. لذا فليس من الغرابة أن يلاحظ المرء وبسهوله الصرامة والجدية المفرطة القريبة الى التهجم،

من سيماء الأبتسامة الفارغة التي تتراءى بمحيا دهاة السياسة. وتحت تأثير أضواء الكاميرات أو أثناء حضورهم في المؤتمرات الصحفية. سعيد قَزّاز وكما الملاحظ مليا في صورة غلاف كتاب القاضي زهير كاظم أنه في تلك الصورة يستجلي المجهول ويتأمل المستقبل من خلال تلك النافذة المضببة المطلة على الأحداث والمشاكل التي ورثتها الدولة العراقية الفتية، من آثام الولاة العثمانيين الذين حكموا البلاد. وفي يقظته الدائمة وكما يبدو من توتره وتوجسه وعمق نظرته بأن القادم آت بقظه وقضيضه. ومن يستطيع في ذلك العراق العائم على بحار من المشاكل والقنابل الموقوتة بدهاء لعبة المخططين الإنكليز قبل عقود من إحتلال العراق. وكيف له أن يتنبأ ملامح مستقبل نوره في نهاية نفق طويل وكل مشكلة موروثة تقارب المستحيل وحلها تتطلب طلاسم كمن يريد طرد شرور العفريت. سعيد قَزّاز والمعروف عنه ووفق بيانات السجلات الإدارية بالكفاءة والتمييز والدقة في القرارات. وحُبّ تنفيذ الواجب من غير رهبة او أعتبارٍ للحياة أو التفكير في المصالح الشخصية. يروي القاضي زهير وعلى لسان أحد المحامين في مدينة الموصل والذي طلب منه عدم ذكر إسمه بأن الرجل كان يعمل بصفة مراقب عمل في وزارة الأشغال يوم كان سعيد قَزّاز متصرفا للواء الموصل ليعيل نفسه لإكمال دراسته وصادف أن أبلغه مسؤول الأشغال أنهم أستغنوا عن خدماته بأمر المتصرف. فما كان منه إلاّ أن توجه نحو دائرة المتصرف وأستطاع مقابلته وعندما شرح له ظروفه أبدى السيد سعيد قَزّاز إستغرابه لأنه أرسل شخصين لمساعدتهما بالعمل لا المساهمة بفصل المواطن. وما كان منه إلاّ أتصل بدائرة الأشغال ليعيده الى عمله حالاً.ورجل بقامة سعيد قَزّاز كان الموت يهابه وهو الذي يوازي الموت من كثرة عشقة الرحيل الى الملكوت. هذا الذي أستطاعَ أنْ يُكذّب المدعي العام أثناء محاكمته وأمام المحكمة التي ضعف أمامها الكثير من المتهمين طلباً للرأفة أو إنتظاراً لمرحمة رجال الثورة،عندما أتهمه بالهروب من الثورة بملابس النساء ليعلن بأن المدعي العام كاذبُ فهو لم يلبس ملابس

النساء ليهرب من الموت صبيحة الثورة. ويروي لنا الباحث في لمحاته قصة التسجيل الصوتي لمحاكمة سعيد قَزّاز وسماعه لها بعد أكثر من ثمان وثلاثون سنة على إذاعتها عبر إذاعة بغداد وعلى الهواء مباشرة إذ يقول(تلمستُ شخصية هذا الرجل من خلال جرأته وشجاعته وصدق الكلمة التي يطلقها دون وجل وعدم إكتراث لما سيولّده هذا الموقف عليه من نتائج. حقاً كان الرجل لا يخاف الموت وإضافة لهذا فقد كان مليئاً بالإيمان وبالقدر وبما كتبه اللّه عزّ وجلّ عليه ولم يدخل اليأس أو الخوف الى قلبه وإنه يفوض أمره الى الله).وينقل لنا الاستاذ زهير جانباً آخراً من التسجيل الصوتي التاريخي لتلك المحاكمة مستغرباً سماعه ضحكات المتفرجين داخل صالة المحكمة حينما يذكر سعيد قَزّاز بأنه كان وزيراً فعالاً يعمل بوحي من ربه وعقل في رأسه وقلب في صدره، كانت الضحكات تعبر عن سذاجة المتفرجين، لأن سعيد قَزّاز لم يطلق أية كلمة تستحق السخرية، كان فعلاً وزيراً فعالاً بشهادة التاريخ وكان يعمل بتصميم من إرادته وبإتفاق كل من عاصروه وعرفوه وأتخذوا مواقف متناقضة معه بأنه كان نزيهاً ونظيفاً وصارماً ترك المناصب الإدارية وخدمة الدولة البالغة ثلاثة وثلاثين عاماً دون إرثٍ يستحق الذكر سوى سيرته الناصعة وسمعته الأكثر لمعاناً وشجاعته التي لم ينكرها أحد حتى في أحلك ظروف الإنسان أو في آخر لحظات العمر).

شهادة الدكتور كمال السامرائي حول سعيد قَزّاز في كتابه حديث الثمانين

يعرض علينا القاضي زهير في مستهل الفصل الأول نفسه شهادة أحد أشهر الأطباء العراقيين وهو الدكتور كمال السامرائي حول زهد وتقشف العيش في بيت سعيد قَزّاز وعلى ضوء زيارته لداره في إحدى أيام شهر اكتوبر عام١٩٥٧ : (كلمني تلفونياً وزير الداخلية ليدعوني الى تناول الغداء في داره بمنطقة العلوية، وهذه الدار من مخلفات الأنكليز ومعمولة من اللبن والطين غير أنها مريحة صيفاً وشتاءً وحين وصلتها بحدود الساعة الواحدة

ظهراً كان قد سبقني اليها كل من صديقي بهاء عوني والدكتور اسماعيل ناجي، ثم توافد آخرون من بينهم رؤوف الجادرجي وسامي فتاح ويحيى قاسم، ودهشت حين دخل الصالون «أبو عامل» علي حيدر سليمان ولم أكن أعرف أنه في بغداد وأن هذه الدعوة على شرفه. وكنت أترقب قدومه الى بغداد لأقابله بمثل ما قابلني به في بون بألمانيا يوم كان سفير العراق فيها قبل ما يقرب من عام. فتصافحنا وتعانقنا وصار مجلسه الى جانب مجلسي في الصالة. وسرعان ما شعرتُ بعدم إرتياح من الكرسي الذي قعدتُ بين ذراعيه، وصرت أراوح في جلستي بين وضعٍ ووضع لأعرفَ منهما ما يريحني. فقد كنت أحس بوخز من الكرسي في مقعدي، وقد أنتبه سعيد قَزّاز الى ذلك وهو يعرف ما في هذا الكرسي من عيوب القدم وسوء الصنعة فقام من مكانه وأتجه نحوي وأخذ بيدي وهو يقول لي: هذا الكرسي أعرفه قديم ونوابضه قد مزقت غطاءه بأطرافها المدبب،وقادني الى كرسي آخر وعاد وجلس على الكرسي الذي كنتُ أجلس عليه الى جانب علي حيدر سليمان وهويقول لي: أنا أكثر منكَ سمنةً، وإني أعتدت الأذى منه كما أعتاد حمل ثقلي عليه بعد أن يئسَ من إثارتي على التذمرمنه.وبالمناسبة ذكر الدكتور نوعية غداء ذلك اليوم بأنه كان مكوناً من القره خرمان والبرغل بالرمان وكلاهما من الأكلات الكوردية اللذيذة). وكم كان طعام الوليمة بسيطاً وبعيداً عن إرهاق ميزانية الدولة والوزارة،وعلى عكس ولائم وزراء هذه الأيام. ولقد روى المحامي علي الشيخ من أهالي تلعفرللباحث من ضمن ذكرياته عن سعيد قَزّاز،(بأن أحد زملائه من مفوضي المرور في منطقة الميدان قام بفتح باب سيارة الوزير سعيد قَزّاز عند توقفها قرب ديوان وزارة الداخلية في منطقة القشلة وحين همَّ الوزير بالنزول نبّه المفوض الى عدم تكرار ما قام به من عمل لأن هذا يدخل ضمن واجباته الوظيفية أولاً وأنه موظفٌ لدى الدولة حاله حال الوزير وعليه والكلام لسعيد قَزّاز أن يحترم وظيفته ولا يطأطئ رأسه سوى لخالقه العظيم وأن لا يتنازل لأحد ليحل محله في عمله. كان يبرهن بالملموس أن الكرامةَ فوقَ كلّ

الإعتبارات فإذا ماتت كرامة الرجل (الإنسان) أو تدنت فلن يتبقى من الإنسان سوى جسد مجوّف. وهكذا كان سعيد قَزّاز يدافع عن كرامته بكل قوة ويدافع عن كرامة الآخرين بنفس القوة). في أية مدرسة تربوية ومعهد للاخلاق الفاضلة يا تُرى تربى هذا الإنسان الذي لم يدنسه بريق الذهب، ولم يغيّره المنصب الرفيع، طيلة وجوده في وظيفته الإدارية ولسان ضميره ينصحه بأن كل نعمة لامحال زائلة،والذكرالطيب والعشرة الحسنة،السجل النقّي ستكون مآل من سيؤرقه مظالم أفئدة لم تنصفها موازين الحكم والعدل في حينه. سعيد قَزّاز تلك القوة التي أزاحت بمسارات الحق عنجهية العتاة، والخارجين على القانون. ورسمت بمسطرة المساواة حقوق كل إنسان وعلى ضوء مقولة متى ما إستعبدتم النّاس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرار. وفي ديوان مظالم الداخلية آنذاك بوسع كل راصد محايد وللتاريخ ملاحظة العديد من القصص والشواهد من ملفاتها المكدسة كي تكون مناهج عمل للعقول الأدارية التي تبغي معرفة بناء المجتمع المدني. وخطواته الأولى قد بدأت الآن من تطبيقات سعيد قَزّاز كرجل بناءٍ وكمحارب للفساد الإداري،وكمُقنِن لخبز الإعاشة لأفواه الفقراء. وأستعير بصدد فضل سعيد قَزّاز في إستحداث الأفران الشعبية الشبه المجانية سطور من مقال الأستاذ الفاضل فؤاد حمدي (صادق على قرار إعدام المرحوم سعيد القَزّاز وزير الداخلية السابق، دون أية جريرة اقترفتها يداه، بل لمجرد لرغبة الشيوعيين وتطبيباً لخاطرهم، فلقد ذرف أهل كركوك الدّمع الغزير على إعدام سعيد قَزّاز في وقته،عرفاناً لخدماته المشكورة للبلد. وعلى رأسها استحداثه أفران الإعاشة في المدينة وتوفير الخبز الرخيص للناس في سنين عجاف. كان ذلك في حدود الأعوام ١٩٤٧/١٩٤٨ ودرئه تفشي مجاعة في البلد. أن التاريخ يعطي كل ذي حق حقه إنْ لم يكن عاجلاً،فآجلاً سواء كان ذلك بالسلب أو بالإيجاب).

إنني أقف الآن وأرى الموت مني قاب قوسين أو أدنى ولا ترهبني المشنقة وعندما أصعد عليها سأرى الكثيرين ممن لا يستحقون الحياة تحت أقدامي.

في مسار تلك المقولة المجلجلة للصمت الرهيب، وهي كلمة أطلقتها نفسٌ لقدسية العدالة في لحظة تاقت فيها للخلود. وضاقت من بؤس المرتجين كي َيدلفَ من باب السّجانين سماحٌ مشوبٌ بأسترحام القلوب لحظة ضعفها أمام مطمع البقاء. أما سعيد قَزّاز الذي ضاق ذرعاً من ضغوط الأقارب والخلان كي يَلينَ شيئاً من موقفه المتصلب وأرادوا منه تحديداً في تلك الساعة الملبدة بالمحنة ومن أجل ثمرة فؤاده پري ورفيقة دربه زوجته والتي هَدّتها الشُجون والحَيْرة من أمر تلك النفس الأبيّة في جوانح قديس قد ُتقَرر مصيره قبل قرار المحكمة أنْ يكتب إسترحاماً ولكنْ النّفسُ تأبى ذلك. وتكتب لزوجته عِوَضها عبارة اللاعودة أستعدي أن تكوني أرملة!!. ونترك القاضي الباحث زهير كاظم عبود لينقل لنا بيراعه وقع لحظات محاكمة سعيد قَزّاز والتي بدأت أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة _ محكمة الشعب- يوم السبت ٢٤/ كانون الثاني ١٩٥٩ الساعة الخامسة مساء وقد تشكلت المحكمة من رئيسها العقيد فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد فتاح سعيد شالي والمقدم شاكر محمود السلام والمقدم حسين خضر الدوري والرئيس الأول ابراهيم عباس اللامي والمدعي العام العقيد الركن ماجد محمد أمين. ويستمر الباحث في سرد وقائع المحاكمة (وبتحدٍ لم تعهده المحكمة وبموقف أثارَ حفيظة أعضاء ورئيس المحكمة مع فارق إمكانية القُدرةَ على التّحدث يقول سعيد قَزّاز بأنَ موقف المحكمة غير حياديٍ بحيث تعرضتُ الى الإهانات لا من رئيس المحكمة والمدعي العام فحسب بل حتى من أفراد لا توجد لهم أية صفة رسمية، الأمر الذي أقنعني أن مصيري قد تقرر قبل البدء بالمحاكمات وما دامت الحياة مكتوبة ومادامَ مصيري معلوماً ومادمتُ لا أهابُ الموتَ والمشنقة فإنني أدلي بهذه الإفادة لكي أوصل صوتي الى خارج هذه القاعة الى إخواني

العراقيين لكي أؤكدَ لهم بأنني خدمتهم بإخلاصٍ وأمانةٍ لمدة تزيد على ثلاثين سنة. ويضيف الباحث بأنَ أي متهم لم يجرؤ الوقوف أمام محكمة المهداوي أنْ يطعنَ في نزاهة هذه المحكمة وبقراراتها سوى سعيد قَزّاز ليقفَ وهو على أعتاب السّتين من العُمر ليقولَ للمهّداوي لا أهاب الموت ولا المشنقةَ وحينما سأله المهداوي هل أنتَ من القوميين العرب؟ أجاب سعيد قَزّاز: كلاّ أنا كورديٌ عراقيٌ أفتخرُ بعراقيّتي.ولأنه يعرف أنه أمام محكمة بعيدة عن التطبيق القانوني السّليم بالنّظر لكونها عسكرية وخاصة وتخلو من قضاة حقوقيين، يبدأ دفاعه بطلبٍ هو حق لكل متهم مهما كانت تهمته. حيث إنَ حق الدفا ع مقدس فيطلب بأسم قدسية العدالة أن يُسمحَ له بقراءة الدفا ع دون أن يُقاطعَ من قبل أحد الى أن يختتمه، وما أنْ يُقاطعه رئيس المحكمة المهداوي حتى ينبري له ليذكّره بأنه أخذَ منه وعداً بأن لا يُقاطع ولو كان المهداوي بعيداً عن الإنفعال لفكّر مليّاً بأنَ وَعْد رئيس المحكمة قرارٌ وأنَّ عليه أنْ يحترمَ قرارة). وفي هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ محاكمات المشاهير وكما جاء أثناء دفاعه (ومهما يكن الأمر فإنه وبصلابة الرجل المؤمن الواثق من نفسه يطلق كلمته الصارخة _ إنني أقف الآن وأرى الموتَ مني قابَ قوسين أو أدنى ولا ترهبني المشنقة وعندما أصعدُ عليها سأرى الكثيرينَ ممَن لا يستحقونَ الحياةَ تحتَ أقدامي وأقفُ الآن بينَ يَدي الله عزَّ وجل لأقولَ كلمتي الأخيرة كمسلمٍ لا أملَ له إلاّ بعدالةِ خالقه العظيم ولا إيمانَ له إلاّ بدينه الإسلامي الحنيف ولوجود مقاربة بين موضوعنا المطروح). تذكرت هنا مقال الأستاذ الصحفي داوود البصري بعنوان بعثيون ومحاكم؟. والتاريخ يعيد نفسه و نرى الحياةَ دُولَةٌ بين المتنفذين والجبابرة، والأخيار هم مَن بأستار الذاكرة يتلألأون وبأسرارهم المخبوءة وبأعمالهم الخالدة يبقون ولا يموتون.

(بين محكمتي العقيد فاضل عباس المهداوي (١٩٥٨) التي دخلت التاريخ السياسي العربي المعاصر من أوسع أبوابه و تميزت بشهرة طاغية حتى بين

صفوف الذين لم يعاصروها بل سمعوا فيها وقرأوا عنها، ومحكمة الجنايات العراقية التي يرأسها السيد القاضي رزكار (٢٠٠٥)، ما يقارب النصف قرن من السنين!، تبّدلَ خلالها شكل العالم، وجَرتْ فيها مياهُ عديدة تحت كل الجسور،وسقطت دولُ وإمبراطوريات وقامت أخرى! إلاّ أن الثابتَ في جميع المتغيرات والمتحولات كان هوية المتهمين الذين حضروا المحاكمتين! وما أقصده تحديداً هم الشُقاة والقتلة والُمجرمين من البعثيين الذين كانت جرائمهم حاضرة وشاخصة على الدوام في المجتمع والضمير العراقي والعربي، والذين لم تتغير سلوكياتهم ولا سحناتهم ولا نزعاتهم الإجرامية المتأصلة والموروثة!، وبطبيعة الحال فثمة فروقُ هائلة بين المحكمتين من حيث الظروف التاريخية وطبيعة المرحلة وشكل الإتهام فضلاً عن طبيعته! وإنْ كانتا تمّسان الوضع الداخلي في العراق، وُتلقيان الأضواءَ على مراحل حاسمة وقلقة من تاريخ المجتمع العراقي المنقسم والقلق والمتوتر على الدوام!. محكمة (الشعب) الخاصة التي كانت برئاسة العقيد الراحل فاضل عباس المهداوي والتي تشكلت بعد إنقلاب ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ الذي أطاحَ بالعائلة الهاشمية المالكة التي كانت في العراق إكتسبت شهرتها التاريخية ليسَ من المحاكمات التي حدثت في رحابها فقط بل من الدعاية المحتدمة التي كان يقودها إعلام نظام الرئيس الراحل (جمال عبد الناصر) وخصوصا إذاعة (صوت العرب) ضدها وضد رئيسها حتى حولوها لمحكمة (قراقوشية)!! لكنها لم تكن كذلك في التقويم التاريخي المجرد للأمور، بل كانت محكمة عبرت عن لحظات تحول تاريخية نادرة في التاريخ العربي والعراقي، فالمتهمون الذين تشكلت من أجلهم تلك المحكمة وهم رجال النظام الملكي الذي أبيد بقسوة وتهور في ذلك الصيف البغدادي الساخن لا يصح إعتبارهم ووصفهم بالمجرمين من الناحية التاريخية الصرفة!، فهم لم يرتكبوا جرائم الإبادة الجماعية ضد الشعب العراقي والشعوب المجاورة، ولم يخرقوا المعاهدات والإتفاقيات الدولية، ولم يحفروا المقابر الجماعية للشعب وللمعارضين،ولم يسرقوا ثروات العراق

ويوزعونها على المحاسيب والرشوة القومية! وهم بالتالي كانوا يمارسون وظائفهم وفق ضوابط قانونية لم يتعدوها أو يقفزوا فوق القوانين، كل ذنبهم أنهم كانوا ضحايا للحرب الباردة وللصراعات العنيفة بين التيارات القومية واليسارية في تلك المرحلة التاريخية الحرجة، ولو عدنا وقلبنا صفحات التاريخ وأعيدت محاكمات مسؤولي النظام الملكي العراقي فستخرج النتيجة النهائية بالبراءة الشاملة لكل من أدين منهم، فجريمة وزير الداخلية العراقية الأسبق (سعيد قَزّاز) كانت إتهامه بإعدام قادة الحزب الشيوعي العراقي؟؟ والذين لم يصدر عليهم هو الحكم بل كان القضاء العراقي من فعل!! وفي ظروف تاريخية حرجة دوليا وإقليميا، ولعل كلمته وهو يتقبل قرار الموت التعسفي وحكم الإعدام الظالم تعبير عن حقبة تاريخية وإستشراف مستقبلي مدهش حينما قال: (أنني سأموت وتحت قدمي رجال لا يستحقون الحياة)!!، أما المتهمون الآخرون ومنهم رئيس الأركان السابق (غازي الداغستاني) ورئيس الوزارة الأسبق (فاضل الجمالي)!! وغيرهم فهم لم يرتكبوا أية جرائم وكانت براءتهم الحقيقية تحرج تلك المحكمة والتي لم تنفذ غالبية أحكامها بل أفرج عن البعض ووضعت القضايا الأخرى على الرف، ولكن المثير في محكمة (المهداوي) كانت إستمراريتها لتأخذ في طريقها حتى قيادات الضباط الإنقلابيين الذين أسسوها ليحاكموا النظام الملكي فإذا بالمحكمة تحاكمهم وتصدر الإعدام بحقهم وينفذ فورا!! وهكذا أكل الإنقلاب العسكري أبناءَه كما تفعل القطط الجائعة تماما!. وينقل لنا القاضي زهير في لمحاته عن سعيد قَزّاز بأن(سعيد قَزّاز سلّمَ نفسه مختاراً الى السلطات العسكرية على أثر قيام ثورة ١٤ تموز يوليو١٩٥٨ حيث أتصلَ تلفونياً بكلٍ من متصرف لواء بغداد ومدير الأستخبارات العسكرية فتمَ إرسال ثلةٌ من الجنود بأمرة ضابط عسكري الى داره حيث ينتظرهم وتم إعتقاله حيث قابلَ الزعيم عبد الكريم قاسم الذي وعَده بتحقيقٍ نزيهٍ ومحاكمة عادلة وسيتطلب توقيفه مدة قصيرة ثم أقتيدَ الى الهيئة التحقيقية الخاصة بوزارة الدفاع).

لم يكنْ سعيد قَزّاز حتى آخر لحظاته متوجساً من الموت وكانَ يعتبر نفسه بريئاً ولو كان يعرف بأن ملفه الوظيفي ملطخاً بالآصام والسواد لأختفى في ساعته وبلحظات دون أن يهتدي أحد الى مكانه،انه سلمَّ نفسه طواعية لوعد من قبل المرحوم عبد الكريم قاسم بأنه سيجرى معه تحقيق نزيه ومحاكمة عادلة ولكن الأمور والتأثيرات الجانبية أدّت الى تضخيم قضيته وثم مشيئته والأقدار في مواجهة حبل المشنقه والذي ختم نهاية دفاعه بعد مثوله أمام المحكمة _ بأنني لا أطلب الرحمة ولا الغفران من أي بشر كان بل أترك أمري الى الله وأصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين-. ويذكر القاضي زهير بأنَ العقيد فاضل عباس المهداوي كان(معروفاً بإطلاقه الكلمات الجارحة والنكات ضد من يقف في قفض الإتهام من المتهمين مستغلاً المواقع وعندما حاول النيل من سعيد قَزّاز أجابه بتحذير: أترجاك بصورة خاصة أن لا تهين كرامتي لأني لا أقبل أحدا أن يهين كرامتي).

تعددت التهم وحكم الأعدام هو المطلبُ

يورد القاضي زهير كاظم في كتابه قرار الحكم والإدانة الصادر من المحكمة العسكرية العليا الخاصة بأنه (في ٤ شباط ١٩٥٩ الساعة العاشرة والنصف صباحا عادت المحكمة الى الإنعقاد لإصدار الأحكام،وقد أفتتح الرئيس العقيد فاضل عباس المهداوي الجلسة بإسم الله وبإسم الشعب. المتهم الرئيس سعيد قَزّاز، نودي على المتهم سعيد قَزّاز مع المتهمين الآخرين فأدخلوا القاعة وأدخلوا قفص الإتهام.وجاء في قرار التجريم وقرار الإحالة احيل المتهم سعيد قَزّاز الى محكمتنا بموجب أمر الإحالة المرقم ١١١ والمؤرخ٦/١١/ ١٩٥٨ الصادر من القائد العام للقوات المسلحة ليحاكم بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من ق ع ب والفقرتين د، هـ من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين وأحتفظت القضية برقم ٧٠/ ١٩٥٨. وكما أحيل المتهم المذكور الى محكمتنا بموجب أمر الإحالى المرقم ١١٨ والمؤرخ

١٩٥٨/١١/٢١ الصادر من القائد العام للقوات المسلحة ليحاكم بموجب الفقرة هـ من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين وأحتفظت القضية برقم ٧٣/ ١٩٥٨ ونظراً لترابط القضيتين وعلاقتهما بمتهم واحد فقد قررت المحكمة توحيدها وجعلها برقم ٧٠/ ١٩٥٨، ويستمر القاضي زهير في نقل وقائع وإجراءات محاكمة الراحل سعيد قَزّاز، بأن المحكمة أستمعت الى مطالعة هيئة الإدعاء العام ثم سألت المتهم عمّا يقول بصدد الإتهام الموجه إليه فأجابَ أنه بريء، أستمعت المحكمة الى شهادات الشهود، وأستأنست بشهادات ٤٦ شاهداً لم تجدْ المحكمة لديها متسعاً من الوقت للإستماع الى شهاداتهم، ثم أستمعت المحكمة الى إفادة المتهم وناقشته حول التهم المسندة إليه ثم أستمعت الى دفاع وكيل المتهم وقررت ختام المرافعة، ولقد أتهمته المحكمة بناء على شهادات الشهود والمستمسكات وأفادة الراحل بخصوص كل تهمة منها:بخصوص تسهيله وتطبيقه لمراسيم إسقاط الجنسية العراقية، بخصوص تزوير الإنتخابات، بخصوص المظاهرات. وبعد إدانة سعيد قَزّاز من قبل المحكمة العسكرية الخاصة أصدرت المحكمة في يوم ٤/٣/ ١٩٥٩ حكمها بأسم الشعب على الراحل سعيد قَزّاز بالإعدام شنقاً حتى الموت، وفق الفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من ق ع ب. ولقد صدر القرار بإتفاق الآراء وأفهم علنا، وبتنفيذ ذلك الحكم القاسي ستطوى صفحات شخصية مؤثرة وفاعلة في تاريخ العراق السياسي. ونترك بعد صدور الحكم للقاضي زهير ليبديَ رأيه وتعليقه القانوني حول حيثيات التهمة والإحالة وصدور حكم الإعدام والتكييف القانوني لتلك القضية. ورد في كتابه فصلا كاملا لتلك المناقشة القضائية ونأخذ من تلك المناقشة فقرات وسطور كي يطلعَ عليها القارئ الكريم.

(وحيث أن حُكم المحكمة الخاصة الصادر بتأريخ ٤/٢/ ١٩٥٩ تضمنَ في الفقرة أولاً منه الحُكمَ على سعيد قَزّاز بالإعدام شنقاً حتى الموت ممّا يستوجب إستحصال موافقة القائد العام للقوات المسلحة لتنفيذ قرار الإعدام

حيث إنَ هذا القرار قطعّي غير قابل للطعن تمييزاً أمام أية جهة فقد صادقَ عبد الكريم قاسم على تنفيذ قرار الإعدام تحت ضغط شديدٍ من الجَماعات التي كانت تطالب إعدامه، فتم تنفيذ حُكم الموت بالرجل صبيحة يوم ٢٠/ أيلول / ١٩٥٩ في سجن بغداد المركزي وقد تم شنقه بطريقة غير إنسانيةٍ إذ قامَ المشرفونَ على تنفيذ الإعدام بقطع الحَبْل بَعْد توتره وقبلَ أنْ يلفظَ سعيد قَزّاز أنفاسه الأخيرة، ثم أُعيدَ شنقه مرةً أخرى وتمَ نقل جثمانه من قبل ذَويه بعد إستلامه من الطّب العَدلي في بغداد العاصمة حيث دفن بصمتٍ وهو يرقد الآنَ في قبرٍ ضمن مقابر مدينة بغداد قرب منطقة باب المعظم). ويستمر في مناقشته القضائية – والمحكمة التي أصدرت قرار الحكم هي محكمةٌ خاصةٌ فلا هيَ محكمةٌ عسكريةٌ ولا هيَ محكمةٌ مدنية وبذلك أضاعت الطريقين، بل تعاملت مع القضية بشكلٍ عادي وعلى هذا الأساس فإن قرار التجريم الصادر من المحكمة يخلو من المنطق الإقناعي وإن الأدلة المتوفرة ضد المتهم سعيد قَزّاز غير كافية لإدانته وفق أحكام الفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي لذا فإن الفقرة الأولى من قرار الحكم الصادر بتاريخ ٤/ ٢ ١٩٥٩ مخالفة للقانون وللأصول وللمنطق وإنها ألصقت بسعيد قَزّاز تحت تأثير الهتّافين الذين ليسَ لهم أية صفةٍ قانونيةٍ في داخل قاعة المحكمة. وقد أستعملت كلماتُ بذيئةٌ وتافهةٌ صدرت من المستمعين ضد المتهم داخل قاعة المحكمة، ولم يتم منعهم من ذلك وأفترى بواقعة غير صحيحةٍ ضد سعيد قَزّاز وتمت مقاطعة دفاعه أكثر من مرة وكانت تشكيلة المحكمة كونها محكمة عسكرية تفتقد للفهمِ القضائي والقانوني المطلوب في الهيئات القضائية، وعلى إعتبار أنَ جميع أعضائها ورئيسها لم يدرسوا القانون ولا أساليب العمل القضائي ولا فن الصياغة القانونية ولم يتعرفوا على نصوص القوانين التي تنظم عمل المحاكم وأصول العمل القضائي، بإستثناء المدعي العام السيد ماجد محمد أمين. مع وجود القضاء العراقي العادل والنزيه لا يوجد ما يبرر تشكيل المحكمة العسكرية الخاصة التي أثبت عملها عدم معرفتها بأبسط

القواعد القانونية، حيث قام رئيس المحكمة بتحليف المتهم سعيد قَزّاز أكثر من مرة والمتهم لا يمكن تحليفه مطلقاً على عمل أتهم به. وحينما لم تسمع المحكمة لشهادات ٤٦ شاهد بسبب أنها لم تجد متسعاً من الوقت لتستمع الى شهاداتهم في قضية عقوبتها الإعدام، إضافة الى دفاع وكيل المتهم الذي أنتدبته المحكمة للدفاع عنه، المحامي صلاح الدين محمد الذي يقول بأن المتهم أستجار به فأجره وأنه أضطر مكرهاً الى الدفاع عن المتهم وأمثاله وأنه لن يطلب البراءة أو الرأفة لسعيد قَزّاز بإعتباره مؤتمناً على حياته وفق نصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية وما يمليه عليه الضمير وأخلاق المهنة فلم يكن في موقع محامي الدفاع إنما تقمص مهمة محام الإتهام. إضافة الى النقد الذي وجهته جريدة إتحاد الشعب الناطقة بإسم الحزب الشيوعي العراقي بعددها المرقم ١٩٠ في ٩/٤ / ١٩٥٩ حول الهتافات داخل المحكمة ونفت علاقة الحزب بها. ورغم ورود جواب من كافة مديريات الشرطة في الألوية العراقية تنفي وجود أوامر أو برقيات من وزير الداخلية سعيد قَزّاز تقضي بإستعمال الرصاص أو العنف في التصدي للمظاهرات وعلى هذا الأساس فإن الأسس التي أرتكز عليها قرار الحكم الخاص بسعيد قَزّاز غير قانونية ولا تصلح للإدانة.ويسرد القاضي زهير في سير مناقشته القضائية حول مسألة الحكم المجحف الصادر بحق الراحل سعيد قَزّاز، ويمكننا القول بأنَ سعيد قَزّاز تمت إدانته، بتهمٍ باطلةٍ مما يقتضي النظرَ بعين الإعتبار لإعادة محاكمته ولإصدار القرار القضائي العادل بما يتناسب مع التهم الحقيقية في القضية مع إننا لا ننفي تحمله جزء من مسؤولية الأفعال حينها ولكن لا يمكن تحميله لوحده أخطاء الحكم الملكي كلها أو الجرائم التي أرتكبت في عهده، ويستأنس ضمن مناقشته القضائية بآراء مجموعة من المحامين والحقوقيين و ينقل عن المحامي عبد القادر الدبوني بأن محكمة المهداوي لم تكن محكمة بالمفهوم القضائي، والقضية ضد سعيد قَزّاز كانت على ما أعتقد ملفقة ومجسمة ومقصود بها ضرب أركان العهد المباد، إن قرار التجريم كان

واهياً وقرار الحكم كان جائراً ونزاهة المحكمة معدومة والعدالة غائبة عننها كلية منذ البداية حتى الختام، ويقول الأستاذ المحامي محمود الجلبي إن سعيد قَزّاز تحدى محكمة المهداوي معتزا بنفسه مدافعاً عن كرامته مؤمناً بالله وبالمصير، وينقل على لسان الأستاذ الراحل جرجيس فتح الله المحامي: أستطيع أن أعدد لك أسماء نظائر للعبدي كثيرة قلدتهم ثورة ١٤ تموز مناصب هامة لم تكن مسؤوليتهم عن قتلى المظاهرات بأقل من مسؤولية القَزّاز بفرض إعتبارها مسؤولية قانونية. ويعلق القاضي في ورقته القضائية القيّمة بالقول ومما يؤكد تعسف المحكمة وعدم عدالة القرار، عدم إلتفات المحكمة الى جميع أسباب الرأفة، فالمتهم كان قد خَدمَ الوظيفةَ العامةَ أكثرَ من ثلاثةٍ وثلاثين سنة، إضافة لذلك فهو قد عبَرَ الخمسين من العمر وأنه خدم الوظيفة دون أنْ يقترفَ أيةَ مخالفة قانونيةٍ أو إنضباطية، ومما يجعل العدالة غائبة فإن محامي الدفاع لم يواجه المتهم لتنويره بعضَ الحقائق المثارة في المحكمة وتحوّلَ وكيل الدفاع الى وكيل إتهام ضد المتهم، ونَسِيَ القائمونَ بالمحكمة مبدأ أساسي وهو أنَ المتهم بريءٌ حتى تثبت إدانته إلاّ أن المحاكمةَ جرت منذ البداية بشكل غير أصولي وغير حيادي. فالمتهم مدانٌ ولم يستطع أحدٌ إثبات براءته، ولا أعتقد أنه يختلف إثنان في العراق بأن موقف القَزّاز بما أسفر عنه من نتائج موقفٌ يوصفُ بالشّجاعة والكبرياء، ومن موقعِ الواثق من نفسه، ولا يختلف إثنان بما فيهم المهداوي رئيس المحكمة من أن سعيد قَزّاز كانَ نزيهاً وعادلاً ويشغل المنصب الذي يستحقه، وإذا كانَ لابُدَّ من تقييمِ عامٍ لما جرى مع سعيد قَزّاز فلا أزيدَ على أن أقولَ أنه كانَ مَجْنيّاً عليه وليسَ مُتهماً.

سطور من الأيام الأخيرة في حياة سعيد قَزّاز

يقول القاضي زهير كاظم عبود في الفصل الرابع والأخير في كتابه والمتعلق بالأيام الأخيرة من حياته(تختلج أعماق المرء أحاسيسُ وإنفعالاتٌ خاصة حينما يعرف أنَ لحظات نهاية حياته قد أقتربت فقد يتمسك بالحياة

ويتحول الى شخصٌ منهار مسكين أو يقوم بطلب الرّحمة والمساعدة من سجّانيه أو ممن لهم سلطة الأمر بإعدامه ويتعامل برقة مع زملاء زنزانته، أو أنه ينتظر لحظة الخلاص والأمل من أية بارقة أو حلم يتصورها ستحدث بعد لحظات، ومن يتعايش مع هذه اللحظات ينقل بصدق اللحظات أوالأيام الأخيرة من حياة سعيد قَزّاز، لقد كانَ سعيد قَزّاز جريئاً وشجاعاً في محكمة المهداوي، وبعد أنْ صَدَرَ عليه الحكم بالإعدام كانَ صلباً وشجاعاً ومؤمناً بقدر الله سبحانه وتعالى وإنَ صلابته أحياناً تتخطى المعقول). ويضيف القاضي بأن سعيد قَزّاز (كان مثقفاً يجيد اللغة الإنكليزية وقد شاهده العقيد المتقاعد السيد الصفار وهو يطالع كتاب جواهر لال نهرو لمحات من تاريخ العالم باللغة الإنكليزية وأنه تدرج بالمناصب الإدارية بجدارة من مدير الناحية حتى وصل الى وزير الداخلية. وعندما ألقى المرحوم سعيد قَزّاز دفاعه في محكمة المهداوي وعند عودته الى السّجن سأله السّيد الصّفار عن أسباب هذا الدفاع الحاد والرّد القوي على رئيس المحكمة فأسر السيد الصفار والحديث للمرحوم قَزّاز، أثناء ما كانَ في قفص الإتهام في محكمة المهداوي كانَ يشاهد العقيد وصفي طاهر مرافق عبد الكريم قاسم والذي كان قبلها مرافقاً لنوري السعيد يجلس متشفياً في المقصورة المخصصة لجلوس الملِك لمشاهدة سعيد قَزّاز في قفص الإتهام حيث إنَ محكمة المهداوي تنعقد في بناية البرلمان القديم الملاصق لوزارة الدفاع وإنه أي سعيد قَزّاز كانَ يقصد بكلمته الشهيرة بأنه لا ترهبه المشنقة وعندما يصعد عليها سيرى الكثيرين ممن لا يستحقون الحياة تحت أقدامه أنه يقصدُ بها وصفي طاهر. وقد تم نقله في زنزانة إنفرادية بعد إلقائه الدفاع وطلبوا منه الإعتذار من هيئة المحكمة إلاّ أنه أصرَّ على عدم الإعتذار ثم تمت إعادته الى قاعته الأولى مع زملائه. وعندما أبلغوه بالتنفيذ قام يودع السجناء منتصب القامة بشوشاً يصافح بقوة تنم عن إيمان كبير وقام بالسّلام على جميع زملائه وسجّانيه، وفي اليوم الثاني حضرت عوائل كثيرة الى باب السجن لتوديع أبنائِها وكان من ضمن من حضر لتوديع سعيد

قَـزّاز زوجتـه وأبنتـه وزوجـهـا وإنه طلب من الـسجّـان رئيس عـرفـاء ونّاس أن لايسمح لعائلته بالمواجهة ويخبرهم أنه يرفض مواجهتهم الاّ أن السّجان وقعَ في حَيْرةٍ وإرتباك وحَرَجْ، فالنساء تبكي واللحظات نهائية وأخيرة وبعد إلحاح السّجناء قامَ السّجان بإدخال عائلته وكانت إبنة سعيد قَزّاز تسب وتشتم حكومة عبدالكريم قاسم بينما كانت زوجته تبكي وقد ودّعهم بعيداً عنهم في زاوية الزنزانة وكانَ يتكلمُ معهم بالكوردية وطلب منهم الذهاب بسرعة وتركه يواجه مصيره المحتوم).ويقول الباحث بصدد تركة الراحل سعيد قَزّاز (لم نعرف أن لسعيد قَزّاز إرثاً عائلياً أو أملاكاً عقارية في السليمانية وحتى في بقية مناطق العراق التي عمل بها وليسَ أكثر دلالة على هذا ما أورده المؤرخ حنا بطاطو في مؤلفه العراق الكتاب الأول حينَ لم يذكر إسم سعيد قَزّاز من بين الأسماء الواردة في الجداول الخاصة بتملك الأراضي الزراعية لرؤساء الوزارات والوزراء العاملين في العهد الملكي.إضافة الى عدم تركه عقاراً مسجلاً بإسمه ملكاً صرفاً بعد وفاته يمكن أن نعتبره من ممتلكاته العائلية ولهذا نستطيع الزعم بأنه لم يكن مبالياً بإنماء ثروة له سواء عن الطريق المشروع سيّما وإنه عملَ مدة غير قليلة بوظائف إدارية عالية توفر له دخلاً جيّداً يمكنه من توفير الكثير مع وجود عائلته الصغيرة أو عن الطريق غير المشروع الذي لم يسلكه أبداً. لم تكن هذه العائلة الصغيرة مرفهة ولم تستفد من مركز رب أسرتها الوزير المزمن بوزارة الداخلية ولم تتمتع بسفرة الى خارج العراق بل لم يذكر أحداً عن ظهور زوجة وإبنة سعيد قَزّاز ظهوراً لافتاً للنظر في مدينة بغداد حينما عمل كوزيرٍ أو في الألوية العراقية حينما عملَ بصفة متصرفٍ أو موظف إداري مما يزيد المرء حيرةً عدم تمكن هذه العائلة الصغيرة من تملك بيت يتناسب مع مكانة الوزير في حين بقي الوزير مستأجراً لبيوت حكومية قديمة تم إخلائها بحكم القانون بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لتستأجر العائلة داراً مستقلةً من النوع النمطي المألوف. راتب الوزير في العهد الملكي ما يكفي عائلته ويوفر له إمكانية شراء دار أو بناء دار حديثة

في ذلك الزمان ولكن ماذا خلّفَ سعيد قَزّاز لعائلته؟ ويستمر القاضي زهير كاظم في نهاية الفصل الرابع والأخير من كتابه في ذكر الجوانب المخفية والمضيئة من حياة الراحل سعيد قَزّاز بالقول: الكثير ممن ألتقيتهم أكدوا لي بأنَ سعيد قَزّاز لم يتخلَ عن قيمه وأخلاقه الكردية الأصيلة وهو ليّنٌ من غير ضعف وشديدٌ من غير عنف، ولم يكن سعيد قَزّاز إنعزالياً أو يعيش من خلال عُقْدة معينةٍ فقد كانت علاقاته الإجتماعية تثبتُ عكس ذلك فقد كانَ إجتماعياً يُحبُ المَرحَ وتجمع الأصدقاء والسّهر معهم أكثر الأحيان إضافة الى إمتلاكه ثقافة لا يستهان بها تدّل على مطالعاته المستمرة ومتابعته لشؤون الأدب والسياسة والصحافة والشّعر والثقافة بشكل عام.ويورد شهادة جديدة تتطابق مع السيرة الذاتية لموضوع البحث وعرضاً أميناً لوقائع صادقة مع التاريخ ما أدلى به الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري ليصف سعيد قَزّاز بأنه الرجل القوي والعفيف والشديد بمحاسبة المقصرين، العفيف الصّفة التي أفتقدناها في هذا الزمان. الصّفة التي أجمعَ عليها كل من ألتقيت بهم للتحدث عن سيرة سعيد قَزّاز تعمدتُ أن أسرد ماكتبه من لم يكن مع سعيد قَزّاز على وفاق أو ممن كانَ يتعارض سياسياً مع مفاهيم وسياسة سعيد قَزّاز، لكن شهاداتهم جاءت لصالح سعيد قَزّاز مما يدلل فعلاً أن الحقيقة لا تغيب وإن غابت بتعمدٍ أو لظرفٍ ما فالى فترة قصرت أم طالت لكنها ستظهر واضحة للعيان.وعلى لسان الأستاذ عبد القادر البريفكاني ينقل في الكتاب بأن السيد مسعود البارزاني كان طفلا صغيرا حينما زار سعيد قَزّاز متصرف لواء الموصل مع أهله من الكبار حول إخلاء سبيل بعض رجال البارزانيين الذين ثاروا على السلطة وكان السيد مسعود يتمتع بجرأة تفوق عمره لما يتمتع به من نباهة وذكاء غرسها فيه والده الزعيم مصطفى البارزاني رمز الحركة الكردية، فقد أقترب من المنضدة التي كان يجلس خلفها المتصرف وحينَ كان الكبار منشغلون سأله السيد مسعود عن أسباب إعتقال أهله وعن أسباب عدم إخلائهم من السجن؟ فما كان من سعيد قَزّاز إلاّ أن يسحب أحد أدراج مكتبه

ليستل منها قلماً من الحبر قدّمه هديةً متواضعة الى السيد مسعود البارزاني الذي فرح بتسلم هدية المتصرف ثم قام السيد سعيد قَزّاز لمخاطبة مسعود البارزاني من أنه يعرف أن للأكراد حقوقاً لكن العنف والسّلاح والقوة لن تجلب لهم حقوقهم فقط، هذا القلم من سيحل مشاكلهم ويكسبهم قضيتهم، وبقي السيد مسعود البارزاني يحتفظ ربما الى الآن بهذا القلم الجميل. هو يعرف أن لقومه حقوقاً وهو يعرف أيضاً أن هذه الحقوق مغموطة لكنه يؤكد بأن القوة والعصيان والتمرد لن تضع حلاً لمشكلتهم، هذه وجهة نظره قبلَ أكثر من ٤٠ سنة فالى أي عمقٍ يشير سعيد قَزّاز ليضعَ مفاهيم ينادي بها الزمن بعد هذه السنوات الصعبة. ويضيف في نهاية تقيّيمه لشخصية سعيد قَزّاز بالرغم من طغيان شخصية الموظف الإداري على شخصيته المجردة إذ أنه كان يتابع ذلك على الرغم من محنة الحكم والسجن.فإنه لم يستطع مسح بعض الصفات الإنسانية التي يتمتع بها فتطغي أحياناً صفاته الإنسانية (الكردية النبيلة) فيقدم الخدمات التي تصل لحد الخرق القانوني ويقدم النصائح لأصدقائه حتى لو كانت هذه النصائح لأعدائه السياسيين فيبرهن بأنه عراقي يرتبط فعلاً بقيم وأعراف هذا البلد. وسعيد قَزّاز كردي القومية يعتز بإنتسابه لهذه القومية وعلى الرغم من أنه يعتبر من أعلام الكرد في العراق الاّ أنه لم يلقَ ذلك الإهتمام بشخصه وسيرته وذكراه مع أنني وجدتُ كل التقدير والحُب له من جميع الأخوة الأكراد الذينَ إلتقيتُ بهم أثناء كتابة هذه السيرة، وقد تلتفت أحدى مؤسسات الكرد للإهتمام بذلك بما تملك من قُدرةٍ وإمكانية وتماسٍ بموضوع البحث.وفي الصفحة الأخيرة من كتابه القيّم يؤكد القاضي عبود على مظلومية سعيد قَزّاز، ليثبت للتاريخ وللضمير الإنساني وللأجيال القادمة بأن العدالة لا تموت وإن غابت لأسباب قاهرة وعند زوال تلك الأسباب والمسببات ستتجلي شمس الحقيقة ولا يمكن لغيوم الضغائن السوداء من حجبها. من خلال مراجعتنا المتأنية للكتاب نستطيع القول بأن القاضي زهير كاظم عبود قد توفق كباحث محايد وكقاض متمرّس

في كشف الكثير من الجوانب المخفية في قضية محاكمة وتنفيذ حكم الإعدام الصادر من قبل هيئة المحكمة العسكرية العليا. وأنه أنصف بنظرته القانونية المحايدة سعيد قَزّاز ذلك الوزير الراحل من خلال هذه الجمل التاريخية(وما دامت الأسس التي قامت في حينها لإصدار الحكم بالموت على سعيد قَزّاز والتي تم الإرتكاز عليها غير قانونية ولاتصلح للإدانة. تبرز أمامنا مهمة قد تبدو جديدة في واقع العراق السياسي الحديث، إلاّ أن هذه المهمة ستكون من مهام رجال القانون والقضاء حينما يعود القانون والدستور والسيادة للعمل في العراق بعد أن زال حكم صدام حسين وطغيانه وإنتهاء عملية إنتهاك القانون والدستور والتفريط بسيادة وكرامة العراق، ستبرز مهمة القضاء الحيادي العادل في إعادة محاكمة بعض من تم تجريمهم من دون أساس قانوني وإصدار القرار القضائي العادل وفق التهم التي تمت محاكمتهم بموجبها وعلى غرار ما يحدث في هذا العالم المتمدن حينما تدور دورة الزمن ويتم إكتشاف حقائق تتطلب إعادة المحاكمة والمسألة إعتبارية تدخل في صلب حياة العراق. وما بين عام ١٩٥٩ وعام ٢٠٠٤ فترة عصيبة عاشها العراق وقد رحل الكثير من شهود الأحداث عن هذه الدنيا ولكن الحقيقة كما قلنا هي العمود الفقري للتاريخ فقد تغيب بعض الوقت الاّ أنها حتماً ستبرز واضحة وصريحة سيّما وإن الكثيرمن شهود الأحداث قد سجلوا شهاداتهم التي نشرت.ولأن سعيد قَزّاز لم يكن بطلاً قومياً يمكن الإحتفاء به، ولا خائناً عَرَضَ الوطنَ للذّل والتقطيع فقد كانَ واضحاً وصريحاً ومؤثراً بأحداث العراق السياسية ومتأثراً بها لذا فإنَ بحثنا هذا لا يمكن أن يشكل بادرة لإعادة الإعتبار للرجل لأي سبب كان وإنما دعوة مخلصة لإعادة السّرد التاريخي للعراق بشكل مجرد خالٍ من العواطف والإنحياز.والكل مدعو لمد يد العون في هذا السرد خدمة للعراق والتاريخ والحقيقة والأجيال القادمة لنتمكن من قراءة الأحداث وتحليل الشخصيات بقلبٍ وضمير مفتوح.

الإنحياز أبداً للحقيقة في كتابة تاريخ السيرة

من حق كل قارئ جيد والذي يهمه إستجلاء الحقائق بعيداً عن منحنيات الهوى أوالتمايل نحو المحابات وظهرأي مركب كان. لقد درّسونا التاريخ منذ الطفولة، وفي مراحل الدراسة ولكن لم نفهم بوعينا وإدراكنا بقدر إدراك ووعي معلم تاريخنا نفسه. إذا صبّ جام غضبه على شخصية هو يعاديها ويرغمنا في تلك الطفولة البريئة أن نقتفي أثره في كيل اللعن والغضب تارة بطاعة عمياء منّا وتارة أخرى تحتَ تأثير المحيط المكهرب بالمفهوم الخاطئ لسياسة الرأي الآخر. الذي يناهض الفكر السائد سواء كان فكراً شمولياً أو وطنياً أو أية أفكار أخرى راسخة في ذهنية المعتنق.ولدى قراءتنا المتواضعة لكتاب القاضي زهير كاظم عبود المنشور لمحات عن سعيد قَزّاز المطبوع من قبل وزارة الثقافة لحكومة اقليم كردستان في السليمانية ومن ضمن سلسلة مطبوعات المديرية العامة للطباعة والنشر التابعة لها، خرجنا فيها بملاحظات جاءت جلّها بين ثنايا العرض المكثف للكتاب ونُسجل ثانية تقديرنا الجمّ لقلمه بأنه أبداً سبّاقٌ لقول الفصل وبيان الحق في سجل من نسيهم التاريخ المجحف كشخصيات كانوا أو أقوام أو أقليات. هذا السبيل الصعب قلما تجد مَنْ يَسْلكه دونَ مَطمعٍ أو مَغْنم وهذا ما لم نجده لدى مؤلف كتاب لمحات عن سعيد قَزّاز والشبك واليزيديين والصابئة. وإنَ كتابته حول تصحيح الحقائق وتقويم الإعوجاج في سير من شوّهوا حقيقة سعيد قَزّاز كرجل سعى الى تطبيق القانون في حقبة زمنية صعبة وفي موقع وزاري سيادي وكما أشار إليه آنفاً -اذا ما تجردنا من الإنفعال في تشخيص وتقييم سعيد قَزّاز يمكن أن ننتهي الى كونه نموذجاً للسياسي والإداري التقليدي الذي يطغى عليه إخلاصه للحكم الملكي وما تفرضه عليه بيئته الإجتماعية وما ترسخ في عقله من قيمٍ ومفاهيم وأعراف بقي يتمسك بها حتى اللحظات الأخيرة في حياته-. ولا بد أن نشير الى الشيء الذي عكر وللأسف صفو قارئ الكتاب هو كثرة الأخطاء

المطبعية في الكتاب ولا يمكن للقارئ أبداً أن يغفر للمطبعة خطأها والتي شوّهت بدون عمد جهود المؤلف ولم ينتبه المشرف على الطبع الى تعبه الجميل من أجل تدوين سيرة سعيد قَزّاز وفق نهج معلوماتي تاريخي جديد بعد إعتماده على العديد من المصادر التي أغنت موضوع بحثه.و نوّد هنا أن ننوه الباحث بأن إعتماده على المصادر العربية لا تكفي في معرفة كل الحقائق المتعلقة بسيرة سعيد قَزّاز. وربما هناك العديد من المصادر الأخرى المكتوبة باللغات الأجنبية، وخصوصا باللغة الأنكليزية. أنهم حكموا العراق لمدة تزيد على أربعة عقود، وحتما إن خزانتهم وأرشيفهم تحتفظ بالكثير من تلك الوثائق المهمة التي تتعلق بسيرة سعيد قَزّاز وأمثاله من رجال العهد الملكي. وأرى أيضاً من المستحسن تثبيت ملحق مختصر نهاية الكتاب، للتعريف بأسماء الوجوه والشخصيات والأماكن التي وردت في ضمن الكتاب.أونشر بعض الصور التي تتعلق بشخصية صاحب السيرة. نسجّل مجدداً تقديرنا لجهده المبذول من أجل الحقيقة، وكما جاءت في مقدمة الكتاب بأنها هي التي تتكلم عن ذاتها مهما كانت منسية ولا مجالُ فيها للتأويل.

http://www.iraqoftomorrow.org/wesima_articles/civil_studies-

وكتب المحامي فارس عبد الستار البكوع من الموصل مقالا يقول فيه:

(نشرت جريدة التآخي البغدادية الصدور والكردية الجذور عرضا لكتاب (سعيد قَزّاز ودوره في سياسة العراق) بعددها ٤٣١٢الصادر يوم ٢٠٠٤/٤/١٥ وعلى صفحتها السابعة ويتبين من العرض انه دراسة أكاديمية في الأصل لنيل الإجازة العلمية العليا في التاريخ المعاصر من إحدى الجامعات العراقية وقد تم التركيز في عرض ومناقشة الكتاب على وإبراز شخصية المرحوم سعيد قَزّاز باعتباره شخصية من الشخصيات الكردية التي تركت أثرا طيبا في تاريخ العراق السياسي وحسب. وفي رأيي المتواضع لو كان سعيد قَزّاز على قيد الحياة وطالع المكتوب والتأكيد على كرديته فقط

لرفض هذا التقييم وشجبه وذلك لسبب بسيط كونه عراقيا أولا وأخيرا والمتتبع لمسيرة هذا العملاق الإدارية والسياسية ولحين محاكمته امام محكمة الشعب(المهداوي) سيلاحظ ويقتنع بذلك فكل الذين عاصروا هذا الرجل عن قرب لم يجدوا فيه تعصبه أو تركيزه على كونه كرديا من عدمه بل وجدوا فيه الاصالة والوطنية العراقية وشديد حبه لهذا البلد الطيب. وبعد هذا الإيجاز البسيط لابد من ذكر الأسباب والمناسبة للكتابة عن هذا الرجل العملاق وأقول:

منذ فترة ليست بالقصيرة تراودني فكرة الكتابة عن الشخصية العراقية الوطنية سعيد قَزّاز رحمه اللّه لكثرة ما سمعت عن حنكته و نجاعة إدارته وحزمه في اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب. أقول سمعت عن هذا الرجل ومآثره وأنا في عمر المراهقة وبداية مطالعتي وشغفي بالصحف والأدب والتاريخ بصورة عامة وتاريخ بلدي ومدينتي الموصل بصورة خاصة فضلا عن مجالستي ومعرفتي لعدد غير قليل من رواد الصحافة والفكر والسياسة ومثقفي مدينتي لاحقا من أمثال الأساتذة عبد الباسط يونس النشط الرائد في مجال الصحافة الموصلية والأستاذ غربي الحاج احمد الصحفي و الوزير والمحامي رحمة الله عليهما وكذلك الأستاذ الفاضل المحامي والصحفي الرائد محمود ألجلبي أطال الله في عمره ومتعه بالصحة والعافية غيرهم كثير ممن عاصروا هذا الرجل وكان لهم معه أكثر من وشيجة.

وشخصيا فتنت بهذه الشخصية رغم عدم معاصرتي لها كوني ولدت في ستينات القرن الماضي إلا ان حبي لهذا الرجل كانت من خلال المطالعة والاستماع فقط ولا اكتمكم القول ان الحافز الرئيس والمهم إضافة لما تقدم أعلاه مناقشة وحوار هادئ جرى بيني وبين احد الزملاء والأخوان ممن يحسبون أنفسهم ضمن التيار الكردي المعتدل ولا اظنه كذلك، وكانت مناسبة هذا الحوار هو إستقالة أو إقالة محافظ الموصل الأسبق السيد غانم البصو وفتح باب الترشيح لمنصب المحافظ ووفق شروط تم وضعها من قبل مجلس

المحافظة وكان من بينها ان يكون المرشح عربيا ومن مدينة الموصل حصراً حيث كان إعتراض زميلي المهندس والمثقف الكردي (لماذا لا يكون محافظ الموصل كرديا؟!) وكان متزمتا في فرض رأيه وعندها أدركت أن صديقي المهندس يجهل الكثير من تاريخ هذه المدينة التي يقطن فيها ويعمل في أحد دوائرها منذ فترة ليست بالقصيرة. وأجبته بكل هدوء ان محافظة نينوى أو لواء الموصل سابقا ومنذ نشوء الدولة العراقية الحديثة في عشرينيات القرن الماضي ولغاية ٢٠٠٣/٤/٩ لم يعين فيها متصرفا أو محافظا من مدينة الموصل باستثناء اثنين الأول اسمه سعيد الشيخ حيث عين محافظا للواء الموصل فترة ستينات القرن الماضي وتحديدا فترة عبد الرحمن عارف والثاني الفريق الركن عبد الجواد ذنون في بداية التسعينيات بعد حرب الخليج الثانية وقيام السلطة بعسكرة وزارة الداخلية والمحافظين وكان يتناوب على إدارة المحافظة أو المتصرفية العديد من الشخصيات العراقية ومن مختلف القوميات ومن شتى أنحاء العراق فعمل في إدارة محافظتها الكردي والعربي والتركماني وابن الشمال والوسط والجنوب ولحين انهيار النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ حيث كان المحافظ رجل عسكري من جنوب العراق وبعدها حدث الذي حدث وتولى إدارة المحافظة مجلس محافظة يمثل كافة الشرائح الاجتماعية والدينية والقومية وينتخب محافظا من أهالي الموصل ووفق شروط ومؤهلات معينة لا مجال لذكرها كما إنني لست بصدد تقييم هذه التجربة من عدمها ولكن أركز على الناحية التاريخية لدحض إدعاء زميلي وصديقي الكردي ليس إلاّ.

فترات مميزة للمحافظة:

ولعل من الموضوعية ان نذكر فترات مميزة في تاريخ هذه المحافظة ابرزها الفترة التي تولى إدارتها المرحوم سعيد قَزّاز لما تركه من بصمات طيبة وناصعة في تاريخ مدينتي الموصل. وشرحت لزميلي إنجازات وأفعال هذه

الشخصية وأثرها في نفوس أهالي المدينة لحد الآن والتي تترحّم عليه كلما ذكر، وعندها بهت ولم يعلق على شيء.

وصفت فترة عمل هذا الرجل في الموصل بالفترة المميزة وبناء على هذا التوصيف سأذكر بعض مآثر سعيد قَزّاز الموثقة والمعروفة لدى القاصي والداني وقبل التكلم عنها لابد لي من التطرق إلى لواء الموصل في عهد المرحوم سعيد قَزّاز من الناحية الإدارية والجغرافية وكذلك السكانية.

أما من الناحية الإدارية والجغرافية فكان اللواء يبتدئ من تكريت جنوبا إلى زاخو شمالا أي انه كان يضم ثلاثة محافظات وهي صلاح الدين ونينوى ودهوك مع قسم كبير من أقضيتها ونواحيها وعليه كان لواء متعدد الأعراق والأديان والقوميات هذه الاثنيات أفرزت في بعض الأحيان احتقانات بين الإدارة وهذا النسيج الاجتماعي أو بين هذه الاثنيات وكان له الدور الحاسم في إتخاذ الإجراء المناسب وفي الوقت المناسب أيضا ولعل حسن إدارته رشحته ليكون وزيرا للداخلية فيما بعد.

من أشهر ما يروى عنه وعن شجاعته القضية الشهيرة باعتقاله للشيخ والنائب في العهد الملكي (ديوالي اغا الدوسكي) وهو شيخ من مشايخ الأكراد في قضاء دهوك وكذلك نائبا في البرلمان العراقي عن هذا القضاء أيام ارتباطه إداريا بلواء الموصل فضلا عن جبروت هذا الشيخ الناتجة من مركزه الاجتماعي هناك وقد اتهم هذا الشيخ بقضية جنائية وصدر أمر بالقبض عليه إلا انه استعصي تنفيذ القبض لخشية الشرطة منه ومن أتباعه وعندها انبرى سعيد قَزّاز شخصيا لتنفيذ أمر القبض بحق الشيخ ديوالي بعدما استحصل الموافقة الأصولية بإسقاط الحصانة البرلمانية عنه وخرج إليه مع عدد قليل من أفراد الشرطة من الموصل إلى دهوك وألقى القبض عليه ووضعه في الحوض الخلفي (للمسلحة) وهو مقيد وسار به في السوق وأمام أنظار الناس واتجه به إلى الموصل وأيضا وبنفس الطريقة قامت مفروزة الشرطة بإنزاله في سوق

المدينة واقتياده إلى المركز العام وأمام الأشهاد ليكون عبرة لكل من يعصى القانون ويتمرد على الدولة وليفهم الجميع ان القانون فوق الجميع ولا مجال هنا لذكر تفاصيل هذه الحادثة وردود أفعال الناس تجاهها.

وحادثة أخرى رواها لي الأستاذ المحامي والصحفي محمود ألجلبي متعه الله بالصحة وأطال عمره عندما قال لأحد الشخصيات الكردية المرموقة والنافذة في الموصل بعد اتهامه بتهمة جنائية (إنني استنكف من إرسال شرطي معك إلى المركز لتوقيفك) اذهب لمركز الشرطة وقل لهم إني موقوف.

وفعلا خرج هذا الشيخ من مبنى المتصرفية إلى مركز الشرطة وقال لهم إنني موقوف بأمر المتصرف. ويضيف الأستاذ محمود ألجلبي في سنة ١٩٤٨ كنت في قضاء سنجار لحضور دعوى توكلت فيها هناك وكانت الأولى لي خارج مدينة الموصل بعد تخرجي وعملي في المحاماة وصادف وجودي هناك حدوث حالة من التمرد ومشاكل في القضاء. فإذا بي أشاهد المتصرف سعيد قَزّاز حاضرا بنفسه رغم خطورة الموقف ضمن تلك المنطقة واستطاع بحكمته وحزمه إنهاء الإشكال بعدما عجز عن حله القائم مقام، ويقول أيضا تطورت علاقتي مع سعيد قَزّاز بحكم عملي في الصحافة وصاحب جريدة في ذلك الوقت وكنا نتفق ونختلف نتيجة الطرح الصحفي إلاّ أن هذا لم يؤثر على علاقتنا وقد قلت له والكلام لا يزال للأستاذ محمود ألجلبي (من يعمل في لواء الموصل وينجح في عمله وإدارة اللواء يكون مستقبله وزيرا) إلاّ أنه كان يعتبر ذلك مجاملة أو على سبيل المزاح وتدور الأيام ويقع الاختيار على سعيد قَزّاز ليصبح وزيرا وفي أية وزارة(وزارة الداخلية) والتي تعتبر من أدق واعقد الوزارات وبقي وزيرا للداخلية رغم تغيير رئيس الوزراء لأكثر من مرة لغاية قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

سعيد قَزّاز وزيرا:

عمل سعيد قَزّاز وزيرا للداخلية بذات النهج والحزم في إدارته عندما كان متصرفا للموصل واستطاع ان يفرض النظام والقانون في ربوع العراق وكان ديدنه حبه للعراق والعراقيين ووطنيته النابعة من حبه لهذا البلد ولم يذكر عنه إفتخاره بكونه كرديا رغم كونه من عائلة معروفة وعريقة في السليمانية وأعتقد أنه من عشيرة الجاف وحتى عندما مثل أمام محكمة الشعب كان يقول ويردد أنه عراقي ويعتز بعراقيته وخدمته للعراق.

ولعل من أهم إنجازاته كوزير للداخلية سيطرته على العاصمة بغداد آبان الفيضان الذي اجتاح بغداد في بداية خمسينيات القرن الماضي وكذلك معالجة هذه الكارثة خصوصا بعدما طرحت فكرة نقل عوائل بغداد من جانب إلى أخر تفاديا للغرق وما رافق ذلك من انتشار الغوغاء وترويج الدعايات لغرض العبث والسرقة بعد ان يترك الناس دورهم، وكان موقفه الحازم رفض هذه الفكرة وقام بالاستعانة بالجيش وكذلك الشرطة وجند طلاب المدارس لهذا الغرض وعالج الموقف بمنتهى الحكمة والشجاعة وحافظ على العاصمة وأهلها.

نزاهة الرجل:

أما عن نزاهته وعفته فلم نسمع عن أي شائبة تجاهه بل العكس تماما واليكم هذه الواقعة والتي يرويها احد الأشخاص ممن له صلة مباشرة بها وهو عميد الشرطة المتقاعد السيد هاشم الشماع ويقول:

بعد انتقال سعيد قَزّاز إلى بغداد واستيزاره انتقل من دار إلى أخرى والعادة والعرف الجاري تقضي ذهاب الأقارب والأصدقاء لغرض المباركة وتقديم الهدايا سواء أكانت عينية أم نقدية وترد الهدية بأخرى وعادة تكون أكثر منها عند حصول مناسبة لمقدمها بإعتبارها دين بذمة من يتلقاها (والمثل

الشعبي يقول كل شيء دين حتى دموع العين) .وكان لسعيد قَزّاز صديق قديم من التجار الكبار جذوره من الموصل ويسكن بغداد واسمه(حسن توحلة) وهو خال السيد هاشم الشماع راوي هذه الحادثة المشهورة والذي كان يتردد ويعيش في دار خاله في ذلك الوقت وبينهم علاقات شخصية وعائلية فأرسل التاجر عائلته لغرض المباركة وأرسل معهم هدية قيمتها تزيد عن مبلغ(٨٠) دينار بهذه المناسبة إلا ان سعيد قَزّاز رفض الهدية وابلغ زوجته بإعادة المبلغ، وعندما علم بذلك صديقه أصابه شيء من الزعل والعتب وفسَّر رفض هديته بأسباب عديدة لاسيما وعلاقتهما الوطيدة والقديمة. وعندها اتصل به سعيد قَزّاز وطيب خاطره وقال له (إني موظف دولة وصاحب راتب وعندما اقبل منك هذه الهدية كيف أستطيع ردها إليك!!!) هذه هي أخلاقيات سعيد قَزّاز رحمة الله عليه وهذا ما قدمه للعراق ابتداء من مدير ناحية إلى أن أصبح وزير وبعدها شجاعته عندما أصر على البقاء في العاصمة وعدم مغادرتها بعد ثورة ١٩٥٨ رغم انه كان يستطيع ذلك ووقفته الشهيرة في المحكمة ودفاعه المشهور وعبارته الشهيرة (سأصعد إلى المشنقة وأرى الكثير ممن لا يستحقون الحياة تحت أقدامي).

ومما يذكره أيضا السيد هاشم الشماع ان سعيد قَزّاز وهو في السجن وقبل تنفيذ حكم الإعدام به وصله خبر عن عزم زوجته التوسط لغرض تخفيف الحكم عنه عن طريق مراجعة بعض الشخصيات، وعندها أرسل رسالة إلى بيت صديقه السيد حسن توحله التاجر ومفاد الرسالة علمه بتنفيذ حكم الإعدام به وانه غير نادم على ما فعل وفي حالة قيامها بالتوسط إعتبار نفسها مطلقة منه ويقول السيد هاشم الشماع انه شاهد على هذه الرسالة لوجوده في بيت خاله كما يقول حيث تم تبليغ الرسالة لزوجة سعيد قَزّاز.

بقي أن أقول ان شخصية سعيد قَزّاز الفذة لم تنل حضها الكافي من الدراسة رغم وجود بعض الكتابات هنا وهناك عنه وعلمت من الأستاذ

والزميل زهير كاظم عبود ومذ كان قاضيا وبعدها محاميا في الموصل عزمه لإصدار كتاب عن سعيد قَزّاز وبدأ فعلا بجمع المصادر والتقى بشخصيات عاصرت سعيد قَزّاز وبعدها غادرنا إلى خارج العراق ولا يزال، ولا أعلم ان رأى مؤلفه النور من عدمه رغم ثقتي بعزم وصبر الأستاذ زهير على البحث في مثل هذه المواضيع.

وختاما أرجو ان يعلم صديقي المهندس والذي هو السبب في الكتابة عن هذه الشخصية العراقية أولا والكردية ثانيا وليس العكس كما يحلو للكثير ان يصفه في الوقت الراهن ويقيني لو أمد الله في عمره لحد ألآن لبقي على عراقيته وحبه للعراق الموحد الذي طالما دافع عنه.

وأمنيتي ان تحضى الحكومة العراقية بأمثاله لخدمة العراق الجريح.)

وكتب السيد عوني الداوودي مقالا بعنوان – زهيركاظم عبود يعيد محاكمة سعيد قَزّاز ويدحض ما جاء عن الأيزيدية من قبل كتاب آخرين سبقوه، يقول فيه:

(الكتاب الذي نحن بصدده، هو "لمحات عن سعيد قَزّاز" والذي يقع في ١٦٨ صفحة من القطع المتوسط الصادر عن مطبعة " روون " في كوردستان العراق عام ٢٠٠٤، لا أود هنا أن أعرض الكتاب بمحتواه، بقدر ما أحاول تعريف القارئ على هذا المطبوع الذي أعاد الكاتب فيه محاكمة آخر وزير داخلية في العهد الملكي " سعيد قَزّاز " المعروف بعدائه الشديد للشيوعية وصاحب العبارة المشهورة في محكمة المهداوي الشهيرة في التاريخ العراقي المعاصر، في آخر كلمته التي تلاها أمام المحكمة " أنني أقف الآن وأرى الموت مني قاب قوسين أو أدنى، ولا ترهبني المشنقة وعندما أصعد عليها سأرى الكثيرين ممن لا يستحقون الحياة تحت أقدامي ".

ففي هذا الكتاب سيطرت روح مهنة القاضي بشكل كلي على المؤلف، عارضاً فيه الشهادات والإفادات والحوارات التي دارت في أروقة المحكمة،

مبنياً عليها أحكامه، بالإضافة إلى سعيه في مجالات عدة إلى أستنطاق الشخصيات التي عاصرت سعيد قَزّاز عندما كان محافظاً في الموصل، وأعتمادها كشهادات حيّة، وكذلك إعتماده على مصادر كثيرة في تأليفه الكتاب وهي مثبتة في الفهرست.

أترك القارئ في السعي للحصول على الكتاب وقراءته وإطلاق حكمه عليه، حيث إن الكثير والعظيم من تاريخ العراق الحديث بحاجة إلى مراجعات ودراسات جدية للوقوف على حقائق غيّبت عمداً وطوتها أقلام كتاب السلطة و وعاضهم.

ومما يؤخذ على الكتاب هو كثرة الأخطاء الإملائية والمطبعية التي تعدت المائة، وفي ندوة علمية في لندن جمعتني بالأستاذ زهير كاظم ذكر لي حول الموضوع هذه الطرفة: عاتبت الناشر "والكلام لأستاذ زهير" لكثرة الأخطاء الإملائية والمطبعية التي لا يمكن تبريرها، أجاب الناشر، ويبدو كان واثقاً جداً من نفسه " أخويّ شسوي آني كوردي والكتاب مكتوب باللغة العربية وهذا اللي طلع مني ".

فضحكنا سوياً على هذا التبرير الساذج.

زهير كاظم عبود شخصية غنيّة عن التعريف فهو باحث وكاتب سياسي وقاضٍ سابق، كما له مؤلفات أدبية أيضاً منها مجموعته " قصص قصيرة " تحت عنوان " ليلة القبض على رئيس الجمهورية " عن دار المنفى، ورواية " جمهورية الغجر" عن دار لارسا في السويد، تتضمن تصور في العام ٢٠٠٢ بأن يختفي صدام تحت الأرض.

ولد الاستاذ زهير كاظم عبود عام ١٩٤٤ في الديوانية في العراق، وينحدر كاتبنا كما هو يصرح بذلك من عائلة فقيرة جداً، أي لم يولد الكاتب وفي فمه ملعقة من ذهب، بل لم تكن هناك ملعقة أصلاً، وهو من الشخصيات التي

ناضلت كثيراً واستطاعت أن تبني نفسها معتمداً على طاقاته الفردية بالجد والمثابرة المتواصلة، وبالنظر لوضع العائلة المادي البائس عمل في صغره شتى الأعمال اليدوية الشاقة من أجل لقمة العيش، كعامل بناء ونقل الطابوق وكذلك عامل في إحدى دورالسينما في مدينة الديوانية، وعامل في مكتبة لبيع الكتب القديمة ولربما كانت هذه الفترة من عمله وإحتكاكه المباشر مع الكتاب قد نمى لديه القدرة على المطالعة والتعرف على الكُتّاب الكبار والكتب المتنوعة التي كانت تصل العراق، إلى جانب مواصلة الدراسة في مدارس المدينة، وتقدم لاحقاً بالطلب للدراسة في كلية القانون في بغداد حيث كان يقطع يومياً حوالي ٤٠٠ كيلومتراً للذهاب من الديوانية إلى بغداد لإكمال دراسته في كلية القانون، تخرج من كلية القانون، وعمل محققاً عدلياً، ومحامياً، وكذلك معاوناً قضائياً، تم قبوله في المعهد القضائي وتخرج بصفة قاضي، ومارس مهنة القضاء في المحاكم العراقية، فصل الأستاذ زهير من وظيفته بقرار من الدكتاتور صدام، مما حدا به للخروج من العراق عام ١٩٩٨ وفي نفس السنة وصل السويد حيث يقيم الآن برفقة عائلته، وهو متفرغ حالياً للبحث والتأليف والكتابة، وله حوالي ستة عشرة كتاباً مطبوعاً منها " لمحات عن الأيزيدية " بحث عن منشأ هذه الديانة وأصولهم العرقية، وكذلك " لمحات عن الشبك ـ دراسة وبحث " وليلة القبض على رئيس الجمهورية " قصص قصيرة " وجمهورية الغجر " رواية " و مخابرات صدام وإغتيال شيخ بني تميم طالب السهيل ، وكتابات في القضية الكوردية والفدرالية وحقوق الإنسان، و طاؤوس ملك، وعدي بن مسافر.. ومئات المقالات والدراسات والبحوث تناول، فيها مختلف القضايا في الشأن العراقي والتي تمس حياة الإنسان العراقي بصورة مباشرة، وكذلك كتب عن الإرهاب، والمرأة وحقوقها الأساسية.)

وفي مقال للكاتب قيس القره داغي بعنوان (الوزير سعيد قَزّاز في محكمة القاضي زهير كاظم عبود) يقول فيه:

(صدر مؤخرا للقاضي والكاتب زهير كاظم عبود كتاب قَيمّ يسلط الضوء فيه على أحد أبرز الشخصيات المثيرة للجدل في العهد الملكي ، الوزير سعيد بگ قَزّاز ، الرجل الذي عاش حرا نزيها ومات أبيا شامخا غير آبه لحكم الإعدام الذي سبق مقاضاته في محكمة العقيد فاضل مهدي العزاوي المعروفة بالمهزلة في تاريخ العراق السياسي الحديث وتحدى الموت بكل شجاعة عندما قال كلمته المشهورة التي سمعها الناس جميعا (انني اقف الآن وارى الموت مني قاب قوسين او ادنى ولا ترهبني المشنقة ، وعندما اصعد عليها سأرى الكثيرين ممن لا يستحقون الحياة تحت قدمي).

يقع الكتاب على (١٦٨) صفحة من القطع المتوسط ، طبع (١٠٠٠) نسخة منه بمطبعة (روون) طباعة انيقة لكن بأخطاء مطبعية كثيرة تفسد أحيانا ذوق القارئ لولا الأسلوب الرشيق للكاتب الذي يحفزه على مواصلة القراءة الى الصفحة الاخيرة ، يحمل الكتاب التسلسل (٧٣٢) لسنة (٢٠٠٤) لوزارة الثقافة لحكومة اقليم كوردستان في السليمانية.

يضم الكتاب مقدمة وأربعة فصول تعقبها خاتمة ، ففي الفصل الاول من الكتاب يطلع القارئ على سيرة قَزّاز حسب ما مدون في سجلات الحكومة وينقل عن الموصليين القلائل الذين عاصروه، مآثره ثم يعرج الى تسجيل شهادة الدكتور الطبيب كمال السامرائي فيصف الأخير اشياءً دقيقة عن تواضع الرجل وبساطة اثاث منزله المبني من الطين واللبن وهو يعتلي ارفع وزارة من وزارات الدولة العراقية ، وكما ينقل لنا القاضي مؤلف الكتاب مقتطفات من كتابات ايام زمان استقاها من الجرائد الصادرة آنئذ في الموصل حيث عاش سعيد قَزّاز فيها ردحا من الزمن متصرفا فيها وثم عاش مؤلف الكتاب لاحقا قاضيا في محاكمها ليسجل نتفة هنا ونتفة هناك عن رجل ظلمه التأريخ وغض عنه المؤرخين طرف ضمائرهم واقلامهم وكلاهما الكاتب والمترجم سيرته أحبّا المدينة فبادلهما السكان حبهم لهما.

في الفصل الثاني من الكتاب يعرض الكاتب كيفية تدرج محمد سعيد افندي القَزّاز (وهذا هو اسمه الرسمي حسب التقليد العثماني الذي ظل معمولا به الى حين سقوط الملكية في العراق)في سلم الوظائف الحكومية منذ استلامه وظيفة صغيرة في دائرة المفتش الاداري في السليمانية بتأريخ ٢/ ١ /١٩٢٤ ومرورا بتقلده مناصب ادارية متنوعة مديرا لناحية تانجرو فمديرا لتحرير متصرفية لواء اربيل ثم قائمقاما لحلبجة فزاخو وبعدئذ مديرا عاما للداخلية ومتصرفا لاربيل وكوت وكركوك فالموصل ليستوزر لاول مرة في ٢١ / ١٢ / ١٩٥٢ وتمسكه بحقيبة الداخلية هذه لحين سقوط آخر وزارة ملكية وهي وزارة احمد مختار بابان في ١٤ / ٧ ١٩٥٨ وكان في كل هذه المناصب مثالا للموظف المتفاني والجسور والنزيه ومجمل هذه الصفات لاغيرها حسب المؤلف هو دافع تمسك رؤساء الوزارات به وعدم الافراط بخدماته طيلة حياته الوظيفية المليئة بالانجازات ، وكما يمر الكاتب في هذا الفصل على أهم الأحداث التي مرَّ بالعراق اثناء فترة استيزاره ومنها ،اضراب البصرة بتاريخ ٧ /١٢ / ١٩٥٣ وفيضان بغداد الذي لعب القَزّاز ازاءَهُ موقفا مشهودا جعل الشعراء يكيلون بإنجازه مدحا وقد خالف قرارا لمجلس الوزراء يقضي بإخلاء الرصافة بأكملها فوفر بذلك اموالا طائلة للدولة والمواطنين مما جعل الاستاذ جلال الحنفي امام وخطيب جامع الخلفاء يهديه واحده من اروع قصائده وفيها :

أَسعيدُ لو تَجد النُفوس خياراً لحنتْ عَليك مِن الوفاءِ إطارا

فلأنت مُنقذ أمةٍ من محنـةٍ كادت تُكلفها أذى وخَسـارا

حَقّ على بَغداد وهي وفيّة أن لا تضيعَ جُهدك الجَبّارا

وكذلك يتحدث الكاتب عن اضراب الموصل عندما طلب القصابين هناك تخفيض القيود المفروضة عليهم من قبل الكمارك وإلغاء الزيادة الخاصة برسم الذبح من ٣٠ فلسا الى ٦٠ فلسا للاغنام ومن ٧٥ فلسا الى ١٥٠ فلسا

للابقار وشمل الاضراب فيما بعد كافة قطاعات السعب في الموصل فذهب الوزير بنفسه وحل الاشكال هناك دون إراقة الدماء وكما يستعرض أحداث أخرى في أماكن متفرقة اخرى حدثت في أوقات مختلفة اثناء تمسك قَزّاز بداخلية العراق.

أما في الفصل الثالث وهو الفصل الخاص بمحكمة قَزّاز يحلّل الكاتب مجريات المحكمة وحيثياتها بعين القضاء وهو يمتهنها ويسلط الضوء على طاقم المحكمة العسكرية التي أطلقوا عليها أسم (محكمة الشعب) يرأسها ابن خالة اللواء الركن عبدالكريم قاسم العقيد الركن فاضل عباس المهداوي الذي كان يهرج وينعت المتهمين بنعوت تمسّ الكرامة الشخصية للمتهمين وسعيد قَزّاز احدهم (تصرفات المهداوي داخل محكمة الشعب، التي كانت أحداثها تنقل مباشرة على الهواء، كانت أحد أسباب تنافر بعض القوى وطبقات الشعب من قاسم حيث كان يهرج بأسم الدفاع عن الزعيم الأوحد ولكن بعدما ألقي القبض عليهما داخل مبنى وزارة الدفاع اثر الانقلاب الذي قاده البعث في ١٩٦٣ أقتيدا داخل مصفحة عسكرية الى مبنى الاذاعة فسأل المهداوي عن سبب إصداره لإحكام الإعدام بحق الناس في محكمته فأدار ظهره لقاسم قائلا باللهجة العراقية الدارجة -آني أشعلي كله من هذا- مشيرا بيده الى إبن خالته الزعيم).

بعدما يُدخل المؤلف قارئ كتابه داخل صالة المحكمة (الصالة أصبحت فيما بعد قاعة للعروض المسرحية وهي ملاصقة ببناية وزارة الدفاع ومن ملحقاتها) يناقش قضائيا مجريات المحكمة طاعنا في (نزاهتها) من خلال جملة من الخروقات القانونية ويقول الكاتب بهذا الصدد (لم تلتفت المحكمة الى النقطة الجوهرية إذ أن الجريمة المسندة الى سعيد قَزّاز هي جريمة القتل العمد واركان الجريمة مادي ومعنوي فالركن المادي للجريمة هو سلوك إجرامي بإرتكاب فعل جُرمه القانون أو الإمتناع عن فعلٍ أُمر به القانون ، أما الركن

المعنوي للجريمة فهو توجيه الفاعل إرادته الى إرتكاب الفعل المكون للجريمة هادفا الى إرتكاب الجريمة التي وقعت او اية نتيجة جرمية اخرى ، وتقوم المحكمة بناء على ذلك ومن خلال قناعتها بتجريم الفعل المسند الى المتهم وتصدر حكمها بناءاً على هذه القناعة التي تكونت لديها من الادلة المتحصلة في القضية وهذه الادلة المتحصلة في دور التحقيق او المحاكمة هي اقرار المتهم وشهادة الشهود ومحاضر التحقيق والكشوفات الرسمية الاخرى والتقارير الفنية والقرائن والادلة الاخرى المقررة قانونا ، غير أننا لا نجد في القضية التحقيقية الاولى المعروضة اقرارا من المتهم بصحة الوقائع المسندة إليه وهي جريمة القتل الواقعة على (الشهيد عبدالرضا دهش) التي اقترنت بجرائم الشروع بالقتل) وهكذا يشرح و يحلل القاضي زهير كاظم عبود المواد القانونية المعمولة بها آنذاك مادة اثر مادة ويفند ادعاءات المحكمة ضد سعيد قَزّاز الذي لا يتفق مع مبدئهِ الفكري بل يقف على النقيض منه كما يقول في اكثر من مكان في كتابه ، ثم يختم كتابه بكلمة أخيرة وخاتمة طريفة تستحق القراءة أكثر من مرة وبتمعن ، وقد استفاد في كتابه هذا من جملة من المصادر القيّمة أفضلها برأيي تلك المقابلات الحيّة التي أجراها مع معاصري ومعارف المترجم عنه سعيد قَزّاز واكثرهم من الموصل غير ان المؤلف لم يتحر عن مصادر إخرى كثيرا حيث كان بالإمكان ان يبحث عن سجلات الدولة في كل المدن التي خدم فيها سعيد قَزّاز كموظف او يحاور معاصري ومزاملي الرجل في تلك الاماكن بدءا من مسقط رأسه السليمانية ومرورا بناحية تانجرو واقضية حلبجة وزاخو وكفري والوية (محافظات) أربيل وكركوك و الكوت والبصرة فبغداد التي كان يسكن فيها ابن عم سعيد قَزّاز الصحفي المخضرم عبدالقادر قَزّاز الذي كان صديقه في نفس الوقت او النائب الكردي المعروف علي كمال والقاضي والكاتب إبراهيم احمد الذين عاشا في لندن التي كانت تسكنها ابنة القَزّاز الوحيدة (پري) وقد راسلها المؤلف مرارا كما مدوّن في الكتاب ، وكان بإمكان المؤلف الإستفادة من مذكرات الساسة

والادباء والكتاب الكرد وان كانت بعضها بالكردية حيث أن الأمر لم يكن عسيرا والمؤلف معروف عنه يملك شبكة علاقات حميمة مع متنوري الكرد فمثلا أمامي الآن مذكرات الكاتب الراحل مصطفى نريمان وهو يحكي عن لقاء طريف ومهم مع سعيد قَزّاز عندما كان وزيرا للداخلية أدونها هنا لعلها تخدم الكتاب في طبعته اللاحقة التي نأمل ان تكون موسعة ومصورة وموثقة وخالية من الأخطاء المطبعية تلك التي تقع على عاتق الجهة التي أشرفت على الطبع.

سعيد قَزّاز ومفكرة مصطفى نريمان:

في عام ١٩٥٧ قام الاديب مصطفى نريمان بطبع اول مفكرة جيب كردية في مطبعة الشمال بمدينة كركوك عندما كان معلما في مدرسة القلعة دوَّن فيها التاريخ الكردي الى جانب التاريخ الميلادي والهجري وسطَّر في صفحاتها أهم الأحداث المهمة في التاريخ الكردي القديم والحديث وقد كان غلاف المفكّرة تحمل صورة اثنين من فرسان الكُرد، يقول المرحوم مصطفى نريمان متحدثا عن المفكرة (اتذكر كنت صائما رمضان في صيف تلك السنة عندما باغتتني الشرطة وقادتني عنوة الى مديرية الشرطة فوجدتهم قد سبقوا في القاء القبض على كل من السيد صبري صاحب المطبعة والسيدين (عمر بي كه س) و (سيروان جاف) وآخرين من أصحاب المكتبات في كركوك والسليمانية فأول ما نطقت هناك قلت ان المفكرة من تأليفي ولا شأن لهؤلاء بها فأطلقوا سراحهم جميعا ولكن بعد قليل اصطحبني مفوض الشرطة التركماني رشاد الى مسكني وبدأ بالتحري في مكتبتي كتابا كتابا ومن طريف ما أضحكتني هذه البلية أن عينا المفوض وقعت على كتيب للاطفال من تأليف الشاعر الكردي الكبير حاجي قادري كويي فناوله سائلا إياي مَنْ مؤلف هذا الكتاب؟ يجب ان نستدعيه ، فقلت انه الآن في استانبول ، غير انه اصر على احضاره فقلت لكنه الان مدفون تحت التراب ولم تبقى منه إلاّ عظامه ، فأطرق رأسه وهو منهمك بالتحري ، وفي مديرية الشرطة بدأوا معي تحقيقا

دقيقا سـألوا فيـها عن كل شيء عن حـياتي وأخـيراً أصرّوا على أن صـورة الغلاف هـي صورة مقـاتلين من البـارزانيين وان السنة الكردية غيـر مـوجـودة كـيف يمكن كـتـابتـهـا في المفكرة فنمت تلك الليلة في الموقف ، أبلغـوني بأن المتـصـرف يريد مـقـابلتك ، بعـد إلقـاء القبض عليَّ سـحـبت نسخ المفكرة في المكتبات إلاّ مائة نسخة منها تم بيع النسخة الواحدة منها في السوق السوداء بدينار واحد ، وقـد هبّ المثـقـفـون والاحـزاب تطالب بإخـلاء سـبـيل المفكرة وصاحبـها فقد خص الاستاذ جمال نبز(حاليا استاذ بروفيسور في جامعة برلين الحرة) جريدة (ژين) في السليمانية بمقالة شديد اللهجة و الاستاذ (گيو موكرياني) كتب مقالة مماثلة في مجلة (هـه تاو) بأربيل والحزب الديمقراطي الكوردستاني كتب عن المفكرة في (خبات كوردستان) والحزب الشيوعي فرع كودستان كتب الشيء ذاته في (آزادي كوردستان) فيسترسل نريمان ويتكلم عن دقائق ما حدث وكيفية إجراء المقابلة مع المحافظ وهو مكبل اليدين وتدخل أحد أعيان كركوك (حسين خانقا) في الأمر كي يطلق سراحه بكفالة ظامنة بعد ما هدّده المتصرف بفصله من سلك التعليم بتهمة الانفصالية ويقول أرشدني السيد حسين خانقا بعد إطلاق سراحي أن أذهب الى بغداد واقابل الوزير (حمه سعيد قَزّاز) لأن المسؤولين في كركوك يضمرون له ما هو أسوأ ، ففعلت ما قال لي وقصدت بغداد في اليوم الثاني مباشرة وأول من قابلت هناك هو عبدالقادر قَزّاز (١٩١٠ ـــ ١٩٩٢) فقال لي نذهب مساءاً الى النائب علي كمال (١٩٠٠-١٩٩٩) وغدا تقابل (حمه سعيد) فقابلنا علي كمال الذي باركني إنجاز المفكرة بحرارة وقال لقد تكلمنا مع (حمه سعيد) بصدد الموضوع ، غدا تقابله وأرجو أن لا يشغلك أمر المفكرة ، وفي اليوم التالي ذهبت الى ديوان وزارة الداخلية فقابلت هناك السيد فؤاد ونداوي ابن شقيقة الوزير عمر نظمي فكان يعمل مديرا للمكتب الخاص للوزير وكان يعرفني لأننا كلانا من مدينة كفري فقدمني للوزير الذي بالغ في إستقبالي فأجلسني في مكتبه وطلب لي شايا فسألني بكل لطف من أية مدينة أنت يا ولدي؟ فقلت من

كفري ، فقال ابن مَنْ في كفري؟ فقلت أنا ابن سيد احمد ، فقال سيد أحمد الذي يتقن الفارسية بطلاقة و دكانه مقابل سقيفة الخياطين بكفري؟ ، فقلت نعم هو والدي ، وبعدئذ بدأ يجاملني بطرح جملة من الأسئلة التقليدية كمن يريد التعرف على صديق جديد وقبل ان يعرج للاستفسار عن المفكرة طلب لي عصيرا فشربته ثم قال سائلا عن المفكرة وقد كان يحتفظ بنسخة منها على مكتبه يتصفحها ، يا ولدي انت شخص ذكي جداً من أين أتيت بهذه السنة الكردية؟ فقلت ان السنة الكردية تبدأ بتشكيل دولة ماد التي تشكلت قبل ٧٠٠ سنة قبل ميلاد المسيح ، فقال ، قسما ان هؤلاء المسؤولين في كركوك قد ظلموك فحتى الحمار يعرف ان هذين الفارسين في الصورة هم من الموكريان (منطقة في كوردستان ايران) وليسا بارزانيين ، فأجبته ولماذا إذن تعينون هكذا موظفين في كركوك؟ فقال انا لم اعينهم ولست راض عنهم ، ثم سأل عن ما موجود في متن المفكرة فلم يعلق بشيء عن القاضي محمد (رئيس جمهورية كوردستان في مهاباد أعدم في ساحة چوار چرا عام ١٩٤٧ بعد ان قضى الجيش الايراني عليها بمساعدة الاتحاد السوفيتي السابق) ولكنه توقف عند الشيخ محمود الحفيد قليلا فأردف سائلاً ، ماذا تقصد بإبرازك لمعركة (دربندي بازيان) و (معركة السراي) بهذا الشكل؟ فسألته ، أتسألني كوزير داخلية يواجه معلما أم كمجرد كردي يكلم كرديا آخرا؟ ، فترك مكتبه وجلس بجنبي وقال لا أنا اكلمك ككرديين ، فقلت أبإمكانك أن تنكر وجود الشيخ محمود في السليمانية وإدارته في المنطقة وتصدّيه للانكليز و أسرِه بيدهم؟ فقال ، لا ، لا أنكر ذلك ولكن لو كان الشيخ معتدلا قليلا مع الانكليز لكنا الآن غير ما نحن عليه ، فلا أنت تسجن بسبب مفكرة كهذه ولا أنا استوزر في بغداد ، ففوجِئتُ بإجابته وقد كبر الرجل عندي أكثر من ذي قبل ، رجل يمسك خيوط داخلية العراق بصورة عامة وهكذا ينظر الى المسائِل!؟ ثم استرسل الوزير قائلا: على كل حال أنتم لا زلتم شبابا وأمامكم الكثير أتمنى أن لا تكونوا مثلنا ، تمعنوا الوجه الآخر للأشياء آنئذ تفهمون ما يجري في العالم ،

فقال يا ولدي ان نسخ المفكرة كما يبدو قد تلفت أذهب وأكتب واحدة اخرى للسنة الجديدة وقدمه كما يقدم أي كتاب آخر الى محمد باشقه (مدير المطبوعات في الوزارة (١٩٩٠ ـــ ١٩٨٠) وأطبع منها ضعف ما طبعت هذه السنة وأنا شاكر لجهودك في إعداد المفكرة و ثم نهض الى مكتبه وأدار التلفون موبخا المتصرف أشد توبيخ وقال له سيعود نريمان الى كركوك وتكرمه وتعيده الى وظيفته معززا وأخيرا استأذنت منه فودعني بمثل ما أستقبلني بالحفاوة ، يقول نريمان عدت الى كركوك وذهبت الى ديوان المحافظة فالتقيت بِدءاً بالمرحوم مدحت مبارك مدير تحريرات المتصرفية وهو ابن بلدتي فحدثته بمقابلتي للوزير فأبدى لي سروره وقال ان المتصرف يتتظرك للمقابلة وأرشدني بالدخول فوجدت المحافظ على النقيض من تصرفه إياي في المرة السابقة التي كنت فيها مكبلا فنهض مستقبلا وألحَّ عليّ بالجلوس لكني أبيت أن أجلس وحتى مدحت بك الح عليَّ بالجلوس فبقيت على اصراري وقلت في المرة السابقة دخلت اليك مسلما فلم ترد على سلامي والآن أتيتك بأمر سعيد بيك، فأعتذر كثيرا وقال ستعود الى وظيفتك في نفس المدرسة فتركته وذهبت الى مسكني لأجد محتويات مكتبتي قد التهمتها النار خوفا من المزيد من التحري).

نتمنى للقاضي زهير عبود كاظم المزيد من الإبدا ع فإنه نصير المظلومين أينما كانوا فقد كتب عن الإيزيدية والشبك وسعيد قَزّاز وكلهم نالوا نصيبهم من الظلم والنسيان بعد الظلم.)

وأشاد نقيب الصحفيين في كوردستان السيد فرهاد عوني بموضوعات الكتاب الخاص بسعيد قَزّاز، وأزاء تلك الآراء المتباينة، ندرك جيداً أن هناك إختلافاً في الرؤية عند تقييم شخص مثل سعيد قَزّاز كان له دورا مؤثراً ضمن مرحلة مهمة من مراحل الحياة السياسية العراقية، وإذ نحترم جميع وجهات النظر تلك نؤكد على إشتراكنا في البحث عن الحقيقة التي هي

قاسمنا المشترك، وعليه ومن أجل ذلك نضع تلك اللمحات أمام المطالع ليشترك معنا في التقييم والحكم ضمن القرائن التي نتوصل اليها في سياق البحث، على أمل أن نحرص على الحيادية ونتخلص من الأفكار المسبقة والمتشنجة التي أملتها الظروف السياسية.

حقائق كثيرة ستظهر لنا من خلال إستعراضها بهدوء وستتضح لنا صوراً كثيرة يراد لها أن لا تظهر كي لاتبان حقيقتها وأسبابها وسنتابعها بتجرد وبأمانة، أدعو اللّه أن يوفقني لنقل الجوانب الحقيقية عن سعيد قَزّاز كنقطة في بحر الكتابة والبحث عنه وعن شخصيات تناساها الزمن ولم ينسها الناس، لم يكن دافعي للكتابة سوى سرد الحقائق التي غابت حيناً من الدهر، كل تقديري للذين ساهموا معي بأفكارهم وإقتراحاتهم ونقدهم وتوجيههم واللّه نسأل أن يهدينا جميعاً سبل الرشاد ومن اللّه التوفيق.

زهير كاظم عبود

الفصل الأول

١- المدخل

ولد محمد سعيد بن مرزا مجيد بن الحاج أحمد قَزّاز حسب جداول الحكومة العراقية عام ١٩٠٤ في مدينة السليمانية، وتوفي والده وهو طفل رضيع ودرس المدرسة الإعدادية وتخرج منها[٨]. وقد تزوج سعيد قَزّاز من السيدة زكية توفيق قَزّاز وأثمر زواجه عن بنت أسمها (پري) وكانوا ينادونها (پري خان) ومعنى أسم بنت سعيد قَزّاز (الحورية) ولم يخلف غيرها.

تعين بالوظيفة وعمره عشرون سنة وتسعة عشر يوماً وتم إعدامه وعمره خمسه وخمسون عاماً وشهران وتسعة عشر يوماً بعد أن كان قد أمضَى مدة ثلاثة وثلاثين عاماً في الوظيفة العامة، أي أنه كان قد تعيّن موظفاً في الحكومة العراقية في ١٩٢٤/١/٢٠ .

ورد أسمه في سجل الحكومة العراقية عام ١٩٢٧ (سعيد أفندي) وفي سجلات عام ١٩٣١ (محمد سعيد أفندي) وفي عام ١٩٣٨ و ١٩٣٩ (السيد سعيد القَزّاز) وأستمر على هذا الأسم حتى في محاضر التحقيق والإتهام والمحاكمة في المحكمة العسكرية الخاصة (محكمة الشعب) وحتى في قرار الحكم والبيان الخاص بالإعدام.

كان سعيد قَزّاز مشهوراً بقوة الشخصية والصرامة في تنفيذ الواجب الموكل إليه تنفيذه، وكان جدّياً يلتزم بالواجبات المفروضة عليه إلتزاما لا نقاش فيه، رغم كونه يتحلى بمسحة إنسانية، فقد روى لي أحد المحامين في مدينة الموصل _ ورفض أن أذكر أسمه _ أنه كان يعمل بصفة مراقب عمل في

وزارة الأشغال يوم كان سعيد قَزّاز متصرفاً للواء الموصل ليعين نفسه لإكمال دراسته، وصادف أن أبلغه مسؤول الأشغال أنهم استغنوا عن خدماته بأمر المتصرف، فما كان منه إلاّ أن توجه نحو دائرة المتصرف وأستطاع مقابلته وعندما شرح له ظروفه أبدى السيد سعيد قَزّاز إستغرابه لأنه أرسل شخصين لمساعدتهما بالعمل لا المساهمة بفصل مواطن، وما كان منه إلاّ أن أتصل بدائرة الأشغال ليعيده الى عمله حالاً.

ويذكر الموصليون الكرام الذين عاصروه، موقفه المتشدد مع أحد رؤساء العشائر الكردية ويدعى محمود آغا الذي قابله في ديوان المتصرفية فقال له القَزّاز:

يا محمود آغا أذهب بنفسك الى مدير السجن وقل له بأني موقوف بأمر المتصرف.. وسوف لن أرسل معك شرطياً.

فذهب الآغا الى مدير السجن لأن كلمة سعيد قَزّاز كلمة واحدة وليست كلمتين[٩].

وهنا أتذكر كلمة سعيد قَزّاز في قفص الإتهام أمام محكمة الشعب والتي ضعف أمامها الكثير من المتهمين، إلاّ أن سعيد قَزّاز رد على المدعي العام ماجد محمد أمين حينما أتهمه بالهروب من الثورة بملابس النساء، ليعلن بأن المدعي العام كاذب فهو لم يلبس ملابس النساء ليهرب من الموت صبيحة الثورة وحينما طالبه رئيس المحكمة فاضل عباس المهداوي بأن يصحح كلمة تكذيب إلى تصحيح رفض أولاً مقاطعته من قبل رئيس المحكمة وأصرّ إصرار الواثق من نفسه أن المدعي العام كاذب وأنه يتحمل مسؤولية دفاعه، فالدفاع دفاعه وبتوقيعه وأنه مسؤول عن كل كلمة وردت فيه.

حدّثني الأستاذ عبد الباسط يونس أنه حدث في أيام سعيد قَزّاز في الموصل أن خرجت مظاهرة ضد الحكم من شارع غازي، وكان يقودها المدعو (عدنان جلميران)، وعندما علم سعيد قَزّاز بصفته متصرفاً، توجّه بسيارته

الشخصية (الحكومية) ومعه السائق وهو شرطي، وأستطاع الالتقاء بالمظاهرة وكانت تضم المئات من المتظاهرين. وقام بصفع قائد المظاهرة وضربه برجله أمام المتظاهرين الذين تفرقوا هرباً، بينما أمر الشرطي بإقتياد عدنان جلميران نحو سيارته لتوقيفه وبذلك تفرقت المظاهرة دون تدخل الشرطة أو إستعمال العنف ضد المتظاهرين.

لم يكن الحافز الذي دفع سعيد قَزّاز للتوجه نحو المظاهرة لوحده، سوى وثوقه من قوة شخصيته وشجاعته وانعكاس ذلك على الناس.

لقد سنحت لي الفرصة أن أستمع إلى تسجيل صوتي لمحاكمة سعيد قَزّاز بعد أكثر من ٣٨ سنة على إذاعتها عبر إذاعة بغداد على الهواء مباشرة، فتلمست شخصية هذا الرجل من خلال جرأته وشجاعته وصدق الكلمة التي يطلقها دون وجل وعدم إكتراث لما سيولده هذا الموقف عليه من نتائج، حقاً كان الرجل لا يخاف الموت وإضافة لهذا فقد كان مليئاً بالأيمان وبالقدر وبما كتبه اللّه عزّ وجلّ عليه ولم يدخل اليأس أو الخوف الى قلبه وأنه يفوض أمره الى اللّه وأعلن من خلال دفاعه في المحكمة بأنه سيكون أول شهيد في معركة مكافحة الشيوعية العالمية وأخطارها على العراق (حسب إعتقاده) وسيكون لأهله وأقاربه الفخر بأنه فداء للدفاع عن وطنه العزيز.

كنت أستمع إلى ضحكات المتفرجين داخل صالة المحكمة حينما يذكر سعيد قَزّاز بأنه كان وزيراً فعالاً يعمل بوحي من ربّه وعقل في رأسه وقلب في صدره، كانت الضحكات تعبر عن سذاجة المتفرجين لأن سعيد قَزّاز لم يطلق أي كلمة تستحق السخرية، كان فعلاً وزيراً فعالاً بشهادة التاريخ وكان يعمل بتصميم من إرادته وبإتفاق كل من عاصروه وعرفوه وأتخذوا مواقف متناقضة معه بأنه كان نزيهاً ونظيفاً وصارماً ترك المناصب الإدارية وخدمة الدولة البالغة ثلاثة وثلاثين عاماً دون أن أي أرث يستحق الذكر سوى سيرته الناصعة وسمعته الأكثر لمعاناً وشجاعته التي لم ينكرها أحد حتى في أحلك

ظروف الإنسان أو في آخر لحظات العمر، يفتخر بأنه لم يرتكب أية مخالفة قانونية وأنه يعتز كونه مسلماً و عراقياً ولم ينكر آراءه وأفكاره المعادية للقوى السياسية «الوطنية» في العراق والتي يخالفها الرأي بجرأة وشجاعة، ومن مواقفه الشجاعة المشهورة في مدينة الموصل حينما كان متصرفاً للواء الموصل وعلى أثر قيام المدعو (ديوالي الدوسكي) بقطع الطريق العام في منطقة دهوك التي كانت قضاء تابعاً للواء الموصل، وبمعاونة أتباعه المسلحين كان يفرض الإتاوات على الناس والعصيان على الحكومة ولما وصلت أخباره إلى السلطات الحكومية، توجه سعيد قَزّاز بنفسه إلى دهوك ولما وصلها أمر ضابط الشرطة بإحضار (ديوالي الدوسكي) وإن لم يحضره فأنه سيفصله من وظيفته، فما كان من ضابط الشرطة إلاّ أن توجه نحو مكان تواجد ديوالي ليحضره أمام سعيد قَزّاز، بعد أن قام القَزّاز بتقريع الدوسكي أمر بتوقيفه، وإقتياده مخفوراً إلى المتصرفية، على الرغم من أنصاره المسلحين، إلاّ أنهم تفرقوا وتواروا عن الأنظار خشية من المتصرف، الذي لم يحتج إلى قوة مسلحة لإعتقال الدوسكي، الخارج عن القانون وتطبيق العدالة بحقه، ومن ثم إصدار القرار بسجنه وفق قانون دعاوى العشائر، النافذ في حينه، بعد أن نزع عنه الحصانة النيابية لأنه كان عضواً في مجلس النواب.

حدثني الأستاذ المحامي محمود الچلبي (من الموصل) عن سعيد قَزّاز حديثاً شيقاً فقال: كنت في الخمسينات رئيساً لتحرير جريدتي (فتى العراق) و (فتى العرب) الصادرتين في مدينة الموصل، وكان سعيد قَزّاز يرسل في طلبي كلما كتبت مقالة أو كلمة ضد الوضع القائم، وعندما أقابله يشتد بيننا الكلام... هو يتوعد ويهدد بغلق الجريدة أو الأمر بحبسي وأنا أجيب لا..لا.. لا تغلق الجريدة ولابأس من الأمر بحبسي.. فيقول لماذا؟ فأجيب أن غلق الجريدة يقصم ظهر العمال ويحرم عوائلهم من رزقهم كما يحرم القراء من جريدتهم وكان يرتاح لهذا الأمر ويأمر بأهون الشرّين.

كان دائماً يعرض عليَ قبول المناصب الوظيفية.. وقصده من ذلك إبعادي عن الصحافة (رحمة بوالدي وبالجريدة) كما كان يحلو له أن يقول ذلك. وظلت علاقتنا طيلة فترة بقائه متصرفاً بين مد وجزر، أشد حين يرخي، وأرخي حين يشد، لأني كنت أجد فيه موظفاً إدارياً حازماً مخلصاً لوظيفته وعمله.

ومرة ذهبت إلى (العمادية) لأعمال تتعلق بمهنتي كمحام ومررت بمصيف (سرسنك) وسألت مدير الفندق عما إذا كان هناك أحد من بين النزلاء لأجالسه.. فأجابني نعم المتصرف! قلت له سعيد قَزّاز هنا؟ قال نعم.. فهممت بترك الفندق على عجل لئلا يراني أو أراه، وأذا بسعيد قَزّاز يربت على كتفي ويقول لي: تعال سأصالحك، وكان خارجاً من غرفته ليذهب إلى المسبح وهو يرتدي لباس السباحة فجلست معه قليلاً ولما رأيته يهم بدخول حوض السباحة استأذنته لبضع دقائق ذهبت خلالها إلى سيارتي وجلبت آلة التصوير التي كنت أحملها معي وأخفيتها عنه.. ولما نزل إلى المسبح التقطت له صوراً وهو بلباس السباحة فصاح بي مهدداً، غير أني أجبته أنها أسعد فرصة لي كصحفي أن أحصل على هذه الصور لأنشرها في الجريدة إذا هددتني مرة أخرى بغلق الجريدة، ومنذ ذلك الوقت بقيت علاقتي الصحفية مع المرحوم سعيد قَزّاز طيبة حتى أستوزر للداخلية فترك الموصل ونحن آسفون على فراقه لدماثة خلقه وحزم إدارته وإخلاصه لعمله كرجل إداره من الصنف الأول(١٠).

وكتعبير عن حب الموصليين لسعيد قَزّاز نشر الشاعر الأستاذ محمود النحاس قصيدة بعنوان (يا أبن الأشاوس) في جريدة (فتى العرب) أهداها الى صاحب السعادة متصرف لواء الموصل السيد سعيد قَزّاز:

قَلبي يَكيـلُ لِي المَلاما　　　إلا أجـيد لَكَ السَـلاما
يا أبن الأشاوسِ طبتَ نَفساً في الحياةِ فَلَنْ تُلاما

(١٠) لقاء مع الأستاذ محمود الجلبي المحامي بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٩٥ بالموصل.

أفتبتغي الحدباءُ غير كَ عادلاً حراً هُيامـــــا
أو تَرتجي الحدباءُ بعد كَ مُصلحاً فيها تَســـامى

***

شَـــرّفتنا فَمـلأتنـا شـرفاً وفـِيك القلبُ هامـــا
وحللَت ضَـيـفـا في ديـا رً ولم تذق قَطِ ســـلامـا
فـلأنت كَوكُبنا المُضيء وفـيك نَخـتـرقُ الظلامـــا
منِك الـهَبـاءة كُلهـــا والفَخـرُ مُذ نِلتَ الوِسـامـا
الناسُ تكرمُ بالــذي هُو في الوَرى يَرعى الذِمـامـا

يقـول المحامي جرجيس فتح الله: (كانت أواخر أيام الحرب أو نهايتها، وسعيد قَزّاز محافظ (أربيل) والبلاد تشكو نقصاً في إطارات السيارات وهي لا تُعطى إلاّ بمعاملات مضنية وشاقة وتحفظات كبيرة وبقرارات من وزارة التموين التي أحتكرت توزيعها. وقد بلغت أسعارها في السوق السوداء أكثر من ثلاثين ضعفاً نسبة لقيمتها الحقيقية. تمكن صاحبي (علي) من الحصول على أطر من وزارة التموين لسيارته، إلاّ أن لصوصاً سَطو عليها وهي في الطريق تدب بالقرب من (الكوير) على الزاب وتركوها على قارعة الطريق جالسة فوق حديدها. قال علي شخصت الى أربيل وقد ضاقت عليَّ الدنيا وكتبت عريضة للمحافظ نفست فيها عن كربتي بعبارات منتقاة من قاموس القذف بالحكم والحكام وسلمتها للدائرة وعدت الى الفندق منتظراً أمر القبض عليَ ومهيئاً نفسي للأعتقال، ومامرّت ساعات قلائل إلاّ وصدق ظني فقد جاء عريف شرطة يسأل عني قائلاً (قم فالمتصرف يطلبك).

رأيت سعيد قَزّاز واقفا وً بين يديه مفوض وبضعة أنفار من الشرطة وكأنه يتهيأ للخروج وماحسبت أنه بأنتظاري. قال وهو يلوح بعريضتي في الهواء. أأنت كاتب هذه العريضة أم كتبها لك أحد؟ قلت أنا كاتبها. فقال هيا معي أذن خذ عريضتك وضعها في جيبك قبل أن آمر بأجراء التعقيبات القانونية

ضدك، هيا أتبعني وعَين لي موقع السطو.

أركبني معه في السيارة ولحقت بنا حافلة فيها ضابط شرطة وأنفار له، بلغنا ناحية الكوير وأشار الى مدير الناحية وفي خلال ساعة واحدة تَجمّع أكثر من عشرين من رؤساء العشائر المخيمة والمستقرة عرباً وكورداً، ووقف بينهم (القَزّاز) مهدداً قائلاً: هذه المرة لاأريد منكم أن تأتوني بالمجرمين السراق وسأعفو عنهم. لكني أنذركم أنتم، إن غابت شمس هذا اليوم ولم تصل الإطارات فتهيأوا كلكم ومن دون إستثناء الى فترة سجن طويلة. أذهبوا الآن فجيئوا بها أو فأحزموا أفرشتكم فأني معتقلكم جميعاً. قال هذا وأشار عليَّ بالبقاء مع مدير الناحية حتى أتسلم المنهوب ثم غادر الموقع، ولم تغب شمس ذلك اليوم حتى كانت سيارتي تنهض على الأطارات[11].

***

٢- شهادة أحد أشهر الأطباء العراقيين

يقول الدكتور كمال السامرائي[12]:-

(في اليوم الثاني عشر من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧ كلّمني تلفونياً وزير الداخلية ليدعوني الى تناول الغداء في داره بمنطقة العلوية، وهذه الدار من مخلفات الإنكليز ومعمولة من اللبن والطين غير أنها مريحة صيفاً وشتاء وحين وصلتها بحدود الساعة الواحدة ظهراً كان قد سبقني إليها كل من صديقي بهاء عوني والدكتور إسماعيل ناجي ثم توافد آخرون من بينهم رؤوف الجادرجي وسامي فتاح ويحيى قاسم، ودهشت حين دخل الصالون (أبو

---

(١١) جرجيس فتح الله / رجال ووقائع في الميزان _ دار ئاراس للطباعة والنشر أربيل ٢٠٠١ص١٥٧-١٥٨.

(١٢). د. كمال السامرائي / حديث الثمانين /ج٢/ دار الشؤون الثقافية العامة _ وزارة الأعلام بغداد ١٩٩٦ _ ص٢٨٤ ومابعدها.

عامل) علي حيدر سليمان، ولم أكن أعرف أنه في بغداد وأن هذه الدعوة على شرفه، وكنت أترقب قدومه الى بغداد لأقابله بمثل ما قابلني به في بون بألمانيا يوم كان سفير العراق فيها قبل مايقرب من عام، فتصافحنا وتعانقنا وصار مجلسه الى جانب مجلسي في الصالة، وسرعان ماشعرت بعدم الإرتياح من الكرسي الذي قعدت بين ذراعيه، وصرت أراوح في جلستي بين وضع ووضع لأعرف منهما ما يريحني، فقد كنت أحس بوخز من الكرسي في مقعدي، وقد أنتبه سعيد قَزّاز الى ذلك وهو يعرف ما في هذا الكرسي من عيوب القدم وسوء الصنعة فقام من مكانه وأتجه نحوي وأخذ بيدي وهو يقول لي:

هذا الكرسي أعرفه، قديم ونوابضه قد مزقت غطاءه بأطرافها المدببة، وقادني الى كرسي آخر وعاد وجلس على الكرسي الذي كنت أجلس عليه الى جانب علي حيدر سليمان وهو يقول لي:

أنا أكثر منك سمنة، وأني إعتدت الأذى منه كما أعتاد هو حمل ثقلي عليه بعد أن يئس من إثارتي على التذمر منه.

وسمع يحيى قاسم صاحب جريدة الشعب ماقاله سعيد قَزّاز فقال يداعبه:

أنت يا أبا پري تعودت على وخز نوابض الكرسي فمتى تعتاد على وخزكم بما أكتبه في جريدة الشعب؟

فقال له سعيد قَزّاز على الفور:

لايمكن أن أعتاد على النعرة الشيوعية ياعزيزي يحيى وسكت يحيى قاسم حين قال سامي فتاح بغمز:

وزير الداخلية وهذه أثاث بيته المتواضعة التي يخصصها له التقدميون.

فقال سعيد قَزّاز:

أن (هذه) البيت لايليق به إلاّ مثل هذه الأثاث، وكلاهما على قدر الحال.

وعاد يحيى قاسم يخابث سعيد قَزّاز:

على قدر حالك ياأبا پري. فما ذنبنا أن نحقق مايوافق حالنا؟

وضحكنا جميعاً ونحن نقوم الى مائدة الغداء لتناول (القره خرمان) والبرغل بالرمان وكلاهما من الأكلات الكردية اللذيذة.

ولعلي حيدر سليمان فضل عليّ حين زرته في بون، فأنتهزت فرصة وجوده في بغداد ووجهت الدعوة له ولمن كان في ضيافة سعيد قَزّاز لتناول طعام العشاء في بيتي، وأتفقوا أن يكون ذلك في يوم الجمعة القادم. وأنفردت بعلي حيدر سليمان لأسأله عمن يريد دعوته بجانب ضيوف اليوم في دار سعيد قَزّاز، فأصر أن يترك الأمر لي، وسألت صديقي بهاء عوني وهو من أصدقاء علي حيدر سليمان أيضاً فذكر لي أسم مزاحم الباجه جي الذي كان زميله في وزارة علي جودت الأيوبي سنة ١٩٤٩. وكان أول من حضر بيتي في هذه الدعوة الدكتور إسماعيل ناجي وبهاء عوني وآخر من حضر سامي فتاح.

وسررت حين رأيت الأنسجام فيما بين من يكلم بعضهم بعضاً، سوى مابدا على وجه مزاحم الباجه جي من عدم الإرتياح كما تخيلت ذلك. وقد سبب ذلك الطرش الخفيف الذي يشكو منه، وفي لحظة قادني بهاء عوني جانباً وأسر لي أن بين سعيد قَزّاز ومزاحم الباجه جي مودة مفقودة. وطلب بصفتي صاحب الدعوة أن أحاول مصالحتهما بطريقة ما، فتوجهت حالاً الى سعيد قَزّاز وكان مع يحيى قاسم يستمعان في مكتبتي الى تسجيل للمقريء المصري مصطفى إسماعيل يرتل فيه سورة القصص من القرآن الكريم وقلت له:

يا أبا پري عندي رجاء منك.

فأجابني بلهجة كردية

أنفذه حالا.

وأستبشرت من هذه البداية في تطبيق مشروعي فقلت له:

أنت الآن أبو البيت. وأنا ومزاحم الباجه جي ضيفاك.

ولم أأمن الى مـاأردت أن أرجـوه منه حـتى أدرك مـا أهدف اليـه من هذه المقدمة القصيرة فبادرني يسأل:

تريد مني أن أتكلم مع مزاحم الباجه جي، أليس كذلك؟ فهيا اليه فهو أكبر مني عمراً فلا يصح أن يأتي هو الي).

يمكن أن تشكل هذه الشهادة جانبا من الجوانب الإيجابية في حياة سعيد قَزّاز، كما تضفي تلك الشهادة نوعا من النقاط الإيجابية التي تزاحم النقاط السلبية في حياة سعيد قَزّاز بما ورد فيها من تفاصيل أوردها الدكتور كمال السامرائي.

حدّثني الأستاذ المحامي علي الشيخ من أهالي تلعفر / الموصل أنه كان يعمل بصفة مفوض في مرور بغداد وكان أغلب واجبه في ساحة باب المعظم أو الميدان أو ساحة المتحف (الرصافي حالياً) ومن ضمن ذكرياته عن سعيد قَزّاز أن أحد زملائه من مفوضي المرور في منطقة الميدان قام بفتح باب سيارة الوزير سعيد قَزّاز عند توقفها قرب ديوان وزارة الداخلية في منطقة القشلة وحين هم الوزير بالنزول نبّه المفوض الى عدم تكرار ماقام به من عمل لأن هذا لايدخل ضمن واجباته الوظيفية اولاً وأنه موظف لدى الدولة حاله حال الوزير وعليه _ والكلام لسعيد قَزّاز _ أن يحترم وظيفته ولايطاطيء رأسه سوى لخالقه العظيم وأن لايتنازل لأحد ليحل محله في عمله...

كان يبرهن بالملموس أن الكرامة فوق كل الأعتبارات فإذا ماتت كرامة الرجل أو تدنت فلن يتبقى من الأنسان سوى جسد مجوف.. وهكذا كان سعيد قَزّاز يدافع عن كرامته بكل قوة ويدافع عن كرامة الأخرين بنفس القوة.

***

٣- الرجل النبيل

خطر في بالي أن أكتب وصفاً لسعيد قَزّاز من خلال ما تجسد لي من شخصيته، مع أنني لم أواكب الرجل منذ بدايته، حيث كنت قد ذكرت بأنني بدأت بالكتابة عنه من نهايته، وحتى لاتكون الصورة مشوشة ومنفصلة عن واقعها الزمني فقد أسعفني الحظ وأنا أتابع البحث والتقصي عن أخبار سعيد قَزّاز أن أعثر على مقال إفتتاحي لجريدة «المثال» الصادرة في مدينة الموصل بتاريخ ٢٠ أيار (مايو) ١٩٥١ بقلم الصحفي عبد الباسط يونس رجب، ولا أخفي أنه تربطني بالمرحوم عبد الباسط يونس علاقة صداقة قوية، إذ ارتبطت به حال إلتحاقي بعملي القضائي في مدينة الموصل، وكان نعم الأخ الصدوق، وما أنفك يتحدث لي في مجلسه الذي يؤمه خيرة رجالات الموصل في مكتبته بشارع النبي شيت بالموصل عن سعيد قَزّاز، و وجدت في هذا المقال حقائق تنطبق مع واقع الحال في زمنها، وواضحة بلا رتوش وبعيداً عن المواقف السياسية فقمت بنقل المقال حرفياً إلاّ أنه كان بودي أن يكون المقال بعنوان (الرجل العجيب).

(أعتاد الناس في هذا البلد أن ينظروا الى المسؤولين ورجال الحكم نظرة شك وريبة، وأن يعتبروا من يكتب عنهم أو ينتصر لهم كمن يريد أن يتقرب منهم زلفى، ومن هنا يجد الكاتب صعوبة وخطورة ويلقى الموضوع شائكاً معقداً عند كتابته عن مثل هذه الشخصيات. ولكن الكاتب إذا كان منصفاً وجريئاً لايستطيع أن يرى حقاً واضحاً ملموساً ويسكت عنه أو يرى خطة مجسدة فلا يطريها متأثراً بهذه المقاييس.

وفي رأيي أن السكوت عن ذكر المحاسن وإطرائها لايقل خطورة وجرماً عن السكوت عن ذكر المثالب والتنديد بها، فالنقد الصحيح المثمر ليس ما ألفه المغرضون ذماً وتقريعاً وإستنكاراً وحسب بل هو وزن صادق دقيق للأشخاص والأعمال وإظهار الحق حقاً والباطل باطلاً، فكما أن واجب

الشـهامـة والجـرأة يلزمك أن تقـول للظالم ياظالـم فـهـو يـلزمك كـذلك أن تقـول للعـادل أحسنت وبورك فيك، وعلى هذا الأسـاس لاأجد حرجـاً في أن أسـجل إنطباعاتي عن شخصية لم أتفرد بحبها والإعجاب بها بل يشاركني في ذلك على ما أعتقد خلق كثير، شخصية يمكن أن يقال عنها أنها خيالية أو من شخصيات الروايات والأساطير لولا أن كثيراً من الناس قد لمسوا بأيديهم آثار فضـائلها، شـخصيـة نستطيع أن نقول أنها سـبقت عصـرها وسبقـها عصرها في آن معاً.

فالأخلاق والفضائل التي تتميز بها وروح العدل المتأصل في أعماقها يذكرك ببطل من أبطال السلف الصالح. أما الذكاء وحسن التصرف وبعد النظر والأنغمار في الواجب والنزاهة المتناهية والثقافة الشاملة الممتازة لتحملك على تأسف لهذه المزايا أنها وجدت في هذا العصر الصاخب والوضع المعقد المتشابك سوءاً وشـراً.

ولأكشف لك عن هذه الشخصية علك تشاركني في شعوري. ألم يأتك نبأ سـعيد قَزّاز المتصرف الذي نال رضـا الناس جميعـاً إلاّ من كان في قلبه مرض والذي أجمع أبناء هذا البلد على أن توليـه إدارة هذا اللواء جاءت نعمة من الله حباها لهم.

رجل كهل ودّع العقد الرابع من عمره ومضى يستقبل الخامس.

شعر رأسه موزع بين السواد والبياض توزيعاً عادلاً أو قريبا" من العادل. أسمر البشرة لا هو بالطويل الفارع ولا بالقصير البدين.

تقرأ في وجهه لأول نظرة علامات المرح والدعة والإطمئنان الى أنه رجل قد أرضى ضميره وأنه عدل فأمن فأستراح، يبتسم للصغير والكبير كما تقرأ الى جانب ذلك أمارات الحزم والجد وحب العمل وتقديس الواجب، شديد من غير عنف ولين من غير ضعف.

حُلو الفكاهَةُ مرّ الجَد قَد مزجَتْ

بِشدة مِنهُ رِقّة الغَزلِ

يعطف على ذوي الحاجات ويقسو بصرامة على الظالمين والعابثين والمستهترين بالأمن وبحقوق الناس، القوي عنده ضعيف حتى يأخذ الحق منه والضعيف عنده قوي حتى يأخذ الحق له. قد فتح الباب على مصراعيه للمراجعين وذوي الحاجات ينصت لشكاواهم يستوعب مطالبهم بحرص ودقة وإنتباه.

يحمل للناس حباً وإخلاصاً ويعطف على البائسين منهم وينفق من ماله على المعوزين والمحتاجين سراً وعلانية.

وصفوة القول أنك مهما حاولت أن تغوص في أعماقه لتقف على الناحية التي تغريك منه وتسحرك لم تخرج إلاّ في حيرة ودهشة من تنازع العناصر الخيّرة التي تكون منها هذا الكيان الفذ وإذ ذاك لايسعك إلاّ أن تقر بالعجز عن وصف هذا الإنسان العجيب بلغة الألفاظ، كما لايسعك إلاّ أن تخشع لمن جمع هذه الفضائل بكرم وسخاء في إنسان واحد).[١٣]

***

(١٣) عبد الباسط يونس رجب / مقال منشور في جريدة «المثال» الموصلية العدد١٠/السنة الأولى /٢٠أيار (مايو) ١٩٥١.

الفصل الثاني

١- الصعود بجدارة

عين (محمد سعيد أفندي القَزّاز) في دائرة المفتش الإداري في السليمانية بتأريخ ١٩٢٤/١/٢٠ وكان يشغل مسؤولية هذه الدائرة موظف إنكليزي.

كان سعيد قَزّاز موظفاً متميزاً وحريصاً، مما لفت إنتباه رؤسائه فتّمت ترقيته الى راتب (١٣٠ روبية) مع توصية بترقيته الى وظائف أعلى لثبوت نجاحه وقوة شخصيته التي تعكس طابع الجد والحرص والمثابرة على إنجاز أعماله، وفعلاً تمت ترقيته عام ١٩٢٥ وكان عمره لايتجاوز ٢١ عاما، وبقي بالوظائف الإدارية حتى تم تعيينه بوظيفة مدير ناحية، ونسب للعمل كمدير لناحية تانجرو في لواء السليمانية عام ١٩٢٧.[١٤]

وبقي سعيد قَزّاز يعمل كمدير ناحية في عدة نواحي ضمن لواء السليمانية حتى تمت ترقيته الى وظيفة مدير تحرير متصرفية لواء أربيل بتأريخ ١٩٣٢/١/٢٣،[١٥] وبقي فترة غير قصيرة حتى تمت ترقيته الى وظيفة قائممقام، فتم تعيينه بتأريخ ١٩٣٨/٦/٣١ قائممقاما لقضاء حلبجة ثم نقل الى نفس وظيفته في زاخو بتأريخ ١٩٣٩/٧/٤ وأستمر بعمله في زاخو لحين صدور الإرادة الملكية بتعيينه بوظيفة مدير الداخلية العام بتأريخ

---

(١٤) سجل الحكومة العراقية – صدر في ك٢-١٩٢٧ – طبع في مطبعة الحكومة ببغداد ١٩٢٧ ص١٠١.

(١٥) سجل الحكومة العراقية – صدر في ك٢ – ١٩٣١ – طبع في مطبعة الحكومة ببغداد ١٩٣١ ص١٥.

١٩٤١/٧/٢٠ حيث أنتقل الى بغداد للمباشرة بعمله مديراً عاماً للداخلي[١٦].

بقي سعيد قَزّاز بهذا المنصب لحين صدور الإرادة الملكية بتعيينه متصرفاً للواء أربيل بتأريخ ١٩٤٤/٩/١٧[١٧]، حيث بقي في أربيل حوالي عامين الى أن تم نقله بتأريخ ١٩٤٦/٩/٢١ الى متصرفية لواء الكوت ومنها الى متصرفية لواء كركوك، حتى تم نقله كمتصرف للواء الموصل بتأريخ ١٩٤٩/٦/٢٦، وبقي متصرفاً للموصل مدة غير قصيرة لحين دخوله الوزارة لأول مرة بتأريخ ١٩٥٢/١٢/٢١ .

باشر سعيد قَزّاز عمله كمتصرف للواء الموصل بتأريخ ١٩٤٩/٦/٢٦ فأستقطب الناس في مدينة الموصل، فقد كان رجلاً إدارياً شهماً غيوراً على مصلحة البلد، لايعجبه الجلوس على كرسيه إن كانت هناك مشكلة تهم البلد إلاّ ويعمل على حلها، وكان دائم السؤال عن أحوال المواطنين ومعيشتهم.

يذكر الأستاذ المحامي محمود الچلبي يوم غرقت مكائن الماء التابعة لدائرة الماء نتيجة الفيضان. فذهب بنفسه يستطلع فوجد أن سبب ذلك غفلة الحارس الذي كان نائماً عند مجيء الماء وإنغمار المكائن وظلت الموصل عطشى بلا ماء، ذهب بنفسه الى (عين زالة) وطار من هناك الى كركوك بالطائرة وجلب بنفسه ما تحتاجه المكائن من أجهزة وأدوات ومهندسين وكان أن حلت المشكلة بسرعة بجهودة[١٨].

يتحدث الأستاذ جرجيس فتح الله فيقول:

---

(١٦) سجل الحكومة العراقية – صدر في ك١ –١٩٤١– طبع بمطبعة الحكومة ببغداد ١٩٤٢.

(١٧) سجل الحكومة العراقية – صدر في ١٩٥٣– طبع بمطبعة الحكومة ببغداد ١٩٥٤.

(١٨) لقاء شخصي بالأستاذ محمود الجلبي بتأريخ ١٩٩٥/١٠/٢٨ بالموصل.

ذات يوم أستجار بي خريج ثانوية كانت الشرطة قد رفضت تزويده بشهادة حسن السلوك وهو يروم التقدم الى وظيفة في مديرية السكك الحديد، لا أدري إن كان قد علم بعلاقة لي مع (القَزّاز) إلاّ أن أمثاله كانوا عادة يلجأون اليَّ، قلت لنفسي فلأجرب (القَزّاز) لأرى مقدار مايفعل وما إذا كان يتجاوب، وكانت مني قفزة طائشة عالية في الهواء لم أحسب فيها حساب سقوطي وكيف ستتلامس قدماي الأرض بعدها، وجئت بالشخص الى (القَزّاز) وشرحت أمره فأمر بإدخاله عليه. فدخل خائفاً وجلاً وأدرك (القَزّاز) مابه فسأله بلطف عن إسمه فأجاب (سنحاريب) فراح يمازحه (أتعرف من هو سنحاريب سميك، أنه ملك آشوري عظيم القدر.

هل أنت آشوري؟ عليك أن تفتخر بنسبك. هيا فأحك لنا قصتك مع هؤلاء الشرطة الأشرار!)، فروى له قصة أُجزم أنها لاتحتوي على شيء من الحقيقة لفقها بإعتبارها من أسباب حبس الشهادة عنه، وعلق بذاكرتي تعليق للقَزّاز أثر ذلك يشبه هذا (إن كان هذا التلميذ فعلاً عنصر هدم وتخريب، فهو كذلك موظفاً أم عاطلاً، وقد تكون الوظيفة سبباً في صلاحه،ثم أليس أسهل للدولة مراقبة سلوكه وهو موظف تحت ضبطها من تعقيب حركاته وهو حر)، ثم تناول الهاتف وخاطب مدير الشرطة بشأنه وأشار عليه بمراجعته، إلاّ أن سنحاريب جاء مساء اليوم نفسه الى مكتبي لينبئني بفشل المسعى وقال أن مديرية الأمن في بغداد لم توافق.

عدت به الى (القَزّاز) في اليوم التالي فقال له:

(سأكون نهار السبت القادم في بغداد وسأحل في فندق سمير أميس فألحق بي وتعال في الساعة العاشرة صباحاً لآخذك معي الى مديرية الأمن وسأحصل لك على الشهادة).

وفعلها (القَزّاز) وعاد (ذو الآراء الهدامة) من بغداد وبيده شهادة بحسن السلوك فتحت له باب الوظيفة. وكان مثله ثان وربما ثالث ولم تعد شرطة

الموصل بحاجة الى الإستئذان من بغداد بل كان يكفيها توصية المتصرف.(١٩)

أشترك القَزّاز بمؤتمر تسوية الحدود المعلقة بين تركيا والعراق إذ سافر برئاسة وفد الى ماردين من الموصل بتأريخ ١٩٥١/٤/٢١ وأصدر أوامره بمنع تصدير الحنطة الى خارج اللواء أو خارج العراق حفاظاً على ثبات سعر البيع وحفاظاً على قوت الشعب من تلاعب التجار(٢٠).

وكان مثابراً وسريع الحركة يوظف كل وقته لعمله، فقد زار جبال العمادية (قضاء العمادية) ونواحيها النائية التي لم يسبق لمتصرف أن زارها، لصعوبة السير في طرقها وعدم وصول السيارات والسفر إليها، إما عن طريق ظهور الحيوانات أو سيراً على الأقدام.

وتثمينا لدوره وتفانيه في أداء عمله وخدمته للعراق، صدرت الإرادة الملكية بمنح السيد سعيد قَزّاز متصرف لواء الموصل وسام الرافدين من الدرجة الثانية ترفيعاً من الدرجة الثالثة ومن النوع المدني، وقد سبق لسعادة القَزّاز أن مُنِحَ وسام الرافدين من الدرجة الثالثة على أثر حوادث بارزان بتأريخ ١٩٥١/٩/١٧.(٢١)

وعلى أثر ذلك فقد نشر الأستاذ محمود النحاس معلم مدرسة سنجار الأولى مؤرخا شعرا منح المتصرف وسام الرافدين.

قَد صرتُ أَشدو لِلورى   آيات شعر قَد جَرى
في مَدحِ حُرّ قَد سَرى   ذِكرُ لَهُ في العالمِين

***

(١٩) جرجيس فتح الله / المصدر السابق ص١٦٤.

(٢٠) جريدة فتى العرب الموصلية العدد ٣٦ بتاريخ ١٩٥١/٨/٦ .

(٢١) جريدة فتى العرب العدد ٤٣ في ١/تشرين الأول /١٩٥١، الموصل.

حُـبّي وإجــلالي لَــهُ   يامَن فُــؤادي حَــفَــه
مُذْ صِـرت أشـدو ذكَرهُ   حَـتـى مَـلأت الغـافـقِين

***

يامَنْ زَهــا فـي صَــدرِه   نُور عَــلا مِن شــأنـــهِ
كلُ الملأ أرخ بـــه   فَـخـر وِســام الرافـديـــن
٣٧٦ ١٠٧ ٨٨٠ ٧

محمود علي النحاس ١٣٧٠ هـ(٢٢)

أما الشاعر حسين وصفي (نزيل الموصل) فقد نشر قصيدة بعنوان (قدوة في البلاد) منها:

تَسامَتْ بِكَ الحدباء لازلتُ أهتف   لأنــك في شعبِ العُلا مُتصــرفُ
ناغـيت أبــناء الِلــواء برحمةٍ   عَظمت بِمجدكَ حيثُ عَطفك يُعرفُ
كسبتَ رضاء الهاشميين كُلهم   مُلوك وســـادات كِرام وأشــرافُ
وأنت سَـعيـدُ في اللواءِ سـعـادةً   الى بلـد الحَـدباء فِـيـها مُكلفُ(٢٣)

وبقيت الموصل الى زمن طويل تتذكر الخدمات التي قدّمها سعيد قَزّاز لهذه المدينة التي دخل الى قلوب أهلها دون إستئذان، وبهذا الصدد يقول الدكتور كمال أحمد مظهر أنه ليس من السهل على أي غريب أن يخترق أسوار مدينة الموصل الحصينة لأسباب مختلفة، أهمها كون المدينة تؤلف إحدى نقاط الحافة المهمة بالنسبة للوطن العربي، وبسبب إمكانياتها الإقتصادية الكبيرة، ولقوة النخبة فيها الى درجة قلما تضاهي في ذلك على صعيد العراق والمنطقة. لكن الموصل فتحت مع ذلك ذراعيها وأبوابها على مصاريعها أمام سعيد قَزّاز

(٢٢) جريدة فتى العرب العدد ٥١ في ٢٦/ تشرين الثاني /١٩٥١ – الموصل.
(٢٣) جريدة نصير الحق العدد ٧٢٠ في ١٩٥٢/١/١٧ نقلاً عن عبد الرحمن البياتي – سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق.

القادم من السليمانية، التي كانت صورتها مشوهة في العقل الباطن لأهلها، نتيجة الحادث الدموي الذي شهدته المدينة عام ١٩٠٩، بسبب ما قيل عن تطاول بعض رجال الشيخ سعيد والد الشيخ محمود المنفي الى هناك مع الإتحاديين على فتيات موصليات في أحد أيام العيد يومذاك.

لم يأت حُب أهل الموصل للقَزّاز من فراغ، أنهم عشقوا دون شك أسلوب إدارته الحازمة التي أستهدفت التسيب الإقطاعي بأسلوب لم يعهده أحد يومذاك، ولم تظهر في التاريخ مدينة تجارية مزدهرة لم تعان من التسيب الإقطاعي أكثر من غيرها، ولنا أن نتصور أيضاً ماذا ستكون مشاعر أبناء مدينة النخبة تجاه متصرف (محافظ) يولي مثلاً كل هذا الأهتمام الإستثنائي لإغناء مكتبتهم العامة كما فعل سعيد قَزّاز. وفي الفترة التي عمل فيها القَزّاز شهد اللواء إستقراراً من الناحية الأمنية وقلة الحوادث وإزدهارا أقتصادياً ملموساً ومازال الناس تتذكر تلك الفترة بحسرة مقارنة بما آل إليه الحال الآن.

٢- الوزارة

أستقال السيد ماجد مصطفى وزير الشؤون الإجتماعية من منصبه في وزارة نورالدين محمود، فتم قبول الإستقالة في اليوم التالي لتقديمها، وبتأريخ ١٩٥٢/١٢/٢١ صدرت الإرادة الملكية بتسمية السيد سعيد قَزّاز وزيراً للشؤون الإجتماعية، حيث غادر الموصل بعد تسميته وزيراً لأول مرة وعمل بشكل مثابر وفاعل في تطوير عمل وزارة الشؤون الإجتماعية، ولم تمض مدة قليلة حتى أستقالت وزارة السيد نور الدين محمود بتأريخ ٢٩/كانون الثاني /١٩٥٣م _ ١٣/جمادي الأولي/١٣٧٢ هـ.

بعد ذلك بمدة قليلة تم تعين السيد سعيد قَزّاز مديراً عاماً للموانيء العراقية في البصرة وصدرت الإرادة الملكية بتسميته كأول مدير عام عراقي للموانيء وبعد مباشرته لعمله في الموانيء حدث خلاف بينه وبين السيد عبدالوهاب

مرجان وزير المواصلات والإشغال في وزارة جميل المدفعي وقد أورد السيد عبد الرزاق الحسني أسباب الخلاف:

(كانت مديرية الميناء العامة في البصرة تشغل من قبل إختصاصي بريطاني منذ ٣٥ سنة فارتأى في الآونة الأخيرة أن يشغلها رجل عراقي، فكان السيد سعيد قَزّاز أول مدير عام عراقي يعهد اليه بهذه المسؤولية ولكنه أختلف مع وزير المواصلات والأشغال السيد عبد الوهاب مرجان حول الصلاحيات التي أراد أن يمارسها كالإختصاصي البريطاني فلم يقدر الوزير على ذلك، وتقدم سعيد قَزّاز ببرقية الإستقالة التي نصها:

(عندما طلبتم معاليكم الي إبداء الرأي في تعيين إبراهيم الراضي أقدم ضابط حسابات في مديرية المواني، بيّنت لكم المحذور من مثل هذا التعيين، بسبب عدم خبرة هذا الشخص في أعمال أهم فرع في هذه المديرية، وتأثيره السيّء على نظامها. وعلاوة على معروضاتي الشفهية طلبت الى مدير عام وزارتكم بيان هذه الحقيقة اليكم منعاً من إجراء التعيين المطلوب. فعلى الرغم من بسط هذه الحقائق لمعاليكم، فأن تعيين هذا الشخص لغرض حزبي معناه عدم الثقة بشخصي، أو عدم المبالاة بآرائي لتمشية هذه المديرية على أساس صحيح، لذلك لست مستعداً لتحمل المسؤولية وأقدم إستقالتي من وظيفتي الحالية راجياً قبولها وتعيين من تنسبون لتسلم مهام المديرية).

البصرة في ٢٠/آذار /١٩٥٣

سعيد قَزّاز[٢٤]

وقد قبل الوزير هذه الإستقالة فوراً، فقام الضجيج حول قبولها وبذلت المساعي الحميدة للجمع بين الوزير العنيد والمدير المستقيل، وإزالة سوء

(٢٤)عبد الرزاق الحسني / تاريخ الوزارات العراقية /ج٩/ الطبعة السابعة _ دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٨٠– ص٢٩.

التفاهم بينهما، ثم شعر الوزير بوجود رغبة ملحة في إعادة القَزّاز الى منصبه السابق فتقدم بكتاب إستقالة فقبلت بتأريخ ١٩٥٣/٥/٣١.

وبتأريخ ١٩٥٣/٩/١٧ تشكّلت الوزارة الجمالية الأولى برئاسة السيد فاضل الجمالي، وتمت تسمية السيد سعيد قَزّاز وزيراً للداخلية، وقد كان قبل ذاك قد أعتذر عن الإشتراك بوزارة الجمالي، فألجأ ذلك الجمالي الى تولي وزارة الداخلية بنفسه بالوكالة، وأتجهت النية الى إشراك عمر نظمي بدلا عنه، إلاّ أن المساعي بذلت لإقناع سعيد قَزّاز. وذكر عبد الرزاق الحسني بأن جهات عليا أصرت على ضرورة إقناع القَزّاز للإشتراك بالوزارة وقد وافق أخيراً فتكامل بذلك عدد أعضاء الوزارة وصدرت الإرادة الملكية بذلك.

في أواخر عام ١٩٥٣ وضع سعيد قَزّاز وزير الداخلية خطة أمن بغداد _ الألوية، ثم جرت تعديلات عليها كان آخرها في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٥٦ لمواجهة كل الإحتمالات المتوقعة وهذه الخطة تتشكل من الأهداف والمراحل:

أهداف خطة أمن بغداد:

تأمين إستتباب الأمن في بغداد وضواحيها عند وقوع الإضطرابات.

توحيد العمل وتنظيمه لمعالجة الوضع حسب تطوره وتوزيع الأعمال على قطاعات الأمن في بغداد.

مراحل الخطة:

الأولى: وأسمها الرمزي (حكيم)

توضع قوات الشرطة كافة في الإنذار التام وتوزع الأسلحة ووسائل تفريق المظاهرات ووضع محطة لاسلكية ثابتة في مقر كل قاطع.

الثانية: وأسمها الرمزي (رشيد)

تنفذ بأمر المتصرف عندما يرى ظهور بوادر إضطرابات مهمة تخل بالأمن العام وتؤثر في السلامة العامة.

الثالثة:- وأسمها الرمزي (سعد)

تنفذ بأمر المتصرف عندما يضطرب الأمن ويحدث التصادم مع الشرطة.[٢٥]

وقد بادر سعيد قَزّاز بصفته وزيراً للداخلية الى تخفيف الرقابة على الصحافة ومنح الصحف الإمتيازات والحرية، كما منح مجلة (الثقافة الجديدة) المعروفة بإتجاهها الماركسي الإمتياز بالصدور في تشرين الثاني ١٩٥٣، إضافة الى إجازة العديد من الصحف العراقية.

إضراب البصرة

قامت بتأريخ ١٩٥٣/١٢/٧ مظاهرات وإضرابات في مدينة البصرة، فطلبت الحكومة من سعيد قَزّاز وزير الداخلية التوجه الى البصرة ليشرف على الحالة ويتخذ التدابير التي يراها ضرورية لصيانة الأمن والنظام، يقول سعيد قَزّاز أنه عند وصوله البصرة إجتمع بجماعات من مختلف العمال المضربين وهيئات أخرى من المجتمع البصري، وتأكد له حسب قناعته أن هناك حركة شيوعية منظمة ترمي الى إضعاف هيبة الحكومة وخلق الفوضى، كما أدعى بمراجعة وفد من العمال إياه في الليل في مقرإقامته بفندق شط العرب، حيث أعترفوا برغبتهم في العودة الى العمل ولكنهم طلبوا حماية المسؤولين لهم ولعوائلهم من المسيطرين على الإضراب.[٢٦]

---

(٢٥) عبد الرزاق محمد أسود/ موسوعة العراق السياسية/ المجلد الثالث/ الدار العربية للموسوعات _ بيروت لبنان ١٩٨٦- ص١١٩.

(٢٦) محاضر مجلس النواب _ الجلسة ٢٣ في ١٩٥٤/١/١٧- ص٣٣٤ جريدة الحوادث _ جريدة اليقظة ١٩٥٣/١٢/١٨.

و عقد القَزّاز إجتماعاً في فندق شط العرب الذي كان يقيم فيه، حضره مدراء الشرطة في مدينة البصرة والزبير والموانيء، أكد عليهم بلزوم تفريق أي تجمهر يزيد عن خمسة أشخاص بكافة الطرق القانونية، وزار عدد من أفراد الشرطة المصابين بجروح نتيجة المصادمات مع المتظاهرين، في حين أكد أحد ضباط الشرطة بأن سعيد قَزّاز إجتمع بضباط الشرطة في البصرة بفندق شط العرب _ مطار البصرة وطلب منهم تفريق المتظاهرين بكافة الوسائل بما فيها إطلاق النار عليهم.(٢٧)

ثم سافر سعيد قَزّاز الى بغداد وبتأريخ ١٥كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٣ إجتمع مجلس الوزراء، وقام سعيد قَزّاز بشرح الحالة في البصرة التي تستوجب إجراءات عاجلة قبل تطور الموقف الى حالة أكثر خطورة، وطلب إعلان الأحكام العرفية في البصرة، وهدد بالإستقالة من الوزارة، فلم يبق أمام مجلس الوزراء إلاّ أن يعلن الأحكام العرفية في البصرة بصورة مؤقتة.(٢٨)

وبعد يومين تجدد الإضراب فعلاً وتم القبض على بعض المضربين ونزلت قوات من الجيش الى المدينة للسيطرة على الموقف فحصل التصادم، وكانت الحكومة قد شرعت بإلقاء القبض على عدد من قادة العمال والحركة الوطنية في البصرة، وأنتشرت الشرطة في المدينة وفي الصباح أصبحت الحالة متوترة والحياة معطلة وأصطدمت الشرطة مع المتظاهرين.(٢٩)

كما صدر قرار بتعطيل ٩صحف، وهذه الصحف هي (الآراء)، (العزة) (الجبل)، (الجريدة)، (الدفاع)، (الأخبار)، (الميثاق) (النضال) و (النداء) لمدة عام واحد بتهمة نشرها أنباءً مبالغاً فيها عن حوادث البصرة.(٣٠)

---

(٢٧) شهادة إبراهيم علي القاضي / محكمة الشعب /ج١٠ / ص١٧٩.

(٢٨) محاضر مجلس الوزراء الجلسة ١٤٤ في ١٩٥٣/١٢/١٥ رقم الملف ٤٣٠.

(٢٩) محاضر مجلس النواب ١٩٥٤/١/١٧ _ ص٣٣٥.

(٣٠) محاضر مجلس الوزراء الجلسة ١٤٥ في ١٩٥٣/١٢/١٦رقم الملف ٤٣٠.

كما أحيلت جريدتا الأهالي (لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي) و لواء الإستقلال (لسان حال حزب الأستقلال) الى المحاكم الجزائية.

وفي مجلس النواب طالب عدد من النواب وزير الداخلية أن يبين بصورة تفصيلية أسباب حادث إضراب عمال شركة نفط البصرة وأسباب تعطيل ٩صحف.

وعلى أثر إعلان الأحكام العرفية في البصرة إحتج حزب الإستقلال والحزب الوطني الديمقراطي، كما إحتج حزب الجبهة الشعبية المتحدة، وقد طلب وزير الشؤون الإجتماعية إنهاء الأحكام العرفية في البصرة إلاّ أن سعيد قَزّاز وزير الداخلية رفض ذلك وأكد على وجوب إبقاء الأحكام العرفية مُعلنة الى فترة أخرى مما حدا بالوزيرين الى تقديم إستقالتيهما.

وكان لسعيد قَزّاز دور أساسي في إستمرار أعلان الأحكام العرفية في البصرة على الرغم من قيام ضجة في مجلس الأعيان والنواب إلاّ أنه كان مصراً على إعلان هذه الأحكام في البصرة، كما أصر على وجوب إبقائها معلنة حتى تمر ذكرى وثبة كانون الثاني بسلام فلما أنتهى كل شيء على حسب مايرام أستصدرت الوزارة الإرادة الملكية بإنهاء حالة الأحكام العرفية المعلنة بصورة مؤقتة في لواء البصرة.(٣٢)

وقد إستقالت الحكومة بتأريخ ٢٧/شباط/١٩٥٤.

فيضان بغداد

ثم تشكلت الوزارة الجمالية الثانية وهي الوزارة الثانية والخمسون، وتشكلت في ٨آذار (مارس) عام ١٩٥٤ المصادف ٢رجب عام ١٣٧٣ هـ، وكان سعيد قَزّاز وزيراً للداخلية فيها، وعلى الرغم من أن هذه الوزارة لم

---

(٣١) عبد الرزاق الحسني / المرجع السابق _ ج٩- ص٧٥-٧٧.

(٣٢) عبد الرزاق الحسني / المرجع السابق _ ج٩- ص٣١٢.

تمض طويلاً إذ إستقالت في ٢٩ نيسان (أبريل) عام ١٩٥٤ المصادف ٢٦شعبان عام ١٣٧٣ هـ، إلاّ أنه خلال هذه الفترة حدث أن أرتفعت مناسيب نهر دجلة وحدثت كسرات في بعض السدود وقد قامت الحكومة بالإستعانة بالجيش في إنقاذ مدينة بغداد ليلة ١٩٥٤/٣/٢٩، وكان الناس يترقبون الخطر الذي يتهددهم بين حين وآخر، و أجتمع مجلس الوزراء حيث قرر إخلاء بغداد من جانب الرصافة الى جانب الكرخ، و خالف هذا القرار وزير الداخلية سعيد قَزّاز حيث برَّر مخالفته بأن عملية الإخلاء السريعة ستولد كوارث، حيث أن في بغداد (في حينه) جسران فقط فإذا ما تصورنا عبور السيارات والمشاة وأحمالهم والإرباك الحاصل بعملية الإنتقال غير المنظمة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ماستتطلبه حماية الممتلكات المتروكه وخشية من حدوث النهب وتلافياً لكل السلبيات أصر على إبقاء الحالة كما هي عليه على الرغم من تحذيرات مسؤولي الري، وتأتي إرادة السماء بأن يقف عنفوان العواصف التي كانت تدفع بالمياه وتهدد بغداد فيقوم المسؤولون بمضاعفة الجهد والإحتياطات لدرء الخطر وقد أشتركت كافة المؤسسات والمواطنين بذلك.

أعلن سعيد قَزّاز وزير الداخلية البيان الآتي بنبرات حزينة ونفس كسيرة قابلها الناس بالبكاء والعويل حيث قال:

مواطني الأعزاء

أنتشرت في الساعة الماضية أخبار مقلقة للسكان حول حدوث بعض الكسرات في سداد مدينة بغداد، إن هذه الأخبار لاصحة لها، ولم تحدث أية كسرة بفضل الله حتى هذه الساعة، لا أريد أن أقلل من أهمية الخطر المحدق بمدينة بغداد هذه الليلة، ولكن أود أن أطمئن مواطني الأعزاء بأن جهوداً ممكنة في وسع البشر لدرء الأخطار والأضرار عن المدينة قد اتخذت، وأن أبناءكم المخلصين من أفراد الجيش والشرطة، ومن منتسبي الدوائر المسؤولة باذلون أقصى جهودهم لمحافظة العاصمة، وتخفيف الضغط عن سدادها، ومن

واجب كل مواطن أن يبادر الى مساعدة أقرب زمرة آلية بكل الوسائل الممكنة، وأن نحصل على المعلومات الصحيحة من الدوائر الرسمية المختصة. فعلينا جميعاً أن نجتاز هذه المرحلة العسيرة بسلام، وسنتجاوزها إن شاء اللّه وقّانا اللّه من كل شــر وحفظ بلادنا العزيزة بعنايته الربانية.

وعلى أثر ذلك الموقف نشر السيد جلال الحنفي قصيدة بعنوان (تحية) نشرها في ديوانه المطبوع في مطبعة المعارف ببغداد عام ١٩٥٦ بخصوص موقف القَزّاز من فيضان بغداد جاء فيها:

أَسعيد لو تجد النفُوس خَيارا   لحَنتْ عليك مِن الوفاءِ اِطارا
فلأنت مُنقذ أُمة مِن محـنـةٍ   كَادت تُكلفُها أَذى وخَســارا
حقٌّ على بَغداد وهي وَفيــّة   أَن لاتُضيع جُهدك الجَبــارا

وبتــأريخ ٢٦نيســان (إبريل) عــام ١٩٥٤ المصــادف ٢٦ شــعبــان عــام ١٣٧٣هـ تشكلت الوزارة العمرية الثانية (الوزارة الثالثة والخمسون)، وكان سعيد قَزّاز وزيــراً للداخلية فيها، وكان يريد أن تجري الإنتخابات العامة في كافة أنحاء العراق في يوم واحد، بينما كان السيد أرشد العمري _ رئيس الوزراء _ يريد أن يجعلها في أوقات مختلفة لضمان السيطرة مما أضطر القَزّاز أن يقدم كتاب الإستقالة الآتي:–

فخامة رئيس الوزراء

منذ أربع سنوات لم أتمتع براحة بسبب إنشغالي بالوظائف التي تقلدتها. وأن حاجتي الصحية الى الإستراحة تمنعني من ممارسة واجباتي على الوجه المطلوب. لذا أرجو التفضل بقبول إستقالتي من منصب وزير الداخلية وقبول إحتراماتي الفائقة.

سعيد قَزّاز

وقد إستقالت الوزارة بتأريخ ٣آب (أغسطس) عام ١٩٥٤ المصادف ٣ ذي الحجة عام ١٣٧٣هـ.

وبالوقت نفسه بتأريخ ٣آب ١٩٥٤ تشكّلت الوزارة السعيدية الثانية عشر (الوزارة الرابعة والخمسون)، والتي كان سعيد قَزّاز وزيراً للداخلية فيها.

كان سعيد قَزّاز خارج العراق حينما أسند إليه منصب وزير الداخلية فشغل المنصب خليل كنه وزير المعارف بالوكالة، وعاد سعيد قَزّاز الى العراق بتأريخ ٢٤آب (أغسطس) عام ١٩٥٤ ليلتحق بعمله.

كما سافر سعيد قَزّاز وزير الداخلية بتأريخ ١١آب (أغسطس) عام ١٩٥٥ الى تركيا لمباحثة السلطات الأمنية في تركيا حول مكافحة الآراء الهدامة والمباديء الوافدة وعاد الى بغداد يوم ٥أيلول (سبتمبر) ١٩٥٥.

إستقالت الوزارة بتأريخ ١٧ كانون الأول (يناير) عام ١٩٥٥ المصادف ٣جمادي الأول عام ١٣٧٥ هـ.

وبتاريخ ١٧ كانون الأول (يناير) ١٩٥٥ تشكلت الوزارة السعيدية الثالثة عشرة وكان سعيد قَزّاز وزيراً للداخلية.

بتأريخ ١٦/حزيران /١٩٥٦ قدم عدد من السياسيين من جماعة حزب الإستقلال والحزب الوطني الديمقراطي المسحوبة إجازته أمثال كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبه ومحمد حديد وفائق السامرائي وحسين جميل وعبد الشهيد الياسري وهديب الحاج حمود وغيرهم طلباً الى وزارة الداخلية لتأليف حزب سياسي جديد بأسم (حزب المؤتمر الوطني) ونشروا منهاج الحزب في بعض الصحف، وقد رد عليهم سعيد قَزّاز بكتاب برقم ١٠٨٤٥ في ٩/تموز- يوليو) / عام ١٩٥٦ برد الطلب المقدم وقد تم تمييز قرار الرفض أمام مجلس الوزراء بتأريخ ١٦/تموز (يوليو) / ١٩٥٦ ولم يبت في الأمر حتى بعد إستقالة الوزارة.

كانت هذه الفترة مليئة بالأحداث ومن أهم هذه الأحداث:-

بتأريخ ١أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ حدث في مدينة الموصل أن أضرب القصابون وأمتنع بائعو المواشي من دفعها للسوق وعلى أثر ذلك أقفلت المطاعم ودكاكين بيع اللحوم في المدينة وقد حاولت البلدية أن تسيطر على الوضع بوضع يدها على الحيوانات التي كانت قادمة من خارج المدينة وذبحها إلاّ أن ذلك لم يحل المشكلة.

كان السبب الظاهري للإضراب طلب القصابين تخفيض القيود المفروضة عليهم من قبل الجمارك وإلغاء الزيادة الخاصة برسم الذبح من ٣٠ فلساً الى ٦٠فلسا للأغنام ومن ٧٥ فلسا الى ١٥٠ فلساً للبقر وشمل الإضراب باعة الخضروات والخبازين وسائقي السيارات وتطور ليشارك فيه المحامون والمهندسون والأطباء والعمال وأستمر الإضراب أسبوعاً كاملاً دون حدوث ما يسيء حتى وعدت البلدية بتلبية مطلب القصابين فانتهى الإضراب يوم ٧أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦.

حضر يوم ٨أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ وزير الداخلية سعيد قَزّاز الى مدينة الموصل بينما كانت حالة الطواريء قد أنتهت، وأذاعت السلطة بياناً أعلنت فيه حالة الطواريء غير الإعتيادي في لواء الموصل، وأصدرت بيانا آخر أستهدفت فيه أحد عشر شخصاً أعتبرتهم المحرضين على الإضراب وألزمتهم بالأقامة في نقرة السلمان وهم:

قاسم المفتي وغربي الحاج أحمد وفخري الخيرو وعبد الغني الملاح وسالم الشيخ علي ومحمد سعيد قصاب باشي وحامد سعيد قصاب باشي ونايف سعيد الحيو وغانم داود وعبد الرحمن القصاب ومحمد صفو العلي.

وتم إبعادهم فعلاً الى نقرة السلمان بإستثناء المحامي غربي الحاج أحمد الذي كان في بغداد عند صدور البيان فآثر الإختفاء الى أن عاد مع المبعدين الى الموصل حيث أطلق سراحهم في ١٩٥٦/١٠/٣ على أثر إيقاف تطبيق

قانون صيانة الأمن في الإضراب رقم ٧٠ لعام ١٩٣٢ في لواء الموصل بتأريخ ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦.

هاجم سعيد قَزّاز الصحافة ووصفها بالصحافة الصفراء لأنها تبث بين الطلاب روح الإرهاب والتهديد والتفرقة، وأفسدت الجيل الحاضر فجعلت الولد يكره أباه والمواطن يكره الحكومة فأضطرت الحكومة الى إصدار مرسوم المطبوعات.(٣٣)

دعا المؤتمر الثاني لنقابة المحامين المنعقد بالقاهرة بتاريخ ٣آذار (مارس) ١٩٥٦ نقابة المحامين بالعراق، إلاّ أن وزارة الداخلية منعت سفر عدد من المحاميين للمشاركة بالمؤتمر بحجة قيام البعض منهم بالإشتراك في المؤتمرات الشيوعية ومزاولة النشاط الهدام ضد الحكومة العراقية، وقد علمت نقابة المحاميين بالقاهرة بذلك فأبرقت تستنكر موقف السلطات العراقية، وسجّلت شكرها وتقديرها لمحاميي العراق.

ثم تتالت في تلك الفترة الأحداث المثيرة فأندفعت القوى الإستعمارية بنشاط عدواني ضد مصر حينما قامت الحكومة المصرية بإستعادة حقها المشروع في تأميم قناة السويس، فقامت بإعتداء عسكري مسلح ومنظم أشتركت فيه كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بتأريخ ١٩٥٦/١٠/٢٩، حيث جرت محاولات تحويل إتفاقية وقف أطلاق النار الى معاهدة سلام لم تنجح، حيث أصرّ العرب حينها على عودة اللاجئين الى وطنهم و تدويل القدس و أن تتنازل إسرائيل عن بعض الأراضي قبل الدخول في مفاوضات، في المقابل لم توافق إسرائيل على تلك المطالب بحجة تعارضها مع أمنها.

وازاء عدد متزايد من العمليات الفدائية ضد إسرائيل تم تنفيذها من قبل الفدائيين الفلسطينين و العرب، في المقابل ردت إسرائيل بإنتقام عنيف. قامت

---

(٣٣) محاضر مجلس النواب الجلسة ١٣ في ١٩٥٥/١/١٤.

مصر بمنع السفن الإسرائيلية من إستخدام قناة السويس و حاصرت المنفذ البحري الوحيد لإسرائيل على البحرالأحمر مما أعتبرتة إسرائيل عمل من أعمال الحرب و تصاعدت الإحتكاكات على الحدود المصرية الى أن تحولت الى حرب شاملة في أكتوبر و نوفمبر ١٩٥٦.

شاركت بريطانيا و فرنسا إسرائيل في إعتدائها على مصر لخلافها مع الزعيم المصري جمال عبد الناصر بسبب تأميمه لقناة السويس بعد سحب بريطانيا و فرنسا عروض لتمويل بناء السد العالي في جنوب مصر.

حققت إسرائيل خلال أيام قليلة إنتصار سريع على مصر حيث تم إحتلال قطا ع غزة و شبة جزيرة سيناء و عند وصولهم لضفة قناة السويس بدأت كل من بريطانيا و فرنسا هجومها على مصر. و تم إيقاف الحرب بعد عدة أيام بتدخل من الأمم المتحدة و تم إرسال قوة طوارئ لمراقبة وقف إطلاق النار. و بمجهود من الإتحاد السوفيتي و أمريكا تم الضغط على الدول المعتدية الثلاث للإنسحاب من المناطق التي تم إحتلالها لكن إسرائيل لم تترك غزة حتى عام ١٩٥٧ بعد وعد من أمريكا بحل إشكال المنفذ البحري لإسرائيل.

قامت القوى السياسية في العراق جميعاً بالأسهام في نصرة الشعب المصري والتنديد بدول العدوان، كل قوة على قدر طاقتها ومساحتها النضالية في العمل السياسي، فأنفجر الوضع أثر ألإعتداء الثلاثي على مصر وشملت المظاهرات مدينة بغداد وباقي الألوية والأقضية والنواحي كما تتابعت الإضرابات إنتصاراً لمصر فقام سعيد قَزّاز بصفته وزيرا للداخلية بإتخاذ الإجراءات الكفيلة للسيطرة على الوضع وإستتباب الأمن والإستعانة بالجيش لوقف وتفريق المظاهرات الشعبية. وتم وضع خطط أمنية في بغداد وبقية المحافظات وأمر الوزير بتطبيق خطة أمن بغداد وأشرف على التطبيق وتطور الموقف وأدى ذلك الى قيام الشرطة بإطلاق الرصاص على المتظاهرين وسقوط عدد من القتلى والجرحى.

قامت شرطة قضاء النجف التابع الى متصرفية كربلاء في حينه على أثر قيام بعض المظاهرات في المدينة بفتح النار على طلاب متوسطة السدير العزل من السلاح وقتلت أحد الطلاب وجرحت آخرين، ثم قامت بإقتحام متوسطة الخورنق وقتلت أحد الطلاب رمياً بالرصاص، وبعد أن هدأ الحال قام الوزير سعيد قَزّاز بنقل المسؤولين عن حوادث إطلاق الرصاص الى أماكن أخرى.

كما تعرضت مدينة الحي المشهورة بتحكم الإقطاعيين فيها والسيطرة عليها وإرتكابهم المجازر عام ١٩٥٤، تعرضت هي الأخرى لهجوم مسلح من الشرطة على أثر المظاهرات المؤيدة والمساندة لشعب مصر ضد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ فسقط كثير من القتلى والجرحى ثم أنتهت بمأساة أخرى بأن تم القبض على شابين من أبناء الحي وتم شنق أحدهما وهو ميت.

قامت المظاهرات في الحي إستنكاراً للعدوان الثلاثي على مصر فتصدت لها الشرطة بالرصاص فأضربت المدينة إستنكاراً على ذلك ثم حدث إصطدام مباشر مع الشرطة فأنهزمت الشرطة وعادت ليلاً لتدخل المدينة بمساعدة الشيخ عبد الله الياسين وأعوانه وتتحرى البيوت السكنية وتقوم بتكسير الأبواب، فحدثت معركة بين الأهالي والشرطة قتل فيها عدد من الأهليين وجرت إعتقالات واسعة ثم جرت محاكمات صورية وحكم على إثنين هما عطا مهدي الدباس وعلي الشيخ حمود بالإعدام شنقا، وقد توفي الأول أثناء التعذيب ومع ذلك فقد تم إعدامه وهو ميت أما الثاني فقد تقدم الى حبل المشنقة شامخ الرأس ولفظ أنفاسه الزكية.

وقد سبق لهذه المدينة الباسلة في عام ١٩٥٤ أن أستبسلت، إذ كانت «الحي» وهي قضاء تابع الى لواء الكوت (واسط حاليا) يسيطر عليها الإقطاع ويتحكم بأمور أهلها، وقد ذكر المرحوم سعيد قَزّاز ضمن دفاعه في محكمة المهداوي أنه كان في جدال مستمر مع الشيخ عبد الله الياسين رئيس عشائر

المياح، لإناعه بتخصيص مقبرة للأهالي من الأراضي التي يسيطر عليها الإقطاعي المذكور فلم يفلح، حيث قام الإقطاعي المذكور بتسييج مدينة الحي بسور من طين، وأعتبر ماكان خارج السور ملكاً له، فإذا ماتوفي أحدهم في مدينة الحي حتى وإن كان طفلا وجب نقله الى النجف، وأكثر من ذلك إذا أراد أحدهم أن يرشق سطح داره بالطين، وجب عليه أن يأتي بالتراب من الناصرية على بعد ٥٠ ميلا من الحي، فكان التراب اللازم لرش سطوح المنازل في الحي يباع كما تباع الحنطة والشعير.

عمت المظاهرات جميع مناطق العراق وعمت العاصمة موجه من الغضب أدت الى إستياء الناس ثم إضرابهم وغلق محلاتهم، وفي ٢٨تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٥٦ قامت مظاهرة في الكوفة جوبهت بالرصاص من قبل الشرطة فقتلت طفلاً وأصيب غيره وقامت مظاهرات في الديوانية والشامية والحلة وكربلاء والناصرية والعمارة والبصرة والكوت وعانه كما سرت روح الإستياء من حوادث النجف الى الألوية الشمالية كركوك وأربيل والسليمانية والموصل فقامت مظاهرات وحدثت إضطرابات.(٣٤)

وبعد ذلك إستقالت الوزارة بتأريخ ٢٠حزيران (يونيو) ١٩٥٧ ثم تشكلت الوزارة السعيدية الرابعة عشرة بتأريخ ٣آذار (مارس) ١٩٥٨المصادف ١١ شعبان ١٣٧٧ هـ وكان سعيد قَزّاز وزيراً للداخلية فيها.

كان سعيد قَزّاز لايرتاح الى خليل كنه و كان قد وعد خليل كنه برئاسة مجلس النواب، وبعد أن أشترك كنه بالأنتخابات حصل على النيابه بالتزكية لا بالأنتخاب الحر. وعندما دعي المجلس الجديد الى الإجتماع بتأريخ ١٠ آيار (مايو) ١٩٥٨ أسر نوري باشا الى أصحابه أن ينتخبوا عبدالوهاب مرجان لرئاسة المجلس بدلاً من أن يفي بوعده، لكن في الوقت نفسه فان السادة الوزراء سعيد قَزّاز وضياء جعفر وعبد الكريم الأزري ورايح العطية كانوا

(٣٤) عبد الرزاق الحسني / ج١/ص١١٧.

يكرهون خليل كنه ويسعون لإبعاده عن رئاسة المجلس وكان الوصي يشجعهم على ذلك.(٣٥)

هذا وتم إنتخاب سعيد قَزّاز عضواً في الدورة الإنتخابية السادسة عشرة لمجلس النواب بتأريخ شباط(فبراير) ١٩٥٨ ضمن نواب لواء السليمانية.

وفي عهد سعيد قَزّاز قامت وزارة الداخلية بإلغاء سجن نقرة السلمان النائي والكائن في صحراء البادية الجنوبية التابع الى قضاء السماوة من أعمال متصرفية الديوانية وتسليم البناية الى مديرية البادية الجنوبية للإنتفاع بها، وكان الناس يشكون من بعد هذا السجن الإنفرادي عن الحواضر والمدن وسوء المعاملة التي يلقاها المسجونون فيه والسياسيون المبعدون إليه أيضاً وهذه الإشارة ما يمكن أن يتم اعتبارها نقطة إيجابية يسجلها سعيد قَزّاز في إلغاء سجن نقرة السلمان سيء الصيت في أيام وزارته في العهد الملكي، حيث اعيد السجن المذكور ليأوي أعداد كبيرة من الوطنيين في الزمن الجمهوري.

وقد أستقالت الحكومة بتأريخ ١٩/٥/١٩٥٨.

---

(٣٥) عبدالرزاق الحسني / المرجع السابق ص٢١٩-٢٢٠.

الفصل الثالث

١- المحاكمة

تشكلت الوزارة البابانية برئاسة أحمد مختار بابان بتأريخ ١٩٥٨/٥/١٩ المصادف ١ذي القعدة ١٣٧٧ هـ وكان سعيد قَزّاز وزيرا للداخلية فيها ، وقبل أن تكمل الوزارة شهرين من عمرها قامت ثورة ١٤تموز (يوليو) ١٩٥٨ لتطيح بالملكية وبالوزارة وإعلان العهد الجمهوري.

ولغرض محاسبة المسؤولين في العهد الملكي، فقد تم تشكيل هيئات تحقيقية عسكرية خاصة في وزارة الدفاع، أخذت على عاتقها القبض على المسؤولين والتحقيق معهم وإحالتهم موقوفين على المحكمة العسكرية العليا الخاصة بوزارة الدفاع. على أثر قيام الثورة قام السيد سعيد قَزّاز وزير الداخلية في العهد الملكي بالإتصال تلفونياً من داره بمتصرف لواء بغداد وبمدير الإستخبارات العسكرية ليبدي إستعداده للحضور أمامهم، وفعلاً بعد مرور ساعتين حضرت الى داره سيارة عسكرية برئاسة ضابط ومعه عدد من الجنود وتم إعتقاله، حيث أقتيد الى مبنى وزارة الدفاع، وتمت مواجهته لزعيم الثورة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم الذي تربطه به معرفة سابقة حينما كان سعيد قَزّاز متصرفا للواء كركوك، وكان عبد الكريم قاسم يشغل منصباً عسكريا في قيادة الفرقة الثانية في كركوك، كان في إعتقاد سعيد قَزّاز بعد مقابلته للزعيم عبد الكريم قاسم أنه سيحظى بتحقيق نزيه ومحاكمة عادلة من خلال وثوقه بنفسه ونزاهة سلوكه وإعتماده على كلمة الثقة التي لم تكن في محلها التي قالها الزعيم عبد الكريم قاسم، وجميع هذه الأمور هي التي دفعت سعيد قَزّاز الى تسليم نفسه الى السلطة.

أحيل سعيد قَزّاز بعد أن جرى إعتقاله وتوقيفه الى الهيئة التحقيقية الخاصة وتمت إحالته على المحكمة العسكرية العليا الخاصة بتأريخ ١٩٥٨/١١/٦ بالقضية التحقيقية المرقمة ١٩٥٨/٧٠ وعين موعد ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ موعداً للمحاكمة.

بدأت محاكمة المتهم سعيد قَزّاز أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)، يوم السبت ٢٤كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ الساعة الخامسة مساء، و تشكلت المحكمة من رئيسها العقيد فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد فتاح سعيد الشالي والمقدم شاكر محمود السلام والمقدم حسين خضر الدوري والرئيس الأول إبراهيم عباس اللامي والمدعي العام العقيد الركن ماجد محمد أمين، بدأت المحاكمة بعد أن أعلن رئيسها افتتاحها بأسم الشعب ونودي على المتهم سعيد قَزّاز الذي تم احضاره وادخاله قفص الأتهام، ثم بدأ المدعي العام بتلاوة بيانه والذي نعت المتهم بصفات وإتهامات غير حقيقية وبعيدة عن الإنصاف، حيث ذكر أنه تربى منذ أن كان طفلاً في مدرسة السليمانية الإبتدائية بين أحضان المستر (هولمن) و(لايف) و(جابمن) و (أدمونز) وغيرهم من أقطاب الإستعمار البريطاني، وقد أختاره المستر لاين المفتش الإداري في السليمانية مترجماً براتب ١٣٠ روبية لأنه كما يقول المستر في تقريره كان (صبياً لامعاً وسيماً).

وبتأريخ ١٩٢٥/٩/١٦ طلب المفتش الإداري من المستر (ألد رمان) مستشار وزارة الداخلية ترفيع المتهم قائلا بالحرف الواحد (أن حما سعيد أفندي أحد الموظفين القلائل في هذه المنطقة الذي ينجز أعمالا يومية مناسبة وهو قائم بأعماله بسهولة).(٣٦)

ومن المفارقات الطريفة أن يقوم السيد خليل كنه الوزير والنائب في العهد

---

(٣٦) محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) الجزء العاشر _ ص٣.

الملكي بمهاجمة السيد سعيد قَزّاز في البرلمان العراقي ويصفه بأنه تربى في كنف ورعاية المستر جابمن والذي كان يشغل وظيفة مفتش في السليمانية وكان سعيد قَزّاز موظفا كأي موظف في الخدمة، ويدور الزمن ليعود السيد ماجد محمد أمين المدعي العام في محكمة الشعب ليعيد نفس الكلمات بعد أن سجنت الثورة السيد خليل كنه.

وبتحد لم تعهده المحكمة وبموقف أثار حفيظة أعضاء ورئيس المحكمة مع فارق إمكانية القدرة على التحدث يقول سعيد قَزّاز أن موقف المحكمة غير حيادي بحيث تعرضت الى الإهانات لا من رئيس المحكمة والمدعي العام فحسب بل حتى من أفراد لا توجد لهم أية صفة رسمية، الأمر الذي أقنعني أن مصيري قد تقرر قبل البدء بالمحاكمات ومادامت الحياة مكتوبة ومادام مصيري معلوماً ومادمتُ لا أهاب الموت والمشنقة فأنني أدلي بهذه الإفادة لكي أوصل صوتي الى خارج هذه القاعة الى إخواني العراقيين لكي أؤكد لهم بأنني خدمتهم بإخلاص وأمانة لمدة تزيد على ثلاثين سنة.

لم يجرؤ أي متهم وقف أمام محكمة المهداوي أن يطعن في هذه المحكمة وبقراراتها سوى سعيد قَزّاز، ليقف وهو على أعتاب الستين من العمر ليقول للمهداوي لا أهاب الموت ولا المشنقة وحينما سأله المهداوي: هل أنت من القوميين العرب؟

أجاب سعيد قَزّاز: كلا أنا كردي عراقي أفتخر بعراقيّتي.

ولأنه يعرف أنه أمام محكمة بعيدة عن التطبيق القانوني السليم يبدأ دفاعه بطلب هو حق لكل متهم مهما كانت التهمة الموجهة له، حيث أن حق الدفاع مقدس، فيطالب بأسم قدسية العدالة أن يسمح له بقراءة الدفاع دون أن يقاطع من قبل أحد الى أن يختتمه، وما أن يقاطعه المهداوي حتى ينبري له ليذكره بأنه أخذ منه وعدا بأن لايقاطع ولو كان المهداوي نَبِها لفكر ملياً بأن وعد رئيس المحكمة قرار ومن لايحترم قراره لايحترم محكمته أصلاً.

ومهما يكن الأمر فأنه وبصلابة الرجل المؤمن الواثق من نفسه يطلق كلمته الصارخة (أنني أقف الآن وأرى الموت مني قاب قوسين أو أدنى ولاترهبني المشنقة وعندما أصعد عليها سأرى الكثيرين ممن لايستحقون الحياة تحت أقدامي..، ثم يتابع وأقف الآن بين يدي اللّه عزّ وجلّ لأقول كلمتي الأخيرة كمسلم لا أمل له إلاّ بعدالة خالقه العظيم ولا أيمان له إلاّ بدينه الإسلامي الحنيف، أقف الآن كعراقي قدم ثلاث وثلاثين سنة في تعزيز الوحدة العراقية المقدسة، أعلن على رؤوس الأشهاد بأنني فخور بما قدمت لوطني الحبيب من أعمال وخدمات وفخور بأنني كافحت الشيوعية بدافع إسلاميتي ووطني محذراً من شرور الشيوعية الدولية وأخطارها على وطني العزيز!! وإذا أصابني شيء بنتيجة هذه المعركة فأنني أتقبلها بأيمان عظيم وسيكون لأهلي وأقاربي الفخر بأنني أول شهيد في هذا الميدان لذلك أختتم دفاعي بأنني لا أطلب الرحمة ولا الغفران من أي بشر كان بل أترك أمري الى اللّه وأصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين).

والحقيقة أن سعيد قَزّاز سلم نفسة مختارا الى السلطات العسكرية على أثر قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨. حيث أتصل تلفونيا بكل من متصرف لواء بغداد ومدير الإستخبارات العسكرية، فتم إرسال ثلة من الجنود بأمرة ضابط عسكري الى داره حيث كان ينتظرهم، وتم إعتقاله حيث قابله الزعيم عبدالكريم قاسم الذي وعده بتحقيق نزيه ومحاكمة عادلة وسيتطلب الأمر توقيفه مده قصيرة ثم أقتيد الى الهيئة التحقيقية الخاصة بوزارة الدفاع.

كان المهداوي معروفاً بإطلاقه الكلمات الجارحة والنكات ضد من يقف في قفص الأتهام مستغلاً المواقع وساخرا من المتهمين وعندما حاول النيل من سعيد قَزّاز أجابه بتحذير:

أترجاك بصورة خاصة أن لا تهين كرامتي لأني لا أقبل أحداً أن يهين كرامتي.

تقدم للشهادة ضد سعيد قَزّاز كل من عزيز شريف وتوفيق منير وكامل قزانجي وفاضل بابان وممتاز الدفتري وجاسم مخلص وميخائيل نعوم وعبدالجبار فهمي وسلطان أمين وعبد السلام الجبوري ومحمد عبد العزيز وشاكر العاني وبهية مصطفى وعارف إسماعيل وديوالي الدوسكي وباقر كمال الدين وصالح زكي مصلح ومحمد حسن صادق وداود الأورفلي وملا صالح علي وإبراهيم القاضي وحمدان حسين العلي وهاشم سيد طعمة ونظيمة وهبي ومحسن الحاج هويش وكريم علش ورحيم علي.

وبعد أن أستمعت المحكمة الى شهادات الشهود علّق المتهم سعيد قَزّاز بدفاعه في ما يخص الشهادات:

لاأتناول شهادات الشهود بالمناقشة لأنهم كانوا يوجهون ضدي من البداية، وحتى سمح لأحدهم أن يقرأ قصيدة قبل الدخول في الموضوع الأصلي مليئة بالسب والشتم عليَ وإستعمال كلمات بذيئة يجب أن لا تقال في محكمة تحمل طابع الشعب ومن البديهي أن معظم الشهادات ملفقة وتافهة أو لاعلاقة لها بمسؤوليتي الشخصية. الشاهد الوحيد الذي تجرأ وذكرني بشيء من الخير أثار غضب الرئيس والمدعي العام عليه وأرجو من الله أن يحرسه بعنايته وهو الشاهد شاكر العاني.

في الساعة العاشرة من صباح الخميس ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ تلى المتهم سعيد قَزّاز دفاعه وكان على الشكل التالي:

المتهم: أعلنتم مرارا بأن حق الدفاع مقدس فبأسم هذه القدسية أرجو أن تسمحوا لي بقراءة دفاعي من دون أن يقاطعني أحد الى أن أختمه.

الرئيس: تفضل.

المتهم: شكــرا.

على أثر قيام الثورة سلّمت نفسي مختاراً الى السلطات العسكرية بعد أن

دفاعي أمام محكمة الشعب يوم ٢٩/١/١٩٥٩

الصفحة الأولى من دفاع سعيد قَزّاز بخط يده والذي قام بتلاوته

أمام محكمة الشعب

خابرت تليفونيا متصرف لواء بغداد ومدير الإستخبارات العسكرية بأنني مستعد للحضور أمامهم متى شاءوا. وفعلا بعد مدة ساعتين حضر الى داري ضابط عسكري وعدد من الجنود وأخذوني مباشرة الى ديوان وزارة الدفاع، وقصدي من هذه المقدمة تكذيب ما أدعاه المدعي العام بأنني أرتديت الملابس النسائية خوفاً من القتل، ذلك الإدعاء الذي لانصيب له من الصحة.

الرئيس: عوضاً عن عبارة تكذيب قل عبارة تصحيح.

المتهم: أنا أخذت وعداً من سيادتكم بأن لا أقاطع.

الرئيس: إذا طلبت ألا يقاطعك أحد لايعني ذلك رئيس المحكمة لا يقاطعك، أنت كنت تقصد الحاضرين من المواطنين الكرام، ولكن تهجمك بكلمة تكذيب هذا لا يمكن السكوت عنه يجب أن يصحح ويكون تصحيحاً.

المتهم: الدفاع دفاعي وبتوقيعي وأنا مسؤول عن كل كلمة وردت فيه.

الرئيس: المدعي العام لا يكذب. أنه لسان الشعب (تصفيق) لقد مضى عهد الكذب والكذابين، صحح بأمر الشعب (تصفيق وهتافات) باشر في دفاعك.

المتهم: ولو أنصف سيادته لما لجأ الى هذا الإفتراء، وإذا هو لا يعرفني معرفة حقيقية فأن أكثرية الناس سواء في بغداد أو في خارج بغداد يعرفون من هو سعيد قَزّاز، ويقدرون مدى صحة إدعائه. إن ماحملني على إتباع طريقة مراجعة السلطة العسكرية من تلقاء نفسي: أولا قناعتي بأنني خدمت وطني بصدق وأخلاص ولم أرتكب شيئا يستوجب الهروب من العدالة. وثانيا تصديقي لما أعلنه قادة الثورة في البداية من أنها ثورة على الأوضاع السابقة، وانها ليست ثورة حقد وإنتقام بل أنها سوف تحاسب الذين تعتبرهم مسيئين لوطنهم وتحاكمهم

محاكمة عادلة أصولية، وفي مواجهتي يوم ١٥ تموز (يوليو) لزعيم الثورة اللواء الركن السيد عبد الكريم قاسم (تصفيق وهتافات).

الرئيس: لاتقاطعوا الدفاع، من أصول الدفاع أن يسترسل وبعدئذ تكون الهتافات أو التصفيق.

المتهم: وفي مواجهتي مع زعيم الثورة سيادة اللواء الركن عبد الكريم قاسم لطفني بكلمات رقيقة وأكد لي بأنني صديقه وأن الأوضاع تتطلب حجزي لمدة من الزمن، وبالنظر لمعرفتي الشخصية بسيادته عندما كنت متصرفاً في كركوك وهو يشغل منصباً في مقر الفرقة الثانية فيه، بيّنت له بصراحة تامة بأنني أقدر مسؤولياته كزعيم لحركة ثورية كما أتحمل أنا بدوري مسؤولية أعمالي أمام هيئة يؤلفها هو لمحاسبة المقصرين، وبعد ذلك جرى إعتقالي، وبعد حين نشر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ ومع إستغرابي لما أنطوى عليه من مفعول رجعي غير مسبوق فقد تذكرت كلمات الزعيم لي وأقنعت نفسي أن المحاكمات ستجري بالشكل الأصولي والقانوني ويجب علي إنتظار النتيجة. ثم بدأت المحاكمات فوجدت انها تسير على أسلوب خاص يستهدف إهانة المتهمين والشهود أكثر مما تستهدف إظهار الحقائق والإستماع الى أقوالهم. وبررت هذا الأسلوب بأنه من مقتضيات فترة تعتبر من فترة الهياج ولابد أن يهدأ الحال وتأخذ الأمور مجراها الأصولي. وجاء دوري أخيراً لأقف أمامكم كمتهم فلم يسمح لي بمواجهة المحامي الذي وكلته للدفاع عني في اليوم الأول. ولم يتمكن من الحضور في الجلسة الأولى وعندما حضر في اليوم الثاني لم يفسح لي المجال لمواجهته إلاّ دقائق معدودة لاتتجاوز خمسة أو ستة (الرئيس مقاطعا)

الرئيس: متى طلبت أيها المحامي مواجهة المتهم أو الحضور ولم نسمح.

المحامي: سيادة الرئيس الحق يقال أنه لم يحل دوني ومواجهة المتهم أي عائق

سـوى أن تأخـري لمدة خـمس دقـائق بسـبب ظروف قـاهرة حـالت دون تمكني من دخول قاعة المحكمة من شدة الأزدحام. وأنني سـمعت من الإذاعة بأن سيادة رئيس المحكمة يفتش عني، وهذا أكبر دليل على حرصه وأنه يعز عليه أن يترك المتهم دقيـقة واحدة بدون أن يحضر المحامي.

الرئيس: اتركوه ليستمر – حبل الكذب قصير.

المتهم: وهاهو اليوم يحاول الدفاع عني بدون أن أتمكن من مواجهته وتنويره ببعض الحقائق عن القضايا التي أثيرت في المحكمة. وأما في الجلسات نفسها فكان موقف المحكمة منذ البداية موقفا غير حيادي، بحيث تعرضت الى شتى الإهانات لا من رئيس المحكمة والمدعي العام فحسب بل حتى من أفراد لاتوجد لهم أية صفة رسمية (الرئيس مقاطعا): هذه إرادة الشعب.

المتهم: –مسترسلا– الأمر الذي أقنعني أن مصيري قد تقرر قبل البدء بالمحاكمات ومادامت الحياة مكتوبة، ومادام مصيري معلوما، ومادمت لا أهاب الموت والمشنقة. فأنني أدلي بهذه الأفادة لكي أوصل صوتي الى خارج هذه القاعة الى إخواني العراقيين لكي أؤكد لهم بأنني (هتافات بالمطالبة برأس المتهم).

الرئيس: لاتقاطعوه، دعوه، حق الدفاع مقدس لأننا نعلق عليه لنظهر الحقائق فورا.

المتهم: لكي أؤكد لهم بأنني خدمتهم بإخلاص وأمانة تزيد على ثلاثين سنة وأنني إذا أرتكبت خطأ فأن حقي في الدفاع عن نفسي قد حرم عليّ.

الرئيس: كيف حرم عليك؟ دافع عن نفسك الآن هل منعناك من الدفاع؟ دافع حتى المساء وقل ماتشاء.

المتهم: وأوتي بي الى هذا المكان لا تلقى سيولاً من الشتائم والأهانات من قبل المسؤولين ومن قبل فئة معينة (الرئيس مقاطعا).

الرئيس: الشعب يكيل الصاع صاعين لأنه حر وقوي (تصفيق وهتافات).

المتهم: – مسترسلا– أحضرت الى هنا خصيصا لهذا الغرض، بدلا من الرعاية التي يسبغها كل قضاء حيادي حتى على أشد الناس إجراماً، حتى اللحظة التي تثبت بها الجريمة ويصدر فيها الحكم. لا أتناول شهادات الشهود بالمناقشة لأنهم كانوا يوجهون ضدي منذ البداية، وحتى سمح لأحدهم أن يقرأ قصيدة قبل الدخول في الموضوع الأصلي بالسب والشتم علي (الرئيس مقاطعا)

الرئيس: ألم نمنعها؟ منعت. وقلنا له أقرأها بعد إكمال الشهادة.

المتهم: وإستعمال كلمات بذيئة يجب أن لاتقال في محكمة تحمل طابع الشعب. ومن البديهي أن معظم الشهادات كانت ملفقة وتافهة أو لاعلاقة لها بمسؤوليتي الشخصية، الشاهد الوحيد الذي تجرأ وذكرني بشيء من الخير، أثار غضب الرئيس والمدعي العام عليه. أرجو من اللّه أن يحرسه بعنايته.

الرئيس: من هو؟

المتهم: شاكر العاني.

الرئيس: لأجل أنه كان يدافع عنك _! أننا فندنا منطقه عما ورد من عبارات لاحولك مطلقا ويعرف الرأي العام جيدا لماذا فندنا أقواله وعن إتجاهاته. ويعرف أيضا المدعي العام، فقط فسرنا كلمة الإدراك، وموجود هذا التفسير وعن القومية الصحيحة، هل أنت من القوميين العرب؟

المتهم: كلا أنا كردي عراقي أفتخر بعراقيتي.

المدعي العام: هذا مع العلم أن شاكر العاني المدعي العام فصل في وزارة نوري السعيد والمتهم وزير داخلية، فصلته لجنة تطهير الجهاز الحكومي لسوء تصرفاته وثبوت هذا الشيء عليه، والآن يدعو له المحافظة بعناية الله، هؤلاء من نفس المدرسة ونفس الطينة.

الرئيس: لم أعلم بذلك مطلقا أثناء إدلاء شهادته، ويعلم المدعي العام ذلك. بعد أن أكمل الشهادة أفهمني عنه وأنني لم أتحيز منذ الدقيقة الأولى لمحكمة الشعب حتى الأن إلاّ للحق والعدالة ولمصلحة الشعب (تصفيق) ثم أنت لماذا يائس؟

المتهم: لست يائسا- أنا وعدتموني أن أقرأ دفاعي ولا أقاطع.

الرئيس: هذا دفاع أم تهجم؟

المتهم: على كل حال أنا مسؤول عن كل كلمة وردت فيه _ بأسم قدسية حق الدفاع الشرعي طلبت ذلك.

الرئيس: أنت كمن يريد أن يقدم خنجرا أمام من يريد مقابلته ويقول له بقدسية الصداقة أريد أن اصافحك فيطعنه. كما بيّنا عنهم في جلسة الأمس. بأسم الصداقة وبأسم الثورة وأراد أن يغتال قائد الثورة وصديقه، داوم.

المتهم: أما التهم الموجهة الي من المدعي العام أن دلت على شيء فهي تدل على حقد دفين ولايستند الى منطق أو مادة قانونية (الرئيس مقاطعا).

الرئيس: هل لك أية معرفة سابقة؟ الحقد معناه نتيجة العداوة بين شخصين أنما إذا بينت أنه حقد الشعب عليك يجوز ذلك، هل هذا التفسير مغلوط؟

المتهم: أولا حضوري في البصرة يوم ١٩٥٣/٢/١٥ لم يكن إلا لإنهاء حالة فوضى كانت تهدد الأمن العام وتهدد حريات المواطنين الذين كانوا

يريدون مزاولة أعمالهم في شركة النفط وكسب أرزاقهم اليومية. وعلاقتي الشخصية في الحادثة موضوع البحث لاتتعدى الأشراف على أعمال الموظفين المحليين طبقا لنصوص القوانين المرعية في تمكين الأفراد لممارسة حقهم المشروع في العمل ومنع تعديات الآخرين عليهم. وإذا حدثت إصابات فقد حدثت بين الطرفين واتخذت السلطة القضائية كافة الإجراءات المقتضية بشأنها. وفي هذا الموضوع أستشهد بكل من وزير الداخلية الذي أصبح حاكما" عسكرياً من اليوم الثاني بعد إعلان الأحكام العرفية. وبرئيس أركان الجيش الحالي الذي يتولى رئاسة المحكمة العسكرية في البصرة أثناء الأحكام العرفية، في ما إذا كنت أنا مسبباً في حدوث هذه الإصابات وأما الحوادث المؤسفة التي حدثت في النجف والحي وبغداد بعد الإعتداء على مصر في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ فأن علاقتي الشخصية فيها لاتتعدى علاقة وزير من وزراء الحكومة القائمة آنذاك. وكل الأعمال الصادرة مني أثناء تلك الحوادث وبسببها مطابقة للقوانين المرعية وأقتضتها سلامة الوطن العراقي في ذلك الحين. أما حادثة السليمانية بسبب نقل جثمان المرحوم الشيخ محمود اليها، فقد سمعت بها بعد حدوثها بساعات من وكيل متصرف اللواء، وأقتصرت أعمالي على تهدئة الوضع وترك الأمر الى المحاكم النظامية لمعرفة المسببين ومعاقبتهم على ضوء التحقيقات التي جرت في حينها من قبل الحكام المدنيين. وأما مانسب لي من التدخل في أمور الإنتخابات فأقول بصورة مختصرة بأن الشكوى في هذا الموضوع تأتي في أكثر الأحيان من الذين يحاولون إقناع المسؤولين في التدخل على حسابهم لعدم وجود رصيد لهم في المنطقة الإنتخابية. وعندما يفشلون في الحصول على مايريدون يكونون في مقدمة الباكين على حرية الإنتخابات وتدخل الحكومة فيها. لذلك أنني تمكنت من تفنيد إدعاءات

الشهود في هذا الصدد ولم يثبت وجود حادثة معينة أرتكبت فيها مخالفة قانونية. إنني أقف الآن وأرى الموت مني قاب قوسين أو أدنى ولاترهبني المشنقة، وعندما أصعد عليها سأرى الكثيرين ممن لايستحقون الحياة تحت أقدامي، وأقف الآن بين يدي الله عزّ وجلّ لأقول كلمتي الأخيرة كمسلم لا أمل له إلا بعدالة خالقه العظيم ولا أيمان له إلاّ بدينه الإسلامي الحنيف، أقف كعراقي قدم ثلاث وثلاثين سنة في تعزيز الوحدة العراقية المقدسة، أعلن على رؤوس الأشهاد بأنني فخور بما قدمت لوطني الحبيب من أعمال وخدمات، فخور بأنني كافحت الشيوعية بدافع إسلاميتي ووطني وتنفيذاً لقانون لايزال يعتبر من شريعة البلد، فخور بأنني كنت وزيراً فعالا أعمل بوحي من ربي وعقل في رأسي وقلب في صدري

(ضحك) (الرئيس مقاطعا)

الرئيس: حق الدفاع مقدس ليدافع كما يشاء ونحن له بالمرصاد (تصفيق).

المتهم: -مسترسلا- محذرا من شرور الشيوعية الدولية وأخطارها على وطني العزيز وإذا أصابني شيء نتيجة هذه المعركة فإنني أتقبلها بأيمان عظيم. وسيكون لأهلي وأقاربي بأنني أول شهيد في هذا الميدان، لذلك أختتم دفاعي بأنني لا أطلب الرحمة ولا الغفران من أي بشر كان بل أترك أمري الى اللّه وأصبر حتى يحكم اللّه وهو خير الحاكمين.[٣٧]

الرئيس: أستمع الآن، طبعا قبل المباشرة بمناقشة المتهم سمعتم منطق العهد البائد وإصرار المتهم على التمسك به بدليل (ذكائه) الخارق، والأكاذيب الفورية علينا وعلى الإدعاء العام، وهي كما ينبغي شبيهة بأبواق

---

(٣٧) نص الدفاع منشور في الجزء العاشر من محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)، وأحتفظ بنسخة من التسجيل الصوتي له بصوت المرحوم سعيد قزاز على شريط كاسيت.

الإستعمار والرجعية علينا أيضا، فقد قالوا أن رئيس المحكمة حينما بوغت من أحد الشهود عن أخيه ووصفوه بما هو أحق أن يوصفوا به لأنهم خونة ومأجورون للإستعمار أي نشالين الشعوب. وبالصدفة لم أر أخي منذ أسابيع، بينما أراه الآن وهو جبار المهداوي وهذا هو (وقد أشار اليه سيادة الرئيس وكان مع المستمعين) وقصة خروجه من الوظيفة عندما كان نائب ضابط في الدفاع معلومة لدى الجميع وكان وضعه يشرفني لأنه كان شابا متحمسا مخلصا لشعبه ووطنه. فقد آليت على نفسي بعد إفتضاح هذه الأكاذيب ومن جملتها أكاذيب المتهم سوف لانرد على نباح الكلاب، لأن الشعب كما بينت يعرف الحقائق وسوف لاتنطلي عليه الأكاذيب بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) الخالدة (تصفيق وهتافات) هل كفل القانون الأساس للمواطن العراقي حرية التعبير عن رأيه في الإنتخابات؟

المتهم: نعم.

الرئيس: هل كانت المجالس النيابية منتخبة إنتخابا صحيحا معبراً عن إرادة الشعب؟

المتهم: كل المجالس النيابية أنتخبت وفقا لقانون موجود في حينه.

الرئيس: أجب عن السؤال هل الإنتخاب صحيح؟

المتهم: أنتخب النواب وفق نصوص قوانين مرعية موجودة.

الرئيس: هل يعبر عن رأي الشعب؟

المتهم: أنتخبوا وفق قوانين مرعية موجودة (ضحك).

الرئيس: هذا يعتبر إنكارا وفق القانون لأنه لايفهم لماذا تدخلت في الإنتخابات لمصلحة فئة معينة وهم النواب القدماء الموالون لحكومات العهد البائد ولم تفسح المجال لنواب جدد كما أوضح الشهود؟

المتهم: ليس عندي ما أضيف الى إفادتي التي قرأتها الآن.

الرئيس: هل كان مرسوم إسقاط الجنسية يتفق وأحكام القانون الأساس؟

المتهم: مبدأ إسقاط الجنسية موجود منذ ١٩٥٣ بموجب قانون الجنسية العراقية الصادر في ١٩٢٣ يجوز إسقاط الجنسية العراقية عن كل عراقي يخدم دولة أجنبية ويطلب منه ترك الخدمة ولم يتركها.

الرئيس: ألم يقول الأساس لايجوز إبعاد العراقي؟

المتهم: أسمح لي، وتم بعد القانون الأساس في سنة ١٩٣٣ صدر قانون آخر يجوز إسقاط الجنسية عن أشخاص لاينتمون الى عائلة عراقية قبل الحرب العالمية الأولى.

الرئيس: هل خالف ذلك القانون الأساس أم لا؟

المتهم: الهيئات التشريعية قام بها مجلس النواب والحكومة القائمة وديوان التدوين القانوني وهذا السؤال لايوجه لي مجرد وجود القانون أصبح شريعة البلد.

الرئيس: لماذا أختلقت المعاذير في سبيل إبعاد الأحرار أمثال عزيز شريف وكامل قزانجي وتوفيق منير وخالفت حتى بنود مرسوم إسقاط الجنسية؟

المتهم: لم أخالف شيئا، بل إنما طبقت نصوص قوانين موجودة ومفعولة في وقته.

الرئيس: كيف جعلتهم أجانب؟

المتهم: أسقطت الجنسية عنهم بقرار من مجلس الوزراء.

الرئيس: وهل حقيقة كانوا أجانب؟

المتهم: بموجب قانون، والقانون صدّق عليه مجلس النواب ومجلس الأعيان

وأجتازت المرحلة التدوينية، لائحة القانون هيأته وزارة العدل ثم دققه ديوان التدوين القانوني ثم شرعت وأصبحت قانونا والقانون واجب الطاعة من جانب الجميع.

الرئيس: أدعيت الآن أنك مسلم ومؤمن بالله، هل بأيمانك هذا وإسلامك هؤلاء أجانب؟

المتهم: بينت أن القانون طبق عليهم، العمل الذي قام به مجلس الوزراء طبقا لقانون نافذ المفعول.

الرئيس: جاوب عن السؤال بإسلامك، بإيمانك بالله هل أن هؤلاء أجانب؟

المتهم: كانوا عراقيين أسقطت عنهم الجنسية العراقية فأصبحوا أجانب.

الرئيس: هل هذا صحيح؟

المتهم: القانون أعتبره صحيح.

الرئيس: والحقيقة؟

المتهم: القوانين واجبة الطاعة من قبل الجميع.

الرئيس: كل قانون غير حقيقي لا يعد قانونا بل باطلا كل البطلان، هذا مبدأ قانوني في القوانين الحقيقية لا القوانين المزيفة.

المتهم: لماذا لم تلغ لحد الآن؟

الرئيس: تعتبر بعد تموز (يوليو) ملغية وهي في سبيل التشريع الجديد.

المتهم: لم تلغ حتى الآن.

الرئيس: هل أبعد أحد العراقيين؟

المتهم: أنا في السجن لا أعرف.

الرئيس: بالعكس قد أعيد جميع العراقيين (تصفيق) أعيدوا أم لا؟

المتهم: لا أعرف.

الرئيس: لماذا إذن هذا الأعتراض؟

المتهم: لم أعترض.

الرئيس: ألم تقل بأن هذه القوانين نافذة المفعول حتى الآن؟ على مَنْ؟

المتهم: حسب معلوماتي هذه القوانين لازالت موجودة.

الرئيس: طبعا، وضع الدستور المؤقت ثم على ضوئه سيسن الدستور الدائم ومن ثم تكون الأنظمة والوصايا والآراء الأخرى، هذا لايكون بين عشيّة وضحاها هل يمكن ذلك بيوم أو يومين أو شهر أو شهرين؟

المتهم: هذا أمر لايعود لي.

الرئيس: المراسيم الجمهورية وكلها تخالف قوانينكم.

الإدعاء العام: المتهم لازال يعيش بعقلية نوري السعيد وجو السفارة التي كان يخدمها حتى القانون الأساس ثورة تموز (يوليو) ألغته (تصفيق) ويوجد دستور مؤقت يحمي كل الحريات التي كفلها.

الرئيس: هل كانت مطاليب العمال في البصرة مشروعة أم لا؟

المتهم: وزير الشؤون الأجتماعية، الوزير المختص هو ذهب وحقق ودقق فالأمر كان يعود له.

الرئيس: حتى الآن لم تبين هل أنت مسؤول أم لا؟ هل كانت المطاليب مشروعة أم لا؟

المتهم: وزير الشؤون الأجتماعية الوزير المختص، قام بالتحقيق وأنا لم أقم بالتحقيق عن المطاليب.

الرئيس: هل أن معالجة هذه الأمور من إختصاص وزارة الداخلية؟

المتهم: أي أمر.

الرئيس: السؤال عن شؤون العمال، هل من إختصاص وزارة الداخلية؟

المتهم: مطاليبهم، بينت الشركة من إختصاص وزارة الشؤون الأجتماعية.

الرئيس: لماذا سافرت الى البصرة إذن؟

المتهم: سافرت لأداء واجبي في تأمين حرية ألأفراد الذين كانوا يريدون مزاولة أعمالهم.

الرئيس: من هم؟

المتهم: العمال الموجودون في شركة النفط.

الرئيس: خالفت إختصاصك؟

المتهم: لم أخالف إختصاصي، تأمين حرية الفراد أنا كوزير داخلية مسؤول عن سلامة الأفراد وممتلكاتهم وجميع حرياتهم.

الرئيس: ولماذا أصدرت الأوامر بتفريق المضربين من العمال؟

المتهم: لم أصدر أي أوامر.

الرئيس: بإطلاق النار عليهم كما سمعت شهادات أمس.

المتهم: ياسيدي، الشهادات بيّنت في إفادتي أنا الآن أتناول الشهادات بالمناقشة، الشهادات كلها ملفقة، كلها مدبرة، كلها لا أساس لها من الصحة.

الرئيس: من الذي لفقها أو دبرها هل المحكمة؟

المتهم: أنا لا أعلم.

الرئيس: محمد عبد العزيز وإبراهيم القاضي هل سمعت شهادتيهما؟

المتهم: سمعت شهادتهما.

الرئيس: هل ملفقة أيضاً؟

المتهم: كل ماطلبته منهم هو أن يؤمنوا الحرية الى الأشخاص الذين يريدون أن يزاولوا أعمالهم.

الرئيس: ألم تحضر المؤتمر في المطار؟

المتهم: أنا كنت ساكن في أوتيل شط العرب راجعني سائر العمال ورؤساء العمال، رئيس قسم النجارة، رئيس قسم الحدادة، وأشتكوا بأنه هم يريدون أن يشتغلوا ويطلبوا مني حمايتهم لتمكينهم من مزاولة أعمالهم.

الرئيس: إذن لماذا كافأت الشرطة التي قامت بتنفيذ أمرك بفتح النار؟ هل سمعت إفادة المعاون إبراهيم القاضي؟

المتهم: الشرطة أعرف من واجبي تشجيعهم في أداء أعمالهم القانونية.

الرئيس: ثبت من الشهادات وتقارير المسؤولين بأن الشرطة فتحت النار على الطلاب المعتصمين في المدارس في النجف الأشرف، مما أدى الى قتل وجرح بعض الطلاب، ماهي أجراءاتك تجاه المسؤولين في فتح النار؟ وهل تجيز القوانين بقتل الطلاب داخل معاهدهم العلمية؟ وهل هذا من الإسلامية في شيء؟

المتهم: كل الجرائم التي حدثت في تلك الحوادث، السلطات القضائية المحكمة الموجودة في المحل قامت بإجراء التحقيقات القانونية وقامت بواجب الإجراءات المقتضية ضد المقصرين، لم يكن من إختصاصي.

الرئيس: لماذا لم تسافر الى النجف الأشرف كما سافرت الى البصرة؟

المتهم: لا أسافر بل إنما شجعت قسم من زملائي أن يسافروا لتهدئة الحال.

الرئيس: ألا تعتقد بقدسية هذه المدينة؟

المتهم: تقدس وأنا أحترم قدسية هذه المدينة.

الرئيس: لماذا إذن لم تحترمها بالفعل؟

المتهم: ماهو الدليل على عدم إحترامي.

الرئيس: كنت وزيرا للداخلية وهذه المعاملة للمضربين؟

المتهم: دليل واحد على عدم إحترامي لهذه القدسية.

الرئيس: قتل الناس فيها هل هو إحترام لقدسيتها؟

المتهم: ليس مني.

الرئيس: ألم تكن أنت المسؤول الأول كوزير للداخلية؟

المتهم: أنا مسؤول عن وزارة الداخلية ومسؤول عن سير الإدارة في وزارة الداخلية.

الرئيس: ألم يقتل إثنان داخل الصحن الشريف؟

المتهم: القتل أو الحوادث المؤسفة التي وقعت في الحي و النجف كما بيّنت السلطات القضائية قامت بإجراء التعقيبات القانونية.

الرئيس: على الأقل لو صحيح أنك مسلم ومؤمن باللّه أن تحتج على هذه الأعمال؟

المتهم: أحتججت ومدير الشرطة والمعاون الموجود هناك تم فصله على يدي.

الرئيس: لماذا لم تجذبك قدسية النجف بل جذبتك الشركة الأجنبية؟

المتهم: سيدي أي شركة أجنبية؟

الرئيس: شركة النفط في البصرة.

المتهم: أقدس أنا قدسية النجف.

الرئيس: وتيسو (ضحك) تبيّن أن أحد أفراد الشرطة السرية فتح النار على المتظاهرين في النجف بقصد إحداث الفتنة بين الجيش والشعب

فلماذا طلبت غلق القضية وعدم إحالته الى المجلس العرفي آنذاك. هل هذا كذب أيضاً؟

المتهم: غلق القضية حسب قانون من صلاحية الديوان الموجود في مديرية الشرطة العامة وليس من إختصاص وزير الداخلية.

الرئيس: إذن لم تطلب أنت؟

المتهم: أبـــدا.

الرئيس: أبـــدا؟

المتهم: أبـــدا.

الرئيس: والشاهد الزعيم المتقاعد صالح زكي مصلح الذي نعرفه جيدا من الضباط الصادقين.

المتهم: مع إحترامي الى شخصه بيّنت جوابي على إفادته في حين إدلائه لإفادته.

الرئيس: والآن ماذا تقول؟

المتهم: أقول أن غلق القضايا وعدم إجراء التعقيبات القانونية ليس من صلاحية وزير الداخلية وإنما من صلاحية الديوان في مقر مديرية الشرطة العامة حسب قانون الشرطة وإنضباطها.

الرئيس: ماهي أسباب إستخدامك (ماكنتوش) كخبير في مديرية الشرطة العامة؟ الخبير البريطاني ماكنتوش الا تعرفه؟

المتهم: الشرطة كباقي دوائر الحكومة تحتاج الى إصلاحات، موضوع الشرطة أصبح موضوعا في مجلس الوزراء وتقدير الإستعانة بخبير لتنظيم الشرطة من الناحية التدريبية والمسلكية وتقرر مفاتحة وزارة الخارجية لأيجاد شخص لهذه الوظيفة، وتم الإختيار على هذا الشخص وعندما أتى، الشيء الوحيد الذي صدر مني تعليمات أن هذا الشخص خبير

في الشرطة يتلقى أوامره مباشرة من مدير الشرطة العام.

الرئيس: خبير بأي شيء؟

المتهم: في الأمور المسلكية والإنضباطية.

الرئيس: وقمع المظاهرات؟

المتهم: الأمور المسلكية والإنضباطية وأنا لم أدخل في تفاصيل واجباته والتعليمات التي صدرت مني ومن مدير الشرطة في وزارة الداخلية، إن هذا الشخص يعمل تحت أمرة مدير الشرطة العام ويتلقى الأوامر منه بموجب تعليمات الدائرة.

الرئيس: ولكن بعدئذ كان إختصاصه بقمع المظاهرات؟

المتهم: قمع المظاهرات في بعض الحالات إذا كانت المظاهرات غير مجازة أو مخلة بالأمن من صميم واجبات الشرطة.

الرئيس: السؤال عن ماكنتوش؟

المتهم: أنا بينت لك، ماكنتوش، مجلس الوزراء قرر إستخدامه.

الرئيس: من أين جلبتموه؟

المتهم: وزارة الخارجية فاتحت السفارة العراقية في لندن والسفارة أختارت هذا الشخص.

الرئيس: أظن أنه كان في (هونك كونك)؟

المتهم: أنا لاأعرف ماضيه، وتم أختياره مثل باقي الخبراء الموجودين في دوائر الحكومة الموجودين في الزراعة والصحة وجميع دوائر الدولة.

الرئيس: وهل من الإسلامية والإيمان بالله الإستعانة بخبير بيريطاني إستعماري شرس هل هذا من الإسلامية والإيمان بالله؟

المتهم: ألم تسير جميع دوائر الدولة العراقية منذ تأسيسها حتى لآن على

إستخدام الأجانب كخبراء في الدوائر؟

الرئيس: وهذا هو ما يجعلنا نحاكمكم. ولماذا إذن حدثت ثورة ١٤ تموز (يوليو) العظمى (تصفيق) هل كانت مطاليب المتظاهرين في بغداد تهدد الأمن العام أم كانت للتعبير عن شعورهم تجاه العدوان الثلاثي الغاشم على شقيقتنا الكبرى مصر العظمى.

المتهم: لم يراجعني أحد من المتظاهرين حتى أعرف نوع مطاليبهم وأقدرها.

الرئيس: ألم يكن الشعب المصري شقيقا للشعب العراقي ولايزال؟

المتهم: لايزال شقيقا.

الرئيس: لماذا أنت؟

المتهم: ماذا حدث.

الرئيس: لماذا لم تعترض على حوادث القتل التي وقعت بعد العدوان الثلاثي الغاشم على الشعب المصري الشقيق المناضل، وقد كان عبد الجبار فهمي متصرف بغداد يتحرك بكل الإجراءات التي يتخذها ضد المتظاهرين بتطبيقه خطة أمن بغداد، التي وضعت بأمرك؟

المتهم: كل حادثة جريمة التي كانت تقع في بغداد وفي غير بغداد السلطة القضائية وحاكم التحقيق حالاً يباشر بإجراء التحقيقات القانونية ويتخذ الإجراءات المقتضية بشأنها. لم يكن من واجبي أن أتدخل في مفردات القضايا وتعقيبها بشأنها السلطات المتفرعة في دوائر الحكومة، كل دائرة لها إختصاصها وصلاحياتها.

الرئيس: ماهي أسباب إستباحة مدينة الحي الباسلة؟

المتهم: المتهم: أي إستباحة؟

الرئيس: أما سمعت الشاهد بالأمس؟

المتهم: سمعت الشاهد، شاهدا وشاهدا ولكن موقفي في قضية الحي لو

الإنصاف يسوق المسؤولين الى إجراء شيء من التحقيقات لرأوا أني منذ ثلاث سنوات في جدال مستمر مع شيوخ الحي على حساب أهالي الحي.

الرئيس: كيف نور المحكمة؟

المتهم: الشاهد أمس ذكر قضية الأراضي، أنهم يحتاجون الى مقبرة والى أراضي لإنشاء بيوت هناك فأنا منذ سنة ١٩٥٥ إضبارات وزارة الداخلية موجودة، المتصرفون الذين تولوا الإدارة عبد الحليم السنوي، إسماعيل حقي رسول، وحسن الطالباني يمكنكم جلبهم الى هذه المحكمة لمعرفة فيما إذا خلال هذه الثلاث سنين الأخيرة أنا في جدال مستمر مع عبدالله الياسين على حساب أهالي الحي أم لا؟ هذا جوابي ولكن شخص يأتي يلفق يقول كما يشاء، أنا لست مسؤولا عما يقول، والحقيقة يجب أن تظهر، أرجوك الإستشهاد بأحد من هؤلاء، أرجوك الإستشهاد بأحد من وجوه الحي، أرجوك الإستشهاد بأحد من غير هذا الشاهد.

الرئيس: لماذا لم تطلبهم؟

المتهم: أترك لك الأختيار من أهل الحي أنتخب شخص أو شخصين من أهل الحي، أنتخب متصرف أو متصرفين، أنتخب أحد الوزراء الذين كانوا يعرفوا مدى إهتمامي بأمور سكان الحي ومدافعتهم ضد الظلم والطغيان أم لا؟

الرئيس: طلبنا منك إحضار شهود دفاع أم لا؟ لماذا لم تطلب أمس؟

المتهم: على كل حال لم أطلب والآن أيضاً لا أطلب.

الرئيس: على نفسها جنت براقش.[٣٨]

---

(٣٨) المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) – المرجع السابق ص ٢١٩–٢٣١.

قرار الحكم والإدانة

محضر الجلسة الرابعة والسبعون للمحكمة العليا الخاصة

اليوم ٤شباط (فبروري) ١٩٥٩ والساعة هي العاشرة والنصف صباحاً وقد عادت المحكمة الى الإنعقاد لإصدار الأحكام على كل من المتهمين رفيق توفيق وبهجت العطية وعبد الجبار فهمي وسعيد قَزّاز وعباس علي غالب وعبدالرحمن حمود السامرائي.

وقد أفتتح الرئيس العقيد فاضل عباس المهداوي الجلسة بأسم الله وبأسم الشعب.

الرئيس: المتهم سعيد قَزّاز.

(نودي على المتهم سعيد قَزّاز مع المتهمين الآخرين فأدخلوا القاعة وأدخلوا قفص الأتهام)

الرئيس: يتفضل الرئيس إبراهيم عباس اللامي لقراءة قرار التجريم.

(قرار التجريم)

بأسم الشعب العراقي

تشكلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة ببغداد في يوم ١٩٥٩/٢/٤ برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد فتاح سعيد الشالي والمقدم شاكر محمود السلام والمقدم حسين خضر الدوري والرئيس الأول إبراهيم عباس اللآمي، وأصدرت بأسم الشعب قرارها الآتي:

الإحالة: أحيل المتهم سعيد قَزّاز الى محكمتنا بموجب أمر الإحالة المرقم ١١١ والمؤرخ ١٩٥٨/١١/٦ الصادر من القائد العام للقوات المسلحة ليحاكم بموجب الفقرة (٣) من المادة (٢١٤) من ق.ع.ب والفقرتين د، هـ من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين وأحتفظت القضية برقم ١٩٥٨/٧٠.

كما أحيل المتهم المذكور الى محكمتنا بموجب أمر الأحالة المرقم ١١٨ والمؤرخ ١٩٥٨/١١/٢١ الصادر من القائد العام للقوات المسلحة ليحاكم بموجب الفقره (هـ) من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين وأحتفظت القضية برقم ١٩٥٨/٧٣.

ونظراً لترابط القضيتين وعلاقتهما بمتهم واحد، فقد قررت المحكمة توحيدها وجعلها برقم ١٩٥٨/٧٠.

خلاصة القضية:

أشغل المتهم سعيد قَزّاز وزارة الداخلية منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣ وظلَّ يتقلد هذا المنصب مدة خمس سنوات، وفي هذه الفترة كان الشعب العراقي النبيل يرزح تحت أعباء القوانين التعسفية والمراسم الجائرة بعد أن فقد كل مقومات الحرية، فقد ألغيت الأحزاب وقيدت الصحافة وكثر الجواسيس وشرد الأحرار وأسقطت الجنسية عنهم وابعدوا خارج العراق وربط العراق بالأحلاف الغربية، ضد أرادة الشعب وبدون عرض ذلك على المجالس النيابية المزيفة، وعندما أراد الشعب أن يرفع رأسه ويعبر عن رأيه المكبوت قام بمظاهرات في شتى أنحاء البلاد ليطالب بحقه في الحياة، سلطت حكومات العهد البائد قواتها الإجرامية على إزهاق تلك الأنفاس وكان للمتهم (كوزير داخلية) النصيب الأكبر في ذلك، فقد أمر بفتح النار على عمال نفط البصرة، المطالبين بأبسط الحقوق فوقع القتلى والجرحى نتيجة لذلك.

كما أمر بفتح النار على المتظاهرين عند العدوان الثلاثي الأثيم على الشقيقة مصر سنة ١٩٥٦ فسقط القتلى والجرحى وتم دفن الموتى ليلا سرّا خوفاً من غضب الشعب. وحدثت على عهده مجزرة الكوت والحي والأحكام الجائرة الصادرة على أبناء الشعب الأحرار. ولقد كان المتهم المذكور عونا من أعوان الإستعمار وذنبا من أذنابه يتفانى في خدمة المستعمرين، فزور الإنتخابات وتعسف في إسقاط الجنسية ضمانا لإسكات صوت الشعب المتوثب.

إجراءات المحكمة:

أستمعت المحكمة الى مطالعة هيئة الإدعاء العام ثم سألت المتهم عما يقول بصدد الإتهام الموجه اليه فأجاب أنه بريء.

أستمعت المحكمة الى شهادة كل من عزيز شريف وتوفيق منير وكامل قزانجي وفاضل بابان ونعيم ممتاز وجاسم مخلص وميخائيل نعوم وعبدالجبار فهمي وسلطان أمين ومحمد عبد العزيز وشاكر العاني وبهية مصطفى وعارف إسماعيل وديوالي الدوسكي وباقر كمال الدين وصالح زكي المصلح وعبد الرزاق رجيب ومحمد حسن صادق وداود الأورفلي وصالح علي وإبراهيم القاضي وحمدان حسن العلي وهاشم سيد طعمة وكرم علش ومحسن الحاج هويش ونظيمة رشيد وهبي ورحيم علي وأستأنست بشهادات ٤٦ شاهدا لم تجد المحكمة لديها متسعاً من الوقت للإستماع الى شهاداتهم. ثم أستمعت المحكمة الى إفادة المتهم وناقشته حول التهم المسندة إليه ثم أستمعت الى دفاع وكيل المتهم وقررت ختام المرافعة.

النتيجة:

ظهر لمحكمتنا من مجموع الشهادات والمستمسكات وإفادة المتهم بخصوص كل تهمة على إنفراد مايلي:

أولا: بخصوص إسقاط الجنسية

تبين لمحكمتنا من شهادات الأساتذة عزيز شريف وتوفيق منير وكامل قزانجي والشاهدة بهية مصطفى، أن حكومة الخائن نوري السعيد مهدت السبيل لعقد حلف بغداد بإصدار المراسيم التعسفية منها مرسوم إسقاط الجنسية وألغت الأحزاب والجمعيات والصحف. وكان المتهم المذكور بوصفه وزيرا للداخلية قد ساهم بوضع تلك المراسيم ونفذ الإجراءات التعسفية المبنية عليها وأسقط الجنسية عن الأساتذة الثلاثة وخالف بذلك نصوص المرسوم

المذكور فسلم كلا من توفيق منير وكامل قزانجي الى السلطات التركية مكبلين بالحديد وتم اعتقالهما هناك لمدة ثلاث سنوات من دون أن يفسح المجال لهما لإختيار الوطن الذي يريدان الإقامة فيه كما نصّت عليه مواد المرسوم المذكور.

كما إسقاط الجنسية عن عزيز شريف كان بشكل تعسفي حيث لم يتحقق المتهم كون المومأ اليه قد دخل في خدمة دولة أجنبية. وإسقط الجنسية عن بهية مصطفى بعد تعذيبها وأبعادها الى أيران مع أطفالها الصغار، كما كان يفرض على المحكومين برقابة الشرطة أن يقيموا بمحل معين مزوراً إرادتهم بأن الطلب قد وقع منهم بإختيار نقرة السلمان وبدرة وعين التمر والجبايش، وبذلك فقد خالف أحكام المادة ٢٨ من ق.ع.ب ذلك القانون الذي وضعه المستعمر وبذلك فقد تعسف أكثر من المستعمر نفسه ضد أبناء الشعب.

وقد ربط المتهم إدارة السجون بوزارة الداخلية وبذلك هيمن هيمنة تامة على الإجراءات القاسية ضد المواطنين الأحرار وتمكن أن يفرض التعذيب عليهم لكي يفقدهم القدرة على التعبير عن إرادتهم الحرة. فالمرسوم هذا والمراسيم الأخرى كانت مخالفة بل إنتهاكا للقانون الأساسي الذي كفل للمواطن حرية الرأي والتفكير والتملك والإنتخاب والى غير ذلك من الحقوق.

ويعترف المتهم المذكور بمسئوليته ويقول أن شأنه كالوزراء الآخرين الذين ساهموا بوضع المراسيم المذكورة بل أن مسئوليته كبيرة نظراً لتنفيذه واتخاذه الإجراءات الواردة في تلك المراسيم الجائرة. وبذلك فقد حصلت القناعة لدى محكمتنا من انطباق الفقرة (هـ) من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين عليه فقررت تجريمه بموجبها.

ثانيا: بخصوص تزوير الانتخابات

لقد حصل الإجماع على أن الانتخابات في العهد الملكي كانت تزيف ولم تكن تعبر عن إرادة الأمة بالشكل الصحيح المنصوص عليه في القانون الأساس.

وكانت حكومات العهد البائد تتظاهر في بعض الأحيان بأن لا دخل لها في الإنتخابات وذلك للتضليل والخداع وتستعمل أخس الوسائل كالضغط والإرهاب والتوقيف والإبعاد في سبيل إخراج النواب المزيفين ليكونوا عونا للحكومات البائدة في سن القوانين الجائرة. وقد ظهر تزييف الإنتخابات بشكلها الفاضح عندما أجريت للمرة الأخيرة في نيسان (أبريل) ١٩٥٨ لإقرار الإتحاد الهاشمي المزيف لذلك فقد نال النيابة ٨٥٪ من النواب بالتزكية، إذ كانت الإيعازات للمتصرفين والإداريين الآخرين بوجوب فوز مرشحي الحكومة بالنيابة فقط، وقد أوضح الشاهد فاضل بابان بصفته متصرف لواء الحلة سابقا مدى تدخل المتهم في إنتخابات اللواء المذكور وإيعازه له بأنه لايعترف بفوز النواب السابقين ويمانع بفوز النواب الجدد إلا واحدا منهم. وأوضح الشاهد نعيم ممتاز بصفته متصرفا للواء ديالى سابقا أن المتهم قد أستدعاه شخصيا الى بغداد وزوده بتعليماته حول النواب الواجب فوزهم بالإنتخابات وقد تمت كما أراد المتهم، وأوضح الشاهد ميخائيل نعوم أنه واجه المتهم عندما رشح للنيابة وأن المتهم أعلمه رغبة رئيس الوزراء الخائن نوري السعيد هي فوز النواب السابقين ولايريد نوابا جددا . هذا بالإضافة الى القرائن الكثيرة لدى المحكمة منها مقاطعة الشعب للإنتخابات لعدم ثقة الشعب في حكومته دليل على تزوير إرادة الشعب. لذلك حصلت القناعة لدى محكمتنا بأن المتهم المذكور قد تدخل في الإنتخابات وساعد على تزويرها لصالح فئة معينة تخدم وتنفذ أوامر الحكومات في العهد البائد وبذلك فقد تحققت إنطباق الفقرة (د) من المادة (٢) من قانون معاقبة المتآمرين فقررت المحكمة تجريمه بموجبها.

ثالثا: بخصوص المظاهرات

– مظاهرات بغداد سنة ١٩٥٦ _ عندما كانت حكومة الخائن نوري السعيد قد بيّتت النيّة على عقد حلف بغداد وربط العراق بعجلة الإستعمار البغيض

فـألغت الأحـزاب، وعطلت الصـحف وقـيّـدت الحـريات وأصـدرت المراسـيم التـعسـفـيـة، شـعـر المتـهم كـوزير للداخليـة سنة ١٩٥٣ بضـرورة وضـع خطة للمحـافظة على أمن بغداد كما يزعم، والحقيقـة هـي المحافظة على الأوضاع الفاسـدة التي أوجدوها بحكم إجراءاتهم الكيفية. لذلك بناء على طلب المتـهم جرى تعيين ممثلين من وزارة الدفاع وآخرين من مديرية الشرطة العامة لوضع خطـة أمن بغـداد لإتخـاذ الإجـراءات الكفـيلة لإسكات صـوت الشـعـب وعـدم إعطائه المجال للتعبير عن مشاعره. وكانت هذه الخطة على مراحل تتضمن جمع المعلومـات وتفريق المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع وإستعمـال النار ضد الدفاع الشرعي والإستعانة بالجيش كآخر حل لوقف وتفريق التظاهر.

وقـد وضـعـت خطط أمن مماثلة للألوية وبالأخص الكبـيـرة منـهـا كـالموصل والبـصرة، وان هـذه الخطة غيـر المشـروعة قـد وضـعت إسـتنـادا الى مرسـوم التظاهر والتجمعات المخـالف للقانون الأسـاس، وقد صادق المتـهم المذكور على الخطة المذكورة بصفته وزيرا للداخلية ، وقد سـاهـم في وضـع الخطة المذكورة الخبيـر البريطاني (ماكنتوش) الذي أستخدم لهذه الغايــة من المستعمرات البـريطانيـة. وعند حصـول العـدوان الثـلاثي الأثيم على الشـقـيقـة مـصـر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ حدثت مظاهرات في بغداد للتعبير عن المشاعر تجاه قطر عربي شقيق.

فـأمر المتـهم تطبيق خطة أمن بغداد العاصمة، وأنتقل عبد الجبار فـهمي متصرف لواء بغداد الى شرطة السراي وأخذ يدير المعركة تجاه الشعب من غرفـة العمليات ويتصل بـالصغيرة والكبيرة (على حد تعبير المتصرف المذكور) بالمتـهم وغـيـره بتطورات الموقف وبالنظر لما أطلعت عليـه المحكمـة من الأدلة الثـابتـة من تسليح أفـراد الشـرطة العلنيـة والسـرية وإيجـاد وسـيلة الدفـاع الشـرعي المزعوم وسـقـوط القـتلى والجرحى بذلك وعدم إعـتراض المتـهم على الإجراءات التعسـفية وموافقتـه سلفا عليـها بنتيـجة ما ولدته خطة الأمن هذه

يعتبر والحالة هذه مسؤولا عن النتائج المتوقعة والمترتبة على الخطة المذكورة. خصوصا وأن المومأ اليه عرف بدفن القتلى سرا تحت جنح الظلام كي يتقي غضب الشعب حسب شهادة عبدالجبار فهمي وسلطان أمين.

وفضلاً عن ذلك ظل يواصل مساعيه لتسليح الشرطة فعقد إتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية بتأريخ ١٩٥٧/٥/٢٠ لتكون قادرة على إسكات صوت الشعب.

ب- مظاهرات النجف ١٩٥٦

وعلى أثر العدوان الأثيم المنوه عنه حدثت بعض المظاهرات في النجف الأشرف فأوضح الشهود باقر كمال الدين حاكم التحقيق آنذاك والزعيم المتقاعد صالح زكي المصلح قائد القوات آنذاك ومحمد حسن صادق القائممقام آنذاك وعبد الرزاق رجب مدير متوسطة الخورنق، بأن الشرطة قد فتحت النار على طلاب متوسطة السدير العزل وقتلت الشهيد (أحمد علي الدجيلي) قرب سياج المدرسة وجرحت آخرين ثم أحاطت الشرطة بمتوسطة الخورنق المقفلة بابها فأقتحمت المدرسة بعد كسر قفلها وفتحت النار على الطلاب فقتلت الشهيد (عبد الحسين آل شيخ راضي) قتلة فضيعة تدل على قسوة ووحشية القاتلين وجرحت الكثيرين.

وعلى الرغم من هذه الوحشية المتناهية لم يحرك المتهم ساكنا لإتخاذ الإجراءات الكفيلة بحق المجرمين بل ولم يستطع حاكم التحقيق القيام بواجبه المطلوب بل أكتفت وزارة الداخلية وعلى رأسها المتهم بنقل المسؤولين الى أماكن آخرى. وأوضح الزعيم المتقاعد صالح زكي المصلح كيف أن المتهم قد تدخل بإلحاح بقضية الشرطي السري الذي فتح النار على المتظاهرين عندما جاء الجيش وأعلمه أن إتخاذ الإجراءات بحق الشرطة يفقد الحكومة إعتمادها عليهم. مما يدل دلالة واضحة على صحة مؤازرته وتأييده للوحشية والفظاعة التي تمت بها تلك الجرائم النكراء.

ج- مجزرة الحي

عرفت الحي ببطولتها النادرة ومواقفها المجيدة شأنها في ذلك شأن المدن العراقية الأخرى المناضلة، وقد تعرضت في أوقات متفاوتة للبطش والتنكيل، نظرا لتحكم الإقطاع وسيطرته عليها سيطرة تامة، ففي سنة ١٩٥٤ تعرضت لهجمات الإقطاعيين وفتحت النار على الأهالي العزل الآمنين فسقط القتلى والجرحى في ميدان الشرف والكفاح، كما تعرضت المدينة الباسلة الى الوحشية القاسية أثناء مؤازرتها للشقيقة مصر بعد وقوع العدوان الثلاثي عليها ١٩٥٦ فسقط كثير من القتلى والجرحى وكانت خاتمة تلك المآسي محاكمات صورية أدت الى إعدام البطلين الشهيدين علي الشيخ حمود وعطا الدباس. وكانت تلك المآسي المروعة تجري تحت سمع وبصر وموافقة المتهم سعيد قَزّاز بصفته وزيرا للداخلية مساندا بذلك الإقطاع والعهد البائد والمستعمر.

د- إضراب عمال نفط البصرة

تعسفت شركة نفط البصرة في موقفها الإستعماري نحو العمال مما أدى الى إضرابهم سنة ١٩٥٣ وقد حضر وزير الشؤون الاجتماعية الى البصرة وأستمع الى مطاليبهم وسعى إلى تلبيتها قدر الإمكان. ولم تستجب الشركة الى تلك المطاليب بل عمد أحد موظفيها المدعو (موني) الى إطلاق النار على أحد العمال من بندقية الصيد، وسيق الى محكمة الجزاء نتيجة ذلك. كما أوضح ذلك الشاهد الحاكم داود الأورفلي، فحضر بعد ذلك المتهم سعيد قَزّاز البصرة قاصدا فض الإضراب فجمع مدير الشرطة مع المعاونين في الساعة الخامسة من مساء يوم ١٩٥٣/١٢/١٤ وبلّغهم بوجوب إنهاء الإضراب بالقوة كما جاء بشهادة مدير الشرطة محمد عبد العزيز والمعاون إبراهيم القاضي ورفض المتهم الإستماع الى مطاليب الوفد المنتدب عن عمال الشركة.

لذلك في صباح يوم ١٩٥٣/١٢/١٥ تم إستدعاء القوة البالغ عددها ٩٨ شرطيا مع سيارتين مسلحتين بكامل أعتدتها وسلاحها وأحاطت القوة الشركة وبالأخص أبوابها الخمسة، فجرى تفريق بعض العمال وإلقاء القبض على قسم منهم ولما توالت جموعهم في نحو الساعة التاسعة فتحت الشرطة النار عليهم مما أدى الى سقوط الجرحى في الأوحال وقد توفي من جراء ذلك الشهيد (عبد الرضا دهش) وأصيب الآخرون بجراح منهم فالح جواد ودنيف جباره المستمعة شهادتاهما في التحقيق والعامل حسن حمدان وشهد البعض بأن بعض الجرحى كانوا سبعة أشخاص كما شهد البعض بأن (أم جبار) قتلت بهذه الحادثة بالذات، وشهد البعض بأن المتهم سعيد قَزّاز قد حضر الحادثة المذكورة.

ولدى الرجوع الى تقرير المعاون إبراهيم القاضي الذي رفعه الى مدير شرطة البصرة المرقم (فوق العادة) والمؤرخ ١٩٥٣/١٢/١٥ عن الحوادث المذكورة، نجد في مستهله مايلي:

(إشارة الى أمر وزير الداخلية في الإجتماع المنعقد في الساعة الخامسة من مساء يوم ١٩٥٣/١٢/١٤ والذي أمر فيه بتفريق أي تجمهر يزيد على خمسة أشخاص بكافة الوسائل (القانونية) ولايغرب عن البال أن هذا التقرير قد رفع في العهد البائد و أبان سطوة وجبروت سعيد قَزّاز مما يدل:

أولا- على وجود أمر بالتفريق. ثانيا - أن التفريق بكافة الوسائل سواء كانت قانونية أو غير قانونية، بأن المتهم نفسه رفض الإستجابة الى مطاليب الوفد ورفض الضغط على الشركة لتلبية تلك المطاليب العادلة بالإضافة الى كونه من عملاء الإستعمار مما يفند قوله بلجوئه الى تفريق المتظاهرين بالطرق المشروعة. ثالثا - أن أستعمال القوة ووقوع الجرحى يكذّب هذه العبارة (أي الوسائل القانونية) فما قيمة الأقوال إذا كانت تناقضها الأفعال. رابعا - أن الشرطة تريد أن تضفي على أعمالها الطابع القانوني مستندة في ذلك الى

مرسوم التجمعات ذلك المرسوم المخالف للقانون الأساس. خامسا - إن تلطيف أفراد الشرطة من قبل المتهم ومكافأته لهم ب(٢٥ دينار) لشراء فواكه لهم واستحسانه العزم في تفريق المتظاهرين كما جاء في آخر تقرير المعاون المذكور يؤيد تصميم المتهم سلفا على تفريق المتظاهرين بالقوة، مع العلم أن المتظاهرين لم يحملوا السلاح كما جاء في تقرير المفوض حميد شلال المؤرخ ١٥/١٢/١٩٥٣. سادسا - لم تتخذ أية أجراءات قانونية ضد الشرطة مما يدل على رضائه عليهم.

وحيث أن جريمة القتل الواقعة على الشهيد عبد الرضا دهش قد أقترنت بجرائم الشروع في القتل ضد العمال الآخرين لذلك فقد تحققت أركان الفقرة (٣) من المادة (٢١٤) من قانون العقوبات البغدادي بحقه فقررت المحكمة تجريمه بموجبها.

وصدر القرار بإتفاق الآراء وأفهم علنـــــا.

المقدم	العقيد	العقيد
شاكر محمود السلام	فتاح سعيد الشالي	فاضل عباس المهداوي
عضو	عضو	الرئيس
الرئيس الأول	المقدم	
إبراهيم عباس اللامي	حسين خضر الدوري	
عضو	عضو	

قرار الحكم(٣٩)

تشكلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة ببغداد في يوم ١٩٥٩/٢/٤ برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد فتاح سعيد الشالي والمقدم شاكر محمود السلام والمقدم حسين خضر الدوري والرئيس الأول إبراهيم عباس اللامي وأصدرت بأسم الشعب حكمها الآي:

حكمت المحكمة على المجرم سعيد قَزّاز

أولا: بالإعدام شنقا حتى الموت وفق الفقرة (٣) من المادة ٢١٤ من ق.ع.ب.

ثانيا: بالحبس الشديد لمدة عشر سنوات وفق الفقرة (ب) من المادة الرابعة من قانون معاقبة المتآمرين وبدلالة الفقرة (هـ) من المادة الثانية من القانون المذكور.

ثالثا: بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات وفق الفقرة (ب) من المادة الرابعة من قانون معاقبة المتآمرين وبدلالة الفقرة (د) من المادة الثانية من القانون المذكور.

رابعا: تنفيذ العقوبات بالتداخل حسب أحكام المادة (٣٤) من قانون العقوبات البغدادي وإعتباراً من تأريخ توقيفه المصادف ١٩٥٨/٧/١٥.

وحكمت عليه أيضاً بالعقوبات التبعية التالية وذلك بحرمانه لمدة عشر سنوات وفق أحكام المادة (٥) من قانون معاقبة المتآمرين:

١- من عضوية مجلس الأمة.

٢- من عضوية مجالس الأمانة والبلديات والمجالس الإدارية.

(٣٩) نقل قرار التجريم وقرار الحكم من محاضر المحكمة _ الجزء العاشر من ص ٤٠٣٢ _ ٤٠٣٩.

٣- من التوظف في الدوائر والشركات والمؤسسات والمصارف.

٤- من الإنتماء الى الأحزاب.

٥- من ممارسة الصحافة.

صدر القرار باتفاق الآراء وأفهم علنا.

المقدم	العقيد	العقيد
شاكر محمود السلام	فتاح سعيد الشالي	فاضل عباس المهداوي
عضــو	عضــو	الرئيـــس
الرئيس الأول	المقدم	
إبراهيم عباس اللامي	حسين خضر الدوري	
عضــو	عضــو	

٢- المناقشة القضائية

حيث أن حكم المحكمة الخاصة الصادر بتأريخ ١٩٥٩/٢/٤ تضمن في الفقرة أولاً منه الحكم على سعيد قَزّاز بالإعدام شنقاً حتى الموت مما يستوجب إستحصال موافقة القائد العام للقوات المسلحة لتنفيذ قرار الإعدام بإعتباره يمثل أعلى سلطة في البلاد، وحيث أن هذا القرار قطعي غير قابل للطعن تمييزاً أمام أية جهة، حيث أن القرارات الصادرة من هذه المحكمة لاتخضع لطرق الطعن التي نظّمها قانون أصول المحاكمات الجزائية البغدادي خلافا للقانون والدستور، وتعتبر القرارات والأحكام الصادرة باتة وقابلة للتنفيذ حال صدورها من المحكمة العسكرية العليا الخاصة بوزارة الدفاع، وحيث أن الحكم الصادر بحق سعيد قَزّاز يقضي بالإعدام شنقا حتى الموت، فقد صادق عبد الكريم قاسم بصفته القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس الوزراء على تنفيذ القرار، ومن الجدير بالذكر أن موافقة الزعيم عبد الكريم قاسم على التنفيذ تمت تحت ضغط وإلحاح شديد من المجموعات

السياسية اليسارية في العراق، فتم تنفيذ حكم الموت بالرجل صبيحة يوم ٢٠/أيلول /١٩٥٩ في سجن بغداد المركزي، ونقل عن طريقة التنفيذ انه تم شنقه بطريقة غير إنسانية، إذ قام المشرفون على تنفيذ الإعدام بقطع الحبل بعد توتره، وقبل أن يلفظ سعيد قَزّاز أنفاسه الأخيرة أعيد شنقه مرة أخرى، وتم نقل جثمانه من قبل ذويه بعد إستلامه من الطب العدلي في بغداد العاصمة، حيث دفن بصمت وهو يرقد الآن في قبر ضمن مقابر مدينة بغداد قرب منطقة باب المعظم.

جرت محاكمة سعيد قَزّاز أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة وهي محكمة إستثنائية لاعلاقة لها بالقضاء العراقي، تشكلت بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لمحاكمة أقطاب العهد الملكي، وما يحيله عليها القائد العام للقوات المسلحة من قضايا تخص متهمين بتهمة التآمر على النظام القائم آنذاك أو ما ارتكبه رموز النظام الملكي من جرائم وأخطاء بحق الشعب العراقي، وتم إعتماد أمر الأحالة الأول بالقضية ١٩٥٨/٧٠ حول محاكمة المتهم سعيد قَزّاز وفق الفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي النافذ، والفقرتين د و هـ من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين، كما تم إعتماد أمر الإحالة الثاني بالقضية ٧٣ /١٩٥٨ حول محاكمة نفس المتهم وفق الفقرة هـ من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين وتم توحيد القضيتين بقضية واحدة حملت الرقم الأول ١٩٥٨/٧٠ وجرت المحاكمة على ضوء ذلك.

إن الجرائم بشكل عام تنقسم من حيث طبيعتها الى جرائم عادية وجرائم سياسية، والجريمة بشكل عام هي ظاهرة إجتماعية وسلوك إنساني يهدد العلاقات الإجتماعية بفعل أو امتناع عن فعل يستوجب العقوبة ويجرمها القانون، والجريمة السياسية هي الجريمة التي ترتكب بباعث سياسي أو تقع على الحقوق العامة أو الفردية أو الجرائم الواقعة على النظام السياسي للدولة والمساس بنظامها أو حقوق الأفراد السياسية فيها، وفيما عدا ذلك تعتبر

الجريمة عادية. إذن الجريمة السياسية عمل سياسي يجرمه القانون وهي صورة للنشاط السياسي للفرد وإستعماله العنف في مواجهة الخصوم، أن الأصل في الجريمة السياسية أن يحصل عدوان على الحقوق السياسية للخصوم ومن المهم إن تُبيّن المحكمة الباعث أو الدافع في هذه الجريمة لأهميته في معيار تحديد نوعها وموضوعها، وعلى هذا الأساس أوجب القانون على المحكمة أن تبيّن كون الجريمة التي تتم محاكمة المتهم سعيد قَزّاز سياسية في قرار الحكم الصادر منها، ولم تلتفت المحكمة الى هذه النقطة الجوهرية إذ أن الجريمة المسندة الى سعيد قَزّاز وهي وفق الفقرة (٣) من المادة (٢١٤) من قانون العقوبات البغدادي و التي تقابل المادة (٤٠٦ عقوبات) في القانون الحالي وهي جريمة القتل العمد، وأركان الجريمة كما نعلم هما ركنان مادي ومعنوي، فالركن المادي للجريمة هو سلوك إجرامي بإرتكاب فعل جرمه القانون أو الإمتناع عن فعل أمر به القانون، أي كل مايدخل في كيان الجريمة، وله ثلاث عناصر هي السلوك الإجرامي والنتيجة الضارة والعلاقة السببية بين السلوك والنتيجة، أما الركن المعنوي للجريمة فهو توجيه الفاعل إرادته الى إرتكاب الفعل المكون للجريمة هادفاً الى نتيجة الجريمة التي وقعت أو أي نتيجة جرمية أخرى، مع وجود الأهلية في المسؤولية الجزائية، وتقوم المحكمة بناء على ذلك ومن خلال قناعتها بتجريم الفعل المسند الى المتهم إذا وجدت الأدلة الإقناعية التي يستوجبها التجريم، وتصدر حكمها بناء على هذه القناعة التي تكونت لديها من الأدلة المستحصلة في القضية، وهذه الأدلة المستحصلة في دوري التحقيق أو المحاكمة هي إقرار المتهم وشهادة الشهود ومحاضر التحقيق والكشوفات الرسمية الأخرى والتقارير الفنية والقرائن والأدلة الأخرى المقررة قانونا، وفي القضية التحقيقية الأولى المعروضة أمام المحكمة لانجد إقراراً من المتهم سعيد قَزّاز بصحة الوقائع المسندة اليه، وهي جريمة القتل الواقعة على (الشهيد عبد الرضا دهش) التي أقترنت بجرائم الشروع بالقتل ضد العمال الآخرين، وهذه على فرض صحتها

تعتبر من صور تعدد الجرائم الذي يقسم الى قسمين، وهو أما أن يكون صورياً أي معنوياً، أو أن يكون التعدد حقيقي أي مادي، وفي هذه الحال تركز المحكمة على شهادة بعض الشهود، فتناقش شهادة المعاون إبراهيم القاضي في شهادته أمام المحكمة، ففي تقريره المرفوع الى مدير شرطة البصرة بتأريخ ١٩٥٣/١٢/١٥ عن حوادث البصرة، نلاحظ أنه يذكر بالإشارة الى أمر وزير الداخلية المؤرخ في ١٩٥٣/١٢/١٤، المتضمن تفريق أي تجمهر بالوسائل القانونية، فإذا ما حصلت ممارسات وأساليب غير قانونية فأن المتهم غير مسؤول عنها، لأنه أمر تحديدا أن تكون أساليب التفريق وفقا للأساليب القانونية، وطاعة الآمر تقوم على أساس دقيق بالالتزام في نص الأمر الوارد وصلاحية الجهة التي أصدرته، والأمر الصادر من الوزير المختص (وزير الداخلية) سليم وقانوني ويجعل تنفيذ الأمر مبررا بالصورة التي رسمها وأرادها الوزير المختص، والأمر الصادر من سعيد قَزّاز بصفته وزير للداخلية هو أمر صادر من موظف مختص يمنحه القانون حق إصداره، والشخص الذي أصدر الأمر الصادر من السلطة المختصة لايسأل عما أرتكبه غيره إذ لايعتبر طرفا مهما كان في تنفيذ الأمر من أحداث ضرر للآخرين، وأن تنفيذ الواجب كسبب من أسباب الإباحة لايبيح للموظف تنفيذ الأمر من غير الاوامر الواجبة التنفيذ أيضا، أو إن الموظف اعتقد انه مكلف بتنفيذ هذا الأمر، أو انه أخطأ في معرفة واجبه وارتكب العمل بحسن نية، وفي جميع تلك الحالات فإن العمل غير قانوني، وقد ثبت للمحكمة أن سعيد قَزّاز حضر الى البصرة يوم ١٩٥٣/١٢/١٥ لإنهاء حالة الإضراب التي كانت تهدد الأمن العام، وقد أستشهد المتهم بوزير الداخلية (بعد الثورة العقيد احمد محمد يحيى) الذي أصبح حاكما عسكريا للبصرة بعد إعلان الأحكام العرفية والذي بطش بأهالي البصرة في تلك الأحداث، وبرئيس أركان الجيش والحاكم العسكري العام اللواء أحمد صالح العبدي _ الذي كان قد تولى رئاسة المحكمة العسكرية في البصرة أثناء الأحكام العرفية والذي أعطى الأوامر بإطلاق النار على

المتظاهرين من أهالي البصرة في العام ١٩٥٦، ولم تستمع المحكمة الى شهادتيهما، ولم يثبت أن المتهم متسبباً في هذه الحوادث أو تجاوز حدود وظيفته، حيث ان إصدار تلك الأوامر كانت ضمن صلاحياته القانونية أولاً، كما ان القانون يسبغ عليها الحماية ويعترف بها، وكان على الهيئة التحقيقية والمحكمة التركيز على الأشخاص الذين أطلقوا النار والتعمق في التحقيق عمَّن قام فعلا بإعطاء الأمر بإطلاق النار؟ وهل يعتبر قانونياً حسب الأمر الوزاري المبلغ الى الشرطة؟ وعلى هذا الأساس فلا تقع مسؤولية جنائية مباشرة على المتهم، وأن التهمة لاتستند الى مادة قانونية تتوفر فيها أدلة تنطبق على الفعل، أما القول بأن مطالب العمال كانت عادلة أم لا! فهي ليست من إختصاص المتهم الذي كان يتحدد واجبه في الحفاظ على النظام والأمن العام وما يمليه عليه مركز وزير الداخلية، لأنه غير معني بتحقيق مطالب العمال من عدمها وغير مختص في التدقيق بهذا الجانب، أضف لذلك صدور مرسوم التجمعات الواجب التنفيذ. أما قيام الوزير المختص بالأمر بصرف مبلغ ٢٥ دينار لشراء فواكه لأفراد الشرطة وإستحسانه قيامهم بواجبهم، فهو لايشكل جريمة مطلقا، أما عدم إتخاذه الإجراءات القانونية ضد الشرطة فأن مسؤولية ذلك تقع على السلطة المناط بها مراقبة أفعال موظفي الحكومة، الحق العام وليست مسؤولية الوزير المختص.

أما عن حوادث النجف الأشرف والحي وبغداد بعد الإعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، فقد كان سعيد قَزّاز وزيرا للداخلية، شأنه بذلك شأن أي وزير فعال ومؤثر ضمن الأحداث، يحاول التركيز على تطبيق القوانين وتنفيذ سياسة السلطة، وهو يقف على رأس الجهاز التنفيذي، أما مسألة الإنتخابات فلم يثبت قطعاً قيام سعيد قَزّاز بالتزوير شخصياً بالأنتخابات أو التدخل بشكل شخصي والأمر بالتزوير.أما إتهامه بالتدخل والأيعاز الى المسؤولين لفوز مرشح ضد آخر وهذه التهمة إن صحت فلا تشكل جريمة عقوبتها الموت

ولم تصدر المحكمة بها قرارا بالإدانة ومع ذلك فهي تعتبر جريمة سياسية، وقد أمر المشرع بإحلال عقوبة السجن المؤبد محل الإعدام في الجرائم السياسية، وهذا ماصرفت النظر عنه المحكمة العسكرية العليا الخاصة فلم تنظر للقضية على إعتبار أنها سياسية بأي شكل من الأشكال، وحيث انها محكمة خاصة فلا هي محكمة عسكرية ولا هي محكمة مدنية وبذلك أضاعت الطريقين، بل تعاملت مع القضية بشكل عادي وربما بسبب عدم معرفة فريق المحاكمة بهذه الأسس الواجب توفرها في المحاكم الاعتيادية، وعلى هذا الأساس فإن قرار التجريم الصادر من المحكمة يخلو من المنطق الإقناعي وأن الأدلة المتوفرة ضد المتهم غير كافية لإدانته وفق أحكام الفقرة (٣) من المادة (٢١٤) من قانون العقوبات البغدادي، لذا فإن الفقرة الأولى من قرار الحكم الصادر بتأريخ ١٩٥٩/٢/٤ مخالفة للقانون وللأصول وللمنطق، وأنها ألصقت بسعيد قَزّاز تحت تأثير الأنفعال والميل النفسي الى الجانب المضاد لسعيد قَزّاز، حيث إن الهياج الشخصي والإنفعال لكثير من المتضررين من النظام الملكي، وتحت تأثير الشارع العراقي المعادي لرموز النظام الملكي، الذي كان له الأثر الكبير في توجيه المحكمة نحو الإدانة والحكم، وتحت تأثير الهتّافين الذين ليس لهم أية صفة قانونية في المحكمة، ويبدو من تقبل رئيس المحكمة لهم وهم يمارسون هواياتهم في الهتافات وإطلاق الأشعار والشعارات أن لهم تأثيرا آخر، وقد أستعملت كلمات بذيئة وتافهة من المستمعين ضد المتهم داخل قاعة المحكمة ولم يتم منعهم من ذلك، وأفترى المدعي العام بواقعة غير صحيحة وليس لها اساس ضد سعيد قَزّاز، وتمت مقاطعة دفاعه أكثر من مرة، وكانت تشكيلة المحكمة جميعها من أفراد عسكريين شكّلوا محكمة عسكرية تفتقد للفهم القضائي والقانوني المطلوب في الهيئات القضائية، وعلى إعتبار أن جميع أعضائها ورئيسها لم يدرسوا القانون ولا اساليب العمل القضائي، ولم يتعرفوا على نصوص القوانين التي تنظم عمل المحاكم وأصول العمل القضائي المنصوص عليه في قانون المرافعات الجزائية في حينه ،

بإستثناء المدعي العام ماجد محمد أمين الذي كان حقوقيا، ومع وجود القضاء العراقي العادل والنزيه، لا يوجد مايبرر تشكيل المحكمة العسكرية العليا الخاصة بوزارة الدفاع، التي أثبت عملها عدم معرفتها بأبسط القواعد القانونية، حينما قام رئيس المحكمة تحليف المتهم سعيد قَزّاز أكثر من مرة والمتهم لايمكن تحليفه بأي شكل من الأشكال، وحينما لم تستمع المحكمة لشهادات ٤٦ شاهد لم تجد لديها متسعاً من الوقت لتستمع الى شهاداتهم حسب زعمها في قضية عقوبتها الإعدام، إضافة الى دفاع وكيل المتهم الذي أنتدبته المحكمة للدفاع عنه (المحامي صلاح الدين محمود) الذي يقول أن المتهم أستجار به فاَجره وأنه أضطر مكرها الى الدفاع عن المتهم وأمثاله، وانه لن يطلب البراءة أو الرأفة لسعيد قَزّاز بإعتباره مؤتمنا على حياته وفق نصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية ومايمليه عليه الضمير وأخلاق المهنة!! إضافة الى النقد الذي وجهته جريدة (إتحاد الشعب) الناطقة بأسم الحزب الشيوعي العراقي بعددها المرقم ١٩٠ في ١٩٥٩/٩/٤ حول الهتافات داخل المحكمة و التي نفت علاقة الحزب بها، ورغم ورود جواب من كافة مديريات الشرطة في الألوية العراقية تنفي وجود أوامر أو برقيات من وزير الداخلية سعيد قَزّاز تقضي بإستعمال الرصاص أو العنف في التصدي للمظاهرات، وعلى هذا الأساس فأن الأسس التي أرتكز عليها قرار الحكم الخاص بسعيد قَزّاز غير قانونية ولاتصلح للإدانة، ويمكننا القول بأن سعيد قَزّاز تمت إدانته بتهم باطلة مما يقتضي النظر بعين الإعتبار لإعادة محاكمته وإصدار القرار القضائي العادل بما يتناسب مع التهم الحقيقية في القضية مع أننا لا ننفي تحمله جزء من مسؤولية الأفعال حينها ولكن لا يمكن تحميله لوحده أخطاء الحكم الملكي وما تم إرتكابه من جرائم كلها، فقد كان سعيد قَزّاز جزء من النظام الملكي لكنه لم يكن النظام لوحده، بالوقت الذي تم تحميله وزر أعمال وجرائم النظام الملكي كلها.

يقول الأستاذ المحامي عبد القادر الدبوني أن محكمة المهداوي لم تكن محكمة بالمفهوم القضائي وأنها أنتهت الى مأساة قضائية خرقت فيها موازين التقاضي وأعراف المحاكمات حتى يومها ذاك، والقضية ضد سعيد قَزّاز كانت (على مايعتقد الدبوني) ملفقة ومجسمة ومقصود بها ضرب أركان العهد المباد ممن كانت لهم مواقف صارمة مع الشيوعيين في العراق، وأنه يرى كمحام عمل في القضاء والتطبيق القانوني أكثر من ٤٥ سنة متوالية وفي كافة مجالات التعامل القضائي، أن قرار التجريم كان واهياً وقرار الحكم كان جائرا ونزاهة المحكمة معدومة والعدالة غائبة عنها كلية منذ البداية حتى الختام .[٤٠]

يقول الأستاذ المحامي محمود الجلبي (من محاميي الموصل) أن سعيد قَزّاز تحدى محكمة المهداوي (الهزيلة!!)، معتزاً بنفسه مدافعاً عن كرامته، مؤمنا بالله وبالمصير.[٤١]

ومما يؤكد تعسف المحكمة وعدم عدالة القرار، عدم إلتفات المحكمة الى جميع أسباب الرأفة، فالمتهم كان قد خدم الوظيفة العامة أكثر من ثلاثة وثلاثين سنة، إضافة لذلك فهو قد عبر الخمسين من العمر وأنه خدم الوظيفة العامة دون أن يقترف أية مخالفة قانونية أو إنضباطية، وكان موظفا نزيها ولم يسبق إرتكابه جنحة أو جناية، ومما يجعل العدالة غائبة فأن محامي الدفا ع لم يواجه المتهم لتنويره ببعض الحقائق المثارة في المحكمة، وتحول وكيل الدفا ع الى وكيل إتهام ضد المتهم، ونسي القائمون بالمحاكمة مبدأ قضائي أساسي وهو أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته إلاّ أن المحاكمة جرت منذ البداية بشكل غير أصولي وغير حيادي فالمتهم مدان ولم يستطع إثبات براءَته.

ويقول الأستاذ المحامي جرجيس فتح الله: في العام ١٩٥٦ حصلت قتول

(٤٠) لقاء مع الأستاذ المحامي عبد القادر الدبوني في ١٩٩٥/١٢/٩ بالموصل.

(٤١) لقاء مع الأستاذ محمود الجلبي بتأريخ ١٩٩٥/١٠/٢٨ الموصل.

أثر مظاهرات قامت في البصرة وفي ظل الأحكام العرفية وعطلت القوانين وأصبح قائد القوات المرابطة هو المسؤول المباشر بطبيعة الحال. كان أسم هذا القائد (أحمد صالح العبدي) وهو بعينه الحاكم العسكري العام الذي أشغل المنصب منذ فجر الرابع عشر من تموز حتى سقوط حكم قاسم، أستطيع أن أعدد لك أسماء نظائر (للعبدي) كثيرة قلدتهم ثورة ١٤ تموز مناصب هامة لم تكن مسؤوليتهم عن قتلى المظاهرات بأقل من مسؤولية (القَزّاز) بفرض إعتبارها مسؤولية قانونية.(٤٢)

لقد خرج المهداوي عن طوره كثيراً وأخذ يكيل الإهانات لسعيد قَزّاز وينعته بالخائن والسفاح والوزير الدموي، ووصمه بالعار، لقد تهجم رئيس المحكمة المهداوي على سعيد قَزّاز أيما تهجم لكن القَزّاز لم يسكت له فقد ردَّ عليه ووقف وقفة شجاعة في قفص الإتهام وجابه المهداوي بنفس الأسلوب وبمثل عنفه في الأخذ والرد وناقشه بجرأة وشجاعة ولم يظهر عليه الخوف ولم يهبه، لقد عرف عن القَزّاز صلابته وشدّة بأسه عندما كان في السلطة، كما عرف عنه إستخدامه القوة والبطش عندما كان وزيراً للداخلية أبان العهد الملكي أثناء قيام الشيوعيين بمظاهراتهم وإستعماله مختلف وسائل العنف لتشتيت شملهم، فأزداد حقدهم عليه، حتى أستخدموا معه مختلف وسائل التعذيب والأذلال في السجن كما حاول المهداوي إذلاله بالمحكمة فتصدى له في قفص الإتهام يصيح بالمهداوي:

قَزّاز – أياك وأهانتي.. حاكمني ولكنك لن تستطيع إذلالي.. أنني لا أهاب الموت.. قمت بواجبي بوصفي وزيرا للداخلية، أردت أن أضمن حرية العمل للراغبين فيه، والنظام، وقضيت على أعمال الشغب ولو كنت اليوم وزيرا للداخلية لفعلت مافعلت يومذاك فما أنا بنادم على ماكان. وقد أنهى سعيد

(٤٢) محمد حمدي الجعفري / محكمة المهداوي _ مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠ _ ص٧٦-٧٧ .

قَزّاز دفاعه أمام المحكمة بالعبارة المشهورة (وسأصعد الى المشنقة وسوف أرى تحت أقدامي أناساً لايستحقون الحياة). وعلى أثرها وضع في السجن الإنفرادي لمدة طويلة، وقد حاول الكثيرون على دفعه لأن يقدم إعتذاراً الى هيئة المحكمة عن هذه العبارة التي قالها، إلاّ أنه رفض أي شيء من هذا القبيل رغم المحاولات الكثيرة التي بذلت، مما دفع ببعض للأتصال بزوجته وطلبوا منها أن تكتب له رسالة لكي يبدي شيئاً من المرونة ويقدم إعتذاره للمحكمة ويخففوا عنه المعاملة في السجن. وفعلاً فقد حررت زوجته رسالة طلبت منه تقديم إعتذار للمحكمة الاّ أنه أجابها على ظهر الرسالة بعبارة (أستعدي لكي تكوني أرملة)، لكنهم عندما علموا بالأمر طار صوابهم فعلقوا لافتة كبيرة أمام باب وزارة الدفاع كتبت فيها عبارة (عبد الله الشاوي وكامل قزانجي تحت التراب وسعيد قَزّاز وبهجت العطية ينعمان بالحياة)، وهي محاولة لإستفزاز قاسم وتذكيره يومياً عندما يأتي الى وزارة الدفاع بأعمال سعيد قَزّاز وبهجت العطية ضد الحركات السياسية الوطنية. وكان سعيد قَزّاز يسأل عن مصير اللافتة من المواطنين الذين يزورون أقاربهم في السجن خاصة وأنهم كانوا يحرصون على تجديدها كلما مرّت عليها فترة طويلة، ولم ترفع من مكانها حتى تنفيذ حكم الإعدام به وبالعطية. كما قاموا بإرخاء حبل المشنقة عندما صعد اليها القَزّاز لكي لاتتم عملية الإعدام ويمعنوا في تعذيبه وفعلا عندما سحبت الخشبة من تحت قدميه سقط على الأرض فحملوه من جديد وهو في حالة الغيبوبة الى حبل المشنقة ثانية.(٤٣)

وحتى نضع القاريء أمام صورة حقيقية لرئيس المحكمة العقيد فاضل عباس المهداوي، وهو أشهر من محكمة الشعب، ففي بلد عريق مثل العراق لم تزل قيم جميلة وكثيرة تتحكم في تقاليده وأعرافه، بالرغم مما لحقها من جراح وشروخ وندب بفعل الأنظمة اليمينية المتخلفة التي توالت على حكم العراق منذ

٤٣- لقاء مع العقيد المتقاعد السيد صديق علي الصفار بتأريخ ١٩٩٦/٢/١١ بالموصل.

إنقلاب شباط ١٩٦٣ ولحد اليوم، فيتم تقييم الإنسان من خلال ما قدمه من خدمة للشعب وللوطن، وبمقدار العطاء الذي قدمه ضمن مسيرته للناس وللوطن وما سجله له التاريخ من تفاعل سياسي أو إجتماعي مهما كان طيفه السياسي أو إنحداره الطبقي أو انتماؤه القومي أو دينه، ولهذا ينبغي علينا مراجعة التاريخ بمنظار حيادي للتوصل الى تقييم وطني يتضمن العدالة في ثناياه ويحكمه الضمير والمنطق الوطني البعيد عن الإنفعال والإنحياز، وبإعتبار أن الحقيقة دوماً هي العمود الفقري للتاريخ مما يدفعنا للاعتماد عليها في عملية التدوين والتقييم والوصول الى النتائج النهائية.

وقد تبدو أن هناك مفارقة في تقييم المتهم الذي أدانته المحكمة ظلما، وبين رئيس المحكمة الذي قضى شهيدا ورحل ومعه وزر أخطائه.

وضمن الحقائق الكثيرة وخلال الحقبة الزمنية التي مضت من تاريخ العراق الصاخب برزت أسماء لها حضور ودور مهم في تاريخ العراق السياسي، هذه الأسماء كانت جزء من التاريخ العراقي السياسي، وأثرت وتأثرت بالأحداث التي حدثت في العراق، وكان لها من المواقف السلبية مثلما لها من المواقف الإيجابية والإنسانية، مما يتحتم علينا أن نوازن بين الكفتين، ويستوجب الحق أن نستذكر الجوانب الإيجابية الى جانب السلبية، أما ذكر أحدهما فأنه إخلال في موازنة الحقائق التاريخية وميل الى أحد الكفتين ويلغي الحيادية، مما يجعل القصد المسبق واضحاً ويجعل الميل المتراكم في ذهن الكاتب الشخصي طاغيا فوق الحقيقة وحاجبا لها في أحيان كثيرة.

كان المؤثر في هذا التاريخ أبان فترة الحكم الملكي في العراق يعتمد على المرجعية العشائرية أو الطبقة الإجتماعية أو الانتماء الحزبي ضمن تشكيلة الأحزاب الموالية للسلطة الملكية للسلطة، وخارج هذه الدوائر الثلاث لم يكن ينفذ أحداً ليسجل أسمه.

غير أن الحركة الوطنية العراقية التي كانت تقف في الصف المتعارض

بالضد من صف السلطة الملكية والمختلف معها، كانت ترسم قيمها ونهجها ومبادئها الوطنية وفق تصوراتها ووفق رؤاها السياسية، ومن خلال هذه الأمور كانت الأسماء تبرز فيها بعيداً عن العشائرية أو الطبقية أو الموالاة للسلطة، وباتت هذه الحركة تتفاعل مع الحس الوطني ومشاعر الناس وبرزت أسماء مهمة سجلت لها حضور في تفاصيل العمل السياسي في العراق، لايمكن للباحث أن يتجاوز هذه الأسماء الوطنية، مثلما لايمكن أن ينكر دورها في إشغال التاريخ السياسي العراقي فترة محددة سجلت لها الأحداث ما لها وما عليها، وتميّزت حركة الأحزاب والقوى السياسية في العراق بتوحدها وتماسكها، وسجلت لها مواقف نسقت فيها فعلها السياسي وفعالياتها ومواقفها السياسية، ومن خلال كل هذا بدت هذه الحركات والأحزاب أكثر تماسكاً حينما كسبت تعاطف وتقدير وإحترام الجماهير العراقية، مسجلة بذلك تناقضاً حاداً بين منهج السلطة الملكية التي أبتعدت تدريجياً عن الجماهير العراقية لأسباب كثيرة، وتعارضت مع مبادئ وأهداف الحركة السياسية الوطنية التي تكاتفت وتجمعت جهودها من خلال الجبهة الوطنية ليزداد تأثيرها وقوتها في الساحة العراقية.

غير أن هذه القاعدة تغيّرت بعد سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قادها الزعيم عبد الكريم قاسم وخطط لها تنظيم الضباط الأحرار الذي أستمد عزمه وقوته وتصميمه من أهداف ومبادئ الحركة السياسية الوطنية في العراق عموماً، وإنسجاما مع تطلعات أهداف الشعب العراقي، ومن بين الأسماء العديدة للضباط الأحرار يبرز أسم العقيد فاضل عباس المهداوي، وهو أحد الضباط الأحرار ضمن الخلايا التي أعلنت إرتباطها بالتنظيم العسكري، ومن الذين ساهموا ونفذوا فعلاً ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، هذا الرجل الذي سيستلم منصباً جديداً لم يعرفه الضباط من قبل ولم يخططوا له أصلاً ولا كان في حساباتهم الوطنية، منصب رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة بوزارة الدفاع (محكمة الشعب)، وهي محكمة ثورية

جرى تشكيلها بموجب قانون لمحاكمة أقطاب العهد الملكي أصلاً ثم أحيلت عليها قضايا أخرى، بالنظر لتطور الأحداث السياسية، ومالحق الوطن والناس من شروخ نتيجة هذا التباعد والإختلاف.

وقد تشكّلت المحكمة من العقيد فاضل عباس المهداوي رئيساً وشكل عضويتها كل من العقيد فتاح سعيد الشالي والمقدم شاكر محمود السلام والمقدم حسين خضر الدوري والرئيس الأول إبراهيم عباس اللامي ومثل الإدعاء العام فيها العقيد الركن ماجد محمد أمين.

وأننا نعتقد أن المحكمة لم تكن في بال قيادة الثورة ولا تم التخطيط لها، وقد تم إصدار قانونها بشكل مستعجل وطارئ ومنفعل، لذا فأنها إضافة إلى كونها محكمة عسكرية فهي محكمة إستثنائية وخاصة، وكان الشيء الجديد الإيجابي في المحكمة أنها علنية تبث مباشرة على الهواء من محطة التلفزيون ومحطة الإذاعة العراقية الصوتية دون رقابة أو مونتاج أو مراجعة من سلطة أو دائرة معينة ودون أية قيود، وهذه حالة جديدة لم تعتادها الناس في العراق، مثلما كانت تحمل معها عنصر التشويق في عملية محاكمة المسؤولين والوزراء الذين كانوا يديرون دفة الحكم في العراق الملكي سابقاً، والذي أطلق عليهم تسمية (أقطاب العهد البائد)، وقد لقيت المحاكمات التي بثتها الإذاعة ونقلها التلفزيون الذي كان محدود القدرة في إيصال البث بحدود العاصمة وماحولها من الألوية العراقية إقبالاً منقطع النظير ومتابعة شعبية لم تكن في بال الكثير من المتابعين لمثل تلك المحاكمات.

وخرج علينا فاضل المهداوي من خلال المذيا ع في المحافظات (الألوية حينذاك) والتلفزيون في بغداد وماحولها بصوت جهوري متمكن وقدرة على محاورة الخصم، بل وإمكانية ثقافية وشعبية، وقدرة على تدقيق ومناقشة الأدلة والوقائع والشهادات من خلال الأسئلة والحوار بينه وبين المتهمين، مع أن الرجل لم يدرس علم القانون ولاعلم النفس الجنائي ولم يتمرس في قضايا

القانون وأصول المحاكمات، ولكن يمكن أن تكون ثقافته العامة هي التي ولدت لديه القدرة على هذه الإمكانية.

جلب إنتباه الجميع في أيام المحاكمات الأولى، من خلال تعليقاته وتلميحاته ومن خلال الأمثال الشعبية والأشعار العربية والعراقية الشهيرة التي تصاحب المناقشة القضائية التي لم يعتدها المشاهد العراقي، ولا خطرت في بال المستمع والمشاهد الذي يتابع محاكمات الوزراء والجنرالات والمسؤولين وهم يقفون في قفص الإتهام ويتذللون ويطلبون المغفرة من شعب العراق ومن قيادة الثورة بإستثناء قلة حافظت على شخصياتها وكبريائها ، ومن أهمهم السيد سعيد قَزّاز موضوع بحثنا ، ولم تخلو جلسات المحاكمة من خروقات قانونية وتعسف بحق المتهمين وإخلالاً بهيبة العدالة، إضافة الى التعدي بالتعليقات من قبل رئيس المحكمة الذي كان يفترض به الحياد، وكما يفترض أنه يحاكم متهما لم تتم إدانته وليس مذنباً تقررت إدانته، والمتهم بريء مثلما نعلم حتى تثبت إدانته، لكن أخطاء كثيرة وقعت منها ما يتحمل وزرها رئيس المحكمة شخصياً، ومنها ما يتحمله جمهور المستمعين الذين كانوا يحضروا جلسات المحاكمة، وأدى الأمر الى إنتهاك قيمة ومكانة المحكمة من خلال الهتافات السياسية والأشعار التي صاحبت جلسات المحاكمة، لم تجد رادع أو مانع لها فاستمرت تحت تأثير التعارض والتناحر السياسي القائم في العراق آنذاك، حتى حصل إندساس الأصابع العربية والأجنبية الخبيثة والعميلة في الجسد العراقي، ومن ثم وصل الأمر الى تعميق الاختلاف والتناحر والتقاطع السياسي بين الأحزاب السياسية الوطنية العراقية والذي أنسحب بدوره على الاجتماعي والحزبي والشخصي ومن ثم لينسحب على كل القيم والأعراف والتقاليد الجميلة في العراق فينشر سمومه بين كل البيوت ويصيب رذاذه كل الناس دون إستثناء.

هذا الشرخ الحاصل في جسد العراق كلف العراق الكثير وأعاقه عن التطور والتقدم وألزم الكثير بالالتزام الى جانب استنهاض القيادة الوطنية

المتمثلة بعبد الكريم قاسم من أجل التغيير، بعد أن أصطفت كل القوى المظلمة والرجعية ودوائر المخابرات الأجنبية والقوى القومية الوطنية المتعارضة مع الحكم بقصد أو دون قصد، لتعمل سوية وبجد لإسقاط التجربة الوطنية التي تخللت مسيرتها أخطاء مرحلية، كان من الطبيعي أن تقع ضمن المسيرة الحتمية للتجربة الجديدة، وما رافق هذه التجربة من إرتطامات ومواقف وتقاطع وإختلاف في رؤى أقطاب الحركة التي قادت الثورة (حركة الضباط الأحرار)، التي أصابها الشرخ وتفرقت وتناحرت فيما بينها ووصل الأمر الى إعتقال البعض للبعض الآخر ومن ثم تطور الى إنهاء حياة البعض من المعارضين، وتعمق آسفين الفرقة بين الضباط الأحرار، وأستغلت جهات عديدة هذا الخلاف لمصلحتها ولحساباتها التقليدية، فاستثمرت ماحدث وساهمت في تعميقه من أجل عملية الإستعجال في إسقاط السلطة الوطنية التي كان يقودها عبد الكريم قاسم.

إن لكل فعل رد فعل مساو له في القوة، وهذا الذي حصل فقد تولد رد فعل القوى المناوئة لسلطة الزعيم، وكانت محكمة المهداوي (محكمة الشعب) من بين الأخطاء التي أعلنت القوى المضادة كونها شكّلت علامة سلبية على السلطة.

ومع أن الأخطاء التي وقع بها المهداوي لم تكن سوى رد فعل لمواقف وأفعال القوى المضادة للجمهورية والزعيم عبد الكريم قاسم، وكان العقيد فاضل عباس المهداوي مدفوعاً بحسن النية وحبه للجمهورية الفتية والشعب العراقي والزعيم، ولهذا أصبح المهداوي نقطة خلافية بين العديد من الأحزاب الوطنية في العراق حتى يومنا هذا، ولكونه حدّد خياره في الوقوف فى الجهة المتناقضة مع القوى المضادة للثورة والجمهورية، لكنه بالمقابل لم يتحالف مع أعداء العراق ولم يخن الوطن ولم ينحرف عن موقفه في نصرة شعبه والعمل من أجل سعادته، ولم يساوم في هذه المواقف وبنفس الوقت فأنه لم يركن الى الهدوء ولم يتحالف مع قوى سياسية أخرى للإطاحة بزعيمه وأبن خالته الزعيم عبد الكريم قاسم.

وقف المهداوي الى جانب الزعيم عبد الكريم قاسم قائد الثورة حتى صار الصوت المتحدث بأسمه، وليس إعتباطا أن تخرج الجماهير العراقية في الشوارع والساحات العامة وأزقة الفقراء تهتف للزعيم وللمهداوي، وترفع صورهما وتطالبهما بإصدار الأحكام التي كانت الأحزاب السياسية تمليه على الجماهير.

إن لكل إنسان سلبياته وإيجابياته، ولابد أن تكون للمهداوي سلبيات ومواقف تسجل عليه، ولكن بالمقابل فأن للرجل إيجابياته، وحينما نطالع ما كتب عن المهداوي، نجد أن العديد من الكتابات ظهرت تحت تأثير العماء السياسي وأعتمدت على إظهار الجانب السلبي فقط وساهمت بشكل متعمد على طمس الكثير من الحقائق والوقائع.

وحينما نقرأ الكتب التي خرجت الى حيّز الوجود تبحث عن تفاصيل حياة العقيد فاضل المهداوي، نتلمس وجهة نظر الكتاب من أجل إبراز الجانب السلبي فقط في حياة الرجل، وفي هذا الجانب السلبي لم يتعرض أحد الى مبادئ وشخصية الرجل ولا وطنيته ولا أمانته ونزاهته، بل تمّ التركيز على المحكمة ومارافق عمل العقيد المهداوي من سلبيات وخروج عن المنطق القضائي العام والأعراف التي تلزم المحاكم العراقية وقوانين أصول المحاكمات الجزائية فيها.

وتطورت الحملة التي شنتها كل القوى التي ذكرناها، ليس إبتداءً من حدوث الشرخ العراقي وكون المهداوي لم يزل على قيد الحياة وهو يمارس عمله في المحكمة التي أشتهر أسمه معها واشتهرت أيضاً هي معه، بل استمرت توظف كل الطاقات والإمكانيات من أجل الثأر من سمعته و النيل من شخصية الرجل بقصد سياسي معروف آنذاك، وظهرت كتابات عديدة ونشرت مواضيع كثيرة جميعها تعالج الجانب السلبي في حياة المهداوي الكثير منها يخالف الحقيقة والقليل منها يتطرق إلى الواقع ويجنح الى الوقائع المنطقية ويسرد الأحداث

بشكل موضوعي وعقلاني، للتوصل الى تحليل الأسباب والنتائج، غير أن أحداً لم يتطرق الى الجانب الحقيقي والإيجابي من حياة فاضل عباس المهداوي.

هذه الكتابات كانت جزء من الحملة السياسية المضادة لحكم الزعيم عبدالكريم قاسم ومن ثم بالضد من التيار اليساري الذي كان العقيد المهداوي يقف فيه أو تم اعتباره من المحسوبين عليه، ولهذا فقد جانبت الكثير من الإنصاف، وتمادت في حشو الأحداث والإدعاء والنقل غير الأمين مدفوعة بالعماء السياسي الذي عمَّ البلاد في ذلك الوقت.

والمهداوي الذي قاتل حتى اللحظة الأخيرة لم يكن متخاذلاً كما قيل في بعض الإصدارات، لأنه ألتحق بزعيمه في مقر وزارة الدفا ع، مقاتلاً حتى اللحظة الأخيرة بالرغم من أنه كان خارج مقر الوزارة عند حدوث حركة الإنقلاب، لكنه ألتحق بوزارة الدفا ع فوراً وقاتل مع الزعيم عبدالكريم إيماناً منه بقضيته، ولم ينسحب ليلاً حينما طالبهم الزعيم بذلك مثلما أنسحب الكثير من الضباط الذين كانت لهم مناصب أعلى من منصب المهداوي ورتبة أعلى من رتبة المهداوي ومصلحة أكبر من مصلحة المهداوي في بقاء السلطة، بل سار مع الزعيم بإصرار وثبات وهو يعرف حقاً أنه سيلاقي حتفه، بل لم يخالف أوامر الزعيم عبدالكريم قاسم ولم يناقشها، استجاب لدعوته الى الاستسلام بغية حقن الدماء وإنقاذ أرواح المقاتلين الى جانب الزعيم عبدالكريم قاسم، وقد أستشهد برجولة ورباطة جأش دون محاكمة ودون خوف من الموت.

كانوا يطلقون عليه (السليط اللسان) و (بوق الشيوعية)، لكنه الرجل الذي تذلّل له المشير عبد السلام عارف وتملّق له أحمد حسن البكر، وقد أصبحا من بعده رؤساء لجمهورية العراق، ولم يتذلل لهما حينما كان أسيراً بين أيديهما فكان تصرفهما معه سوية يُدلّل على منتهى الخسّة والجبن، وستبقى هذه الحقيقة من ضمن حقائق عديدة سيذكرها التاريخ بحق المهداوي وبحق كل من

عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر.

ثمة حقائق كثيرة تم تغييبها عمداً عن فاضل عباس المهداوي في حين أنه يعتبر من بين أكثر الشخصيات المثيرة للجدل والإختلاف والمساجلات والنقاش في تاريخ العراق المعاصر من مختلف التيارات السياسية والقوى الاجتماعية العراقية والعربية، وهو بعد عبدالكريم قاسم من أكثر الشخصيات التي وقع عليها التشويه وطمس الحقائق وتغييبها.

ومن الإنصاف أن نذكر أن فاضل عباس المهداوي كان ضابطاً نزيها، وقد تضمّنت إضبارته الشخصية في إدارة الضباط بوزارة الدفاع وإضبارته التقاعدية ما يشير الى نظافة سلوكه الوظيفي والشخصي وتفانيه في مسلك الجنديّة، والتوصيات المرفقة من الآمرين والضباط المسؤولين تدلل على ذلك، وقد تدرج في المسلك العسكري بشكل طبيعي حتى وصل الى رتبة عقيد في الجيش العراقي، وحينما قامت ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ كان برتبة عقيد، وأصبح رئيساً لأخطر محكمة أقامتها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وهي (المحكمة العسكرية العليا الخاصة بوزارة الدفاع) والتي أطلق عليها شعبياً أسم (محكمة الشعب) وسمتها الأحزاب والشخصيات المعارضة (محكمة المهداوي)، نزيها أستمر بنزاهته حتى الرمق الأخير وإستشهاده يوم التاسع من شباط عام ١٩٦٣ بالطريقة التي عرفناها في مقر الإذاعة العراقية دون تحقيق ودون محاكمة، كان عفيف اليد، ملتزماً، إجتماعيا لايتنكر لعلاقاته الإنسانية مع تغير الزمن وتبدل الأوضاع، ولم يستطع خصومه أن ينكروا ذلك عليه.

عرف عن المهداوي الموضوعية وسرعة البديهة وحبه للطرائف والنكات، ولم تسجل عليه حادثة تدلّل على حبه للمال وتفكيره بالاكتناز أو أن يصبح أحد الأثرياء، كما أشتهر بعلاقاته الإجتماعية الشعبية التي أدامها وأستمر عليها وحرص عليها طيلة حياته، ولم يفرط بها أو يتناساها حينما صار رئيساً لأعلى محكمة عسكرية في البلاد.

تم الاتصال به من قبل البعض عارضين عليه مبالغ خيالية وبالطريقة التي يريدها ويرغبها مقابل إصدار أحكام مخففة لبعض السياسيين المخضرمين في العراق وكانت تجري محاكمتهم أمامه ولم تصدر ضدهم أحكام نهائية بعد... حينها ضحك المهداوي ولم يقل أكثر من مقولة الإمام علي (ع) (يادنيا غري غيري) والطريف أن الأحكام صدرت عنهم مخففة بالنتيجة.

كان المهداوي رمز من رموز ثورة ١٤ تموز وناشطاً من نشطاء حركة السلام العالمي، ورئيساً لمحكمة ثورية وفق أمكاناتها المتواضعة بإتجاه تحقيق العدالة ووفق المنظور السياسي المهيمن على الشارع العراقي حينذاك.

لم يوافق على تقديم طلب للحصول على قطعة أرض في منطقة اليرموك في مدينة بغداد مثل باقي الضباط من الآمرين، لأنه كان يتحجج بأن زوجته تملك دار آلت اليها إرثاً من أهلها، ولهذا بقي نظيفاً لم يشأ أن يخالف قناعاته وضميره.

سجل المهداوي تجربته التاريخية وقدرته (سلبا ام إيجابا) على الولوج في خضم الارتطام السياسي العراقي فأحبه الفقراء من أهل العراق وعلقوا صورته وسط الأكواخ وصرائف الفقراء والبيوت الطينية وفي جبايش فقراء الهور، بينما ساهمت في الهجوم عليه إذاعات عربية وأجنبية ومؤسسات صحفية لها ثقلها ووزنها واشتركت أحزاب عراقية ودينية وقومية وحركات سياسية عربية وجمعيات وتجمعات بذلك بما في ذلك إذاعة لندن وصوت أمريكا وصوت العرب.

لم يكن المهداوي وزيراً ولا نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ولا حاكما عسكريا عاما، كان مجرد رئيساً لمحكمة عسكرية ثورية أملتها ظروف المرحلة، مع تحفظنا على نتائج عملها، لكنه جلب إنتباه الجميع أكثر من غيره، فاشتهرت المحكمة بإسمه أكثر مما أشتهر هو بإسمها، وقد سجل التاريخ العراقي والعسكري والقضائي بإحتقار واشمئزاز العديد من أسماء رؤساء

المحاكم العسكرية والمجالس العرفية أمثال شمس الدين عبد الله وشاكر مدحت السعود والنعساني ونجم الدين عبد الله العاني، التي كانت تحصد أعمار العراقيين وتسلب منهم شبابهم، بمدد سجن طويلة لا تتناسب مع الاتهامات المسندة لهم، ولا تتفق مع القوانين ولاتسمح لهم بحق الدفاع ولا بعلنية المحاكمات ولا بنزاهة التحقيق، ويتذكر أهل العراق كيف أن الأحكام كانت تصدر من هذه المحاكم والمجالس بالكمية وليس وفق التهمة أو الجرم المنسوب للمتهم، وكانت الأحكام تحمل معها جرماً فادحاً بحق الناس والقانون والعدالة، وقد سجلت المحاكم والمجالس العرفية العراقية صفحة مخزية ومخجلة في صفحات القضاء العراقي والعدالة العراقية، كل هذا دفع العامل الداخلي والخارجي والظروف التي أستجدت في العراق من خلال هذا التطاحن الحاصل وتدخل أطراف عربية وخارجية لتكون طرفاً في النزاع، ووصلت الأمور الى القيام بإنقلاب عسكري كانت الغاية منه إنهاء حياة الزعيم عبد الكريم قاسم والمحيطين المقربين له من أمثال العقيد فاضل عباس المهداوي والعقيد وصفي طاهر وغيرهم من الذين تقرر إنهاء حياتهم بإستعجال. كان المهداوي برتبة عقيد حين قامت ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ وبقي بهذه الرتبة طيلة فترة بقاء الثورة رغم كونه كان يستحق رتبة أعلى لمضي المدة القانونية المقررة للترقية لكنه كان يعيد أوراق ترشيحه الى مرجعه غير موقعة عبارة (منتدب الى وظيفة مدنية لتأجيل النظر في الترقية) وبالرغم من وجود الإضبارة في دائرة التقاعد العسكري، فأن أحداً من الكتاب والباحثين لم يشر الى هذه الملاحظة.

لم تُسجّل على المهداوي نقطة واحدة تشير الى إمكانية تآمره مع أية جهة كانت ضد زعيم الثورة عبدالكريم قاسم مثلما فعل العقيد عبدالسلام عارف، وظل المهداوي وفياً على محبته للزعيم عبد الكريم مخلصاً لمبادئ الثورة على عكس ما سجل التاريخ العراقي عن عبدالسلام عارف، وقد استفاد العديد من العسكريين من الظروف غير الاعتيادية التي مرّت بها الثورة في سنواتها

الأولى إلاّ فاضل عباس المهداوي، فقد بقي كما كان حاله حال الزعيم عبدالكريم قاسم، وقد تم اغتياله من قبل زمرة الانقلاب صباح يوم التاسع من شباط عام ١٩٦٣ وهو برتبته التي جاء فيها صبيحة ثورة تموز ١٩٥٨ دون تحقيق أو محاكمة.

إن مناقشة أسباب تشكيل محكمة عسكرية بدلاً من المدنية، وعدم الإلتفات الى الناحية القانونية الشكلية في التشكيل، لا تتم مناقشتها من خلال شخصية المهداوي بل من خلال الأسس التي قامت عليها من قبل قيادة الثورة والجمهورية الفتية، ويمكن أن تسجل كنقطة سلبية لم تكن لها أية مبررات مع وجود القضاء العراقي المدني المؤهل لإجراء مثل هذه المحاكمات، ويكفي أن تكون المحكمة علنيّة ويتم عرضها من خلال شاشة التلفزيون العراقي وتنقل بواسطة الإذاعة مباشرة دون رقابة أو تدقيق أو تقطيع ودون أدنى حرج أو سرية في المحاكمات والجلسات.

وحينما نستعرض المحاكمات التي جرت في العراق بعد زمن المهداوي، وما صدر عنها من أحكام ومآسي، وكيف كانت تجري وفق سريتها وظلمها واستخفافها بالإنسان وبالقانون، ندرك جيداً مدى البون الإنساني الشاسع بين ماجرى في زمن المهداوي، وما قامت به السلطات المتعاقبة بعد ذلك.

يقينا نحن بحاجة الى كلمة نزيهة، وواضحة عن سيرة فاضل عباس المهداوي الذي طغى لقبه على رتبته، ومنصبه على أسم المحكمة التي لايعرف أسمها الا القليل من الباحثين والمثقفين، إلاّ أن الناس تعرفها بأسم (محكمة الشعب).

نقول بأن المهداوي دخل اللعبة السياسية وهو يعرف أبعادها ونتائجها، غير أنه أصرّ على الاستمرار في المسير من خلال ألغامها ومطباتها وسط الإرتطام الدموي الحاد الذي حصل بين القوى السياسية العراقية، فأخطأ في جوانب ومواقف، وأصاب في أخرى، لكنه كان عراقياً وطنياً نزيها مخلصاً

لمبادئ الثورة والزعيم عبدالكريم قاسم وأبنا باراً لشعبه وشهيداً من شهداء الحركة الوطنية في العراق دفع حياته ثمناً لذلك.

وهكذا شغل العقيد فاضل عباس المهداوي أبن المحلة الشعبية البغدادية المشهورة (الفضل) ردحاً من الزمن ومن تاريخ العراق السياسي، وكان مثار نقاش ونقطة خلاف بين السياسيين في العراق وخارجه، لكن وطنيته لم يختلف عليها أحد.

جاء المهداوي الى واجهة التاريخ بمظلة وطنية وخرج من أحداث التاريخ حاملاً صفة الشهادة بمظلة وطنية. وللأنصاف نقول أن تحيزاً ملحوظاً كان يبرز منذ بداية المحاكمة فلم يتعسف رئيس المحكمة العقيد فاضل عباس المهداوي ولا المدعي العام العقيد ماجد محمد أمين بمثل ما تمّ نحو سعيد قَزّاز مندفعين عاطفياً ضده مستندين الى سمعته دون تدقيق قضائي عادل للوقائع، ورغم أننا لانريد أن نجعل لسعيد قَزّاز غطاء أو حماية إزاء ما حصل، فأن مواقف سعيد قَزّاز داخل المحكمة تعتبر مساهمة جادة في إبراز وإنكشاف شخصية الرجل على مستوى الإذاعة والتلفزيون وأمام المنصفين من المستمعين، وما من أحد كان مكره على الكتابة في حينها فالحوار تم توثيقه وتسجيله وبالإمكان الرجوع اليه ولايمكن إفتراض المواقف مع الدقة ضمن عملية التحقيق عن ماضي الرجل وموقفه في المحكمة، وظهر الرجل قوياً معتدا بنفسه ولو طرح سؤال لماذا تصرف سعيد قَزّاز بهذا الشكل؟ هل أنه كان يائسا بالفعل؟ هل أنه يعرف أن تقرير مصيره قد تقرر مسبقاً؟ هل كان يشعر أن جسامة الأفعال التي تحملّ مسؤوليتها تدعوه لمثل هذا الموقف؟

إن هذا يقودنا لمعرفة سعيد قَزّاز عن قرب، فالمرء لايتصرف دائماً بفعل الدوافع التي يرغب المجاهرة بها والسرد لايفعل أي شيء في كشف الكوامن، فمجرد السرد لايخلق المواقف لأنه يمثل وجهة نظر الكاتب، الإنسان صاحب العلاقة هو الذي يخلقها ويحركها.

ما من شك أن مسؤولية وزير الداخلية سعيد قَزّاز تستوجب محاكمته وتحمله جزء مما وقع في العراق، وما من شك أنه جزء فاعل من النظام الملكي لم يلبث أن دافع عنه ولم يزل حتى لحظة محاكمته مؤمنا به، ولكنه كان يقر بتحمله جزء من المسؤولية مما يسهل ويمهد الطريق أمام المحكمة التي تجاوزت كل ذلك، وتوجهت نحو إدانته بكل ما ارتكبه النظام.

وحينما يقول سعيد قَزّاز أمام الملأ ووسط قفص الإتهام أن الدفا ع دفاعه وبتوقيعه وأنه مسؤول عن كل كلمة وردت فيه، فقد عرفنا قَزّاز متحملا للمسؤولية على الدوام منذ بداية إستلامه المسؤوليات الإدارية، ولم يكن سعيد قَزّاز يائساً مطلقاً فالكل يعرف من هو سعيد قَزّاز، فقد كان يتصرف تصرف الواثق من مصيرة والشجا ع دون تمثيل لتلك المواقف في اللحظات الحرجة، وهو حينما يذكر أن أكثرية الناس سواء في بغداد أو خارج بغداد يعرفون من هو سعيد قَزّاز، فإنه كان يقصد فعلا قوله هذا، يقف ويتحدى رغم عدم وجود توازن بين موقف المتهم وسط قفص الأتهام وموقف رئيس المحكمة، من أنه يجب أن يرد الإهانة إحقاقاً للحق وحماية لكرامته، مع صحة إعتقاده بأن الموت قاب قوسين منه أو أدنى إلاّ أنه لايهاب الموت فالموت حق ويأتي مرة واحدة ولهذا لم يضعف القَزّاز مرة واحدة أمام المحكمة بأية جلسة من الجلسات.

ولا أعتقد أنه يختلف إثنان في العراق بأن موقف القَزّاز بما أسفر عنه من نتائج موقف يوصف بالشجاعة والكبرياء ومن موقع الواثق من نفسه، ولايختلف إثنان بما فيهم المهداوي رئيس المحكمة من أن سعيد قَزّاز كان نزيها وعادلا ويشغل المنصب الذي يستحقه في ذلك العهد.

وإذا كان لابد من تقييم عام لما جرى مع سعيد قَزّاز فلا أزيد على أن أقول أنه كان مجنياً عليه وليس متهماً.

***

الفصل الرابع

١- الأيام الأخيرة في حياة سعيد قَزّاز

تختلج أعماق المرء أحاسيس وإنفعالات خاصة حينما يعرف أن لحظات نهاية حياته قد أقتربت، فقد يتمسك بالحياة ويتحول الى شخص منهار مسكين، أو أن يقوم بطلب الرحمة والمساعدة من سجّانيه أو ممن لهم سلطة الأمر بإعدامه، أو أنه ينتظر لحظة الخلاص الأمل من أية بارقة أو حلم يتصورها ستحدث فجأةً، أو انه يتماسك مؤمنا بقدره، ومن يتعايش مع هذه اللحظات ينقل بصدق اللحظات أو الأيام الأخيرة من حياة سعيد قَزّاز، لقد كان سعيد قَزّاز جريئا وشجاعا في محكمة المهداوي وبعد أن صدر عليه الحكم بالإعدام كان صلبا وشجاعا ومؤمنا بقدر اللّه سبحانه وتعالى وأن صلابته أحيانا تتخطى المعقول، وحتى نسمع تلك الشهادات عن سعيد قَزّاز من أناس كان لهم مساس يومي بهذه الأحداث، كان لقاؤنا مع العقيد المتقاعد السيد صديق الصفار والذي حكمت عليه المحكمة العسكرية العليا الخاصة بوزارة الدفاع (محكمة الشعب) بالإعدام أيضا ضمن المحكومين في حركة الموصل عام ١٩٥٩ ضد حكم عبد الكريم قاسم، وقد أقتيد الى زنزانة الإعدام في سجن بغداد المركزي أي بعد شهرين وستة وعشرين يوما على صدور قرار الحكم بالإعدام ضد سعيد قَزّاز وبذلك فقد عاش مع سعيد قَزّاز مائة وأربعين ليلة، يقول الصفار عن أيام عاشها مع سعيد قَزّاز في سجن بغداد (أنه وجد سعيد قَزّاز رجلا نشيطا ذا معنويات عالية لم يؤثر فيه حكم الإعدام مطلقا، كان يلتقي به دائما أثناء فترات الإستراحة في فناء السجن القديم وقد أرتدوا جميعا بدلات الإعدام وأن السيد الصفار يتذكر عند دخوله الى

زنزانات الإعدام فيقول كان سعيد قَزّاز يستقبلنا ويخفف علينا هموم الحكم وفي ذكرى عيد العمال العالمي في ١٩٥٩/٥/١ خطب عبد الكريم قاسم في الجماهير المحتشدة التي كانت تطالبه بإعدام (الخونة القدامى والجدد!) أي جماعة العهد الملكي وجماعة حركة الموصل فأخبرهم عبد الكريم قاسم بأن قرار الإعدام بيده وطلب منهم أن يطلبوا شيئا غيره ما يخص البلد وكان سعيد قَزّاز يستمع للخطاب وعند الإنتهاء من الإستماع كان سعيد قَزّاز يبشرنا بأن الزعيم عبد الكريم قاسم لن ينفذ الإعدام كما أكد ذلك رشيد عالي الكيلاني مما رفع معنويات الجميع.

يقول السيد الصفار كنا نقتل الوقت بقراءة الكتب، كل يقرأ ما تشتهي نفسه، كان سعيد قَزّاز خصما قويا للشيوعية العالمية والمحلية وكان يعجبه أن يتعقب أخبار وزارة الداخلية وترقية الموظفين بالمناصب الإدارية والتعيينات في الوزارة. كان يفرح لتسمية موظف جيد في منصب أعلى ويحزن لمن يتبوأ مركزا لايؤهله له شيء سوى المحسوبية والعلاقات الشخصية، كان سعيد قَزّاز في قاعة خاصة ومعه أحمد مختار بابان وغازي الداغستاني وبهجت العطية وعمر علي وفاضل الجمالي، كان دائم اللوم على غازي الداغستاني وعمر علي بإعتبارهما عسكريين وكنا نختلف معه في هذا المجال ثم أخذ يصرف النظر عن هذا التوجه بعدئذ، كان يحمل روحا إنسانية تسامحية ومما يذكره أنهم جاءوا بمعتقلين جدد كان من بينهم أحد الضباط الذين أساءوا كثيرا الى سعيد قَزّاز أثناء إعتقاله بعد ثورة ١٤تموز (يوليو) ١٩٥٨ إذ كان المدعو (فاضل الساقي) آمراً للمعتقل عند أعتقال سعيد قَزّاز وكان يتلذذ بالإساءة الى القَزّاز وإسماعه كلمات تزعجه وتؤذيه وبعد دورة الزمن تم إعتقال فاضل الساقي وعند دخوله المعتقل كان في حالة يرثى لها، فكان سعيد قَزّاز يساعده بإيصال السجاير والأكل رغم أنه كان في زنزانة منفردة ومنعت عنه المواجهة وإيصال الأشياء إلاّ أن سعيد قَزّاز لم ينقطع لحظة عن الإتصال به متناسيا

ماقدمه هذا الشخص من إساءة اليه. وفي مرة أخرى مرض الأستاذ فاضل الجمالي مرضا شديدا فأخذ يحاول إسعافه وخدمته ومعاونته ومن ثم الإتصال بآمر المعتقل وإحضار طبيب لمعاينته وعندما كتب الطبيب ورقة الدواء لم يكن الأستاذ فاضل الجمالي يملك المال لدفع ثمن الدواء رغم أنه كان يشغل منصب رئيس وزراء في العهد الملكي فما كان من سعيد قَزّاز إلاّ أن تطوع لدفع المبلغ المقرر من ماله الخاص. وفي لقاء ضمّ السيد صديق الصفار وبهجت العطية ويوسف كشمولة ورفيق عارف وسعيد قَزّاز في باحة السجن كان الحديث يدور حول تقديم بهجت العطية تقارير الى وزير الدفاع بينما كان رفيق عارف يدافع عن ذلك من أن أجهزة الأمن كانت تقوم بإتهام أي ضابط جيد بتهمة التآمر على النظام وبهذا فأن اللوم والخلل يقع على رفيق عارف الذي لم يكن يعير لتقارير جهاز الأمن الأهتمام القوي وأن سعيد قَزّاز بصفته وزيرا للداخلية كان راضيا عن دفاع بهجت العطية وأنه يؤيد ما أورده بهجت العطية.

كان سعيد قَزّاز مثقفا يجيد اللغة الأنكليزية وقد شاهده السيد الصفار وهو يطالع كتاب جواهر لال نهرو (لمحات من تاريخ العالم) باللغة الإنكليزية وأنه تدرج بالمناصب الإدارية بجدارة من مدير ناحية حتى وصل الى وزارة الداخلية، كان يؤكد بأن جميع ماقام به من أعمال طيلة حياته غير نادم عليها لا بل يفتخر بها ويرتاح الى سردها وكان أثناء النقاش معه لا يؤيد ولايحبذ فكرة حلف بغداد وأنه يعارض الفكرة وأنه كان راضيا جدا عن سياسة نوري السعيد إلاّ أنه ينتقد تصرفات الوصي عبد الاله.

وعندما القى المرحوم سعيد قَزّاز دفاعه في محكمة المهداوي وعند عودته الى السجن سأله السيد الصفار عن أسباب هذا الدفاع الحاد والرد القوي على رئيس المحكمة فأسرّ السيد الصفار والحديث للمرحوم القَزّاز على لسان الصفار، من انه أثناء ماكان في قفص الإتهام في محكمة المهداوي كان

يشاهد وصفي طاهر مرافق عبد الكريم قاسم والذي كان قبلَ ذلك مرافقا لنوري السعيد يجلس متشفيا في المقصورة المخصصة لجلوس الملك لمشاهدة سعيد قَزّاز في قفص الإتهام حيث أن محكمة المهداوي تنعقد في بناية البرلمان القديم الملاصق لوزارة الدفاع وأنه أي سعيد قَزّاز كان يقصد بكلمته الشهيرة بأنه لا ترهبه المشنقة وعندما يصعد عليها سيرى الكثيرين ممن لايستحقون الحياة تحت أقدامه أنه يقصد بها وصفي طاهر. وقد تم نقله في زنزانة إنفرادية بعد إلقائه الدفاع وطلبوا منه الإعتذار من هيئة المحكمة إلاّ أنه اصرّ على عدم الإعتذار ثم تمت إعادته الى قاعته الأولى مع زملائه.

إن سعيد قَزّاز كان يؤمن بوحدة العراق يعتز بعراقيته وكونه كرديا ضمن التراب العراقي وضمن الوحدة العراقية.

وعن إعتقال ديوالي الدوسكي فانه يقول أن الأمن يتطلب إعتقاله وانه يهمه أمن اللواء (المحافظة) وقد أرسل أحد ضباط الشرطة المدعو بشير السلمان للقبض على ديوالي الدوسكي ثم ذهب سعيد قَزّاز الى دهوك وعندما جلبه الضابط بشير قام القَزّاز بإقتياد الدوسكي وأركبه في سيارة مسلحة وركب شخصيا معه بعد أن ترك سيارته وعند وصوله الى المتصرفية حكم عليه بموجب قانون العشائر.

يستذكر من أصدقائه في مدينة الموصل صديقه الأستاذ الصحفي عبدالباسط يونس رجب وكان معجبا بجرأته وبما يمليه عليه ضميره، يتذكر كل أهالي الموصل الطيبين ويحتفظ بذكريات عن آل كشمولة ومن ضمن من يتذكرهم أدريس كشمولة وعبدالكريم كشمولة وعبد الرزاق كشمولة وكان حديثه الى السيد الصفار والى يوسف كشموله أثناء فترات الإستراحة وكانا يتحدثان له عن أحداث الموصل وماشهدته المدينة من مآس مروعة نتيجة تصادم القوى السياسية في المدينة.

وعندما أبلغوه بالتنفيذ قام يودع السجناء منتصب القامة بشوشا يصافح

بقوة تنم عن إيمان كبير وقام بالسلام على جميع زملائه وسجّانيه، وفي اليوم الثاني حضرت عوائل كثيرة الى باب السجن لتوديع أبنائها وكان من ضمن من حضر لتوديع سعيد قَزّاز زوجته وأبنته وزوجها، وأنه طلب من السجان الرئيس عرفاء (وناس) أن لايسمح لعائلته بالمواجهة ويخبرهم أنه يرفض مواجهتهم إلاّ أن السجان وقع في حيرة وإرتباك وحرج فالنساء تبكي واللحظات نهائية وأخيرة وبعد إلحاح السجناء قام السجان بإدخال عائلته وكانت أبنة سعيد قَزّاز تسب وتشتم حكومة عبدالكريم قاسم بينما كانت زوجته تبكي وقد ودعهم بعيدا عنهم في زاوية الزنزانة وكان يتكلم معهم بالكردية وطلب منهم الذهاب بسرعة وتركه يواجه مصيره المحتوم. وفي الليلة الأخيرة لم ينم أحد من السجناء الى أن بلغت الساعة الرابعة فجرا حيث أقتادوا سعيد قَزّاز وعبد الجبار فهمي وعبد الجبار أيوب وبهجت العطية الى غرفة التنفيذ في نفس السجن وقد صعد الحراس فوق سطح السجن لمشاهدة التنفيذ وقد عاد أحد السجناء وهو متألم، وحينما سأله السيد الصفار عن التنفيذ أخبره بأنهم قاموا بقطع الحبل عند بدء عملية شنق سعيد قَزّاز فسقط في الحفرة فقاموا بربطه بحبل جديد وشنقه مجددا بغية الإمعان في تعذيبه قبل أن يلفظ أنفاسه، وبذلك فأن سعيد قَزّاز تم شنقه مرتين وبذلك أنتهت حياة سعيد قَزّاز وبقيت أفعاله وأعماله وكان عمر علي أشد المتألمين على أعدام المذكورين أعلاه وكذلك فاضل الجمالي.)(٤٤)

يقول الإذاعي يونس بحري الذي أعتقل مع سعيد قَزّاز يوم ١٥تموز (يوليو) ١٩٥٨: كان توفيق السويدي في المعتقل يوم ١٨ تموز (يوليو) ١٩٥٨ وعندما مر به آمر المعتقل المقدم نوري قال السويدي مخاطبا آمر المعتقل:

ياسعادة المقدم العدل أساس الملك.

٤٤- يونس بحري / ٧أشهر في سجون بغداد _ الطبعة الأولى _بيروت ١٩٦٠ ص٣٠ .

فأجابه المقدم نوري: هذا صحيح ولكنكم لو حكمتم بالعدل لما قمنا بهذه الثورة ولما أعتقلناكم ثم أن كلمة سعادة ومعالي ممنوع إستعمالها بعد الآن وأن كلمة (سيادة) هي المستعملة. قال السويدي الذي جمع جرأته وأستعاد حيلته المعهودة: أننا تحت تصرفكم، وستقول العدالة كلمتها فينا وسيحكم التاريخ. وعندها تدخل المرحوم سعيد قَزّاز في الموضوع فقال بلهجته الكردية: تكلم عن نفسك وحدك يا أستاذ سويدي ، أما أنا فأنني مسؤول عن أعمالي كلها. فأجاب السويدي: أنت تدري ياسعيد بك أن الحكم كان يديره عبد الاله ونوري، أما نحن وبقية الرؤساء والوزراء فلم نكن سوى أحجار شطرنج ينقلانها حيث ومتى يريدان وعندها أحتد سعيد قَزّاز وهب واقفا وهو ينظر بغضب الى توفيق السويدي، ونسي أنه معتقل وقال بحدة وإصرار: هذا كذب وإفتراء بالنسبة لي ولبعض الوزراء الذين أعرفهم وتعرفهم أنت جيدا مثلي. فأنا عندما أضطلع بالمسؤولية لا أعرف عبدالاله ولا نوري بل أعرف واجبي ومسؤوليتي، والآن وأنا معتقل أقول أمام الله والناس أن هؤلاء جميعا ليسوا بمسؤولين، بل المسؤول أنا وحدي عنهم على الأقل! وأشار بيده الى متصرف بغداد عبد الجبار فهمي والى بهجت العطية والى بقية الموظفين التابعين لوزارة الداخلية من متصرفي الألوية ومدراء الشرطة وأمانة العاصمة والبلديات.(٤٥)

يقول اللواء الركن حازم حسن العلي والذي كان معتقلا من ضمن المشتركين بحركة الموصل أنه تم نقلهم الى نفس الدار التي كانوا يسكنون فيها سابقا والتي يشغل بعض غرفها جماعة العهد الملكي وتم وضعهم في غرفة واحدة وأوصد الباب عليهم وجيء بأحد جنود الإنضباط وجلس قبالة الباب.

وبعد برهة خرج من تلك الدار كل من سعيد قَزّاز وبهجت العطية وعبدالجبار فهمي وعبد الجبار أيوب المحكوم عليهم بالإعدام من جماعة العهد

٤٥- حازم حسن العلي / إنتفاضة الموصل _ الدار العربية بغداد ١٩٨٧ص ٨٤ .

الملكي وعند مرورهم من أمام الغرفة التي كنا فيها _ والحديث لحازم العلي – وجاء الينا قائلا (أشجابكم هنا شني القضية) فأجبناه بأنه ليس لدينا أية معلومات وكل ما هنالك طلب منا الإنتقال الى هنا. وكانت هيئته تدل على أنه يتوقع شيئا خطيرا بالنسبة له وللجماعة التي معه. وتم نقلهم الى القاطع الذي أتينا منه.. وعندما حلت الساعة الثامنة مساء صدر بيان الحاكم العسكري العام المرقم ١١٦ .[٤٦]

بيان الحاكم العسكري العام

أن الخونة المجرمين الذين تعاونوا مع الإستعمار والطامعين في بلادنا والذين خانوا هذا الوطن العزيز وعرضوا أمن البلاد وأهلها الى الخطر وتآمروا بكل وقاحة على سلامة الجمهورية العراقية التي ظهرت الى العالم الحر وأنبثق كيانها الزاهر في يوم ١٤ تموز (يوليو)، هذه الجمهورية المسالمة المحايدة التي تتمتع بالسلطة والسيادة الكاملة والإستقلال التام وتحمي كيانها من كل تدخل أجنبي لحماية مجموع الشعب الجبار في العراق وأرجاء الأمة العربية. هؤلاء الخونة الذين يلاحقهم الخزي والعار وتذكرهم الأجيال القادمة باللعنات، هؤلاء الخونة الذين كانوا معاول بيد الأجنبي والأستعمار لتقويض كيان هذه الجمهورية سوف ينالون عقابهم جزاء لخيانتهم بحق الشعب والوطن.

سوف ينفذ حكم الإعدام رمياً بالرصاص ببعض الخونة المجرمين من العسكريين الذين أشتركوا في مؤامرة الخائن الشواف وذلك في ميدان رمي أم الطبول في الوشاش في الساعة الرابعة من يوم الأحد الموافق ١٩٥٩/٩/٢٠.

وقد جرى تخفيض لبعض أحكام الأعدام الصادرة بحق عدد كبير من

٤٦– حازم العلي / المرجع السابق ص٢٠٢ .

المجرمين الى السجن مع خفض مدة السجن لمجرمين آخرين سوف يعلن عن أسمائِهم قريبا.

كما سينظر في الأحكام المتعلقة في المجرمين الآخرين في المستقبل.

بعد أن يتم التنفيذ فعلا في يوم ١٩٥٩/٩/٢٠ سوف يصدر عنا بيان مفصل بذلك.

اللواء الركن

أحمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام

وفي الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ١٩٥٩/٩/٢٠ أذيع البيان التالي:

بيان رقم ١١٧ صادر عن الحاكم العسكري العام

الى أبناء الشعب الكرام _ إلحاقا ببياننا المرقم ١١٦ في ١٩٥٩/٩/١٩.

أولا: - لقد تم في الساعة الرابعة من صباح هذا اليوم تنفيذ حكم الإعدام شنقا في سجن بغداد المركزي بحق الخونة المجرمين من المدنيين سعيد قَزّاز وبهجت العطية و عبدالجبار فهمي و عبدالجبار أيوب والذين كانوا قد تآمروا على سلامة بلادنا بالتعاون مع الإستعمار والطامعين قبل الثورة المظفرة.

كما تم في الساعة السابعة من صباح هذا اليوم تنفيذ حكم الإعدام رمياً بالرصاص في ميدان رمي أم الطبول بحق الخونة من الضباط المطرودين من الجيش الزعيم الركن ناظم الطبقجلي والعقيد الإحتياط رفعت الحاج سري والمقدم الركن عزيز أحمد شهاب والرئيس الركن داود سيد خليل والعقيد خليل سلمان والرئيس الأول توفيق يحيى آغا والرئيس يحيى حسين الحماوي والمقدم الركن علي توفيق والرئيس هاشم الدبوني والملازم الأول حازم خطاب والمقدم إسماعيل هرمز والرئيس الأول مجيد الجلبي والرئيس زكريا طه، كانوا قد أشتركوا وتعاونوا في حركة التمرد والعصيان التي قام بها الخائن

عبدالوهاب الشواف ضد سلامة وأمن الجمهورية بعد أن أقترنت قرارات الحكم الصادرة بحقهم عن المحكمة العسكرية العليا الخاصة ومصادقة سيادة وزير الدفاع، إننا نؤكد للمواطنين بأن المصير الذي لقيه هؤلاء الخونة سيكون نتيجة حتمية للمتآمرين والعملاء الذين يتعاونون مع الأجنبي بالتعرض لسلامة وكيان جمهوريتنا العزيزة بزعامة أبن الشعب البار الزعيم الركن عبدالكريم قاسم. وختم البيان الذي تعرض في الفقرة (٢) منه تخفيف عقوبة الإعدام بحق بعض المحكومين الى الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة وتخفيف الأخرى الى عشر سنوات وذيل البيان بتوقيع اللواء الركن أحمد صالح العبدي الحاكم العسكري العام بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٠.

ويسترسل السيد حازم العلي:

أما ماجرى لزملائنا من رجال العهد الملكي الذين نفذ بهم حكم الإعدام شنقا صبيحة يوم ١٩٥٩/٩/٢٠ في سجن بغداد المركزي وهم كل من سعيد قَزّاز وبهجت العطية وعبـدالجبار أيوب وعبدالجبار فهمي فلابد أن أذكر (خسة) (كذا) الشيوعيين وحقدهم الأسود على الذين لايؤمنون بعقيدتهم المشبوهة العميلة (كذا) وكيفية إنتقامهم من أعدائهم حتى في طريقة الموت التي يفرضونها عليهم.

فالمعروف عن سعيد قَزّاز بأنه أشهر وزير داخلية في العهد الملكي وأشجع المتهمين الذين أحيلوا الى محكمة المهداوي من رجال العهد الملكي، وكان موقفه في المحكمة موقف غير المبالي من الحكم المعلوم الذي ستصدره المحكمة هذه وهو (الإعدام). لذلك انهى دفاعه بالعبارة المشهورة " وسأصعد الى المشنقة وسوف أرى تحت أقدامي أناساً لايستحقون الحياة ".

ولم ينس الشيوعيون تلك الكلمة فعملوا لافتة كبيرة وضعوها أمام باب وزارة الدفاع على واجهة المقهى التي كانت أمام الوزارة آنذاك مكتوب عليها (عبدالله الشاوي وكامل قزانجي تحت التراب وسعيد قَزّاز وبهجت العطية

ينعمان بالحياة) والغرض منها إستفزاز عبد الكريم قاسم وتذكيره يوميا عند خروجه من الوزارة بأن سعيد قَزّاز وبهجت العطية لايزالان على قيد الحياة.

وكان سعيد قَزّاز دائم الإستفسار من المواجهين عن مصير تلك اللافتة التي كان يحرص الشيوعيون على تجديدها كلما أصابها القدم والبلى واستمرت باقية في مكانها لحين تنفيذ حكم الإعدام بالقَزّاز وبالعطية. وحدثنا بعض الجنود الذين رافقوا القَزّاز ورفاقه الى المشنقة بأن الشيوعيين الذين أشرفوا على عملية تنفيذ حكم الإعدام بهم تعمدوا أن يرخوا حبل المشنقة عندما صعد القَزّاز بخطى ثابتة اليها. وعندما سحبت اللوحة الخشبية من تحت أقدامه سقط على الأرض ولم تتم عملية الأعدام، لذلك حملوه الى المشنقة من جديد وكرروا عملية الشنق مرة ثانية وهو في حالة شبه غيبوبه إمعانا في تعذيبه ولتشفية قلوبهم المريضة وحقدهم الأسود اللعين " ولاتحسبن اللّه غافل عما يعمل الظالمون " وفي المرة الثانية صعدت روحه الى بارئها، ظلم الأنسان لأخيه الأنسان.(٤٧)

وعن إنطباعاته الشخصية عن سعيد قَزّاز من خلال لقائه به في السجن يقول السيد العلي: أما سعيد قَزّاز وزير داخلية العهد الملكي فكان أقرب المحكومين الى قلوبنا حيث كان شجاعا ومرحا ومتواضعا الى أبعد الحدود وكنا نحبه ونحترمه لشجاعته ودماثة خلقه، فهو الذي قال للمهداوي في المحكمة عند إلقائه دفاعه (سأصعد الى المشنقة سوف أرى تحت أقدامي أناسا لا يستحقون الحياة) وعلى أثر تلك العبارة وضع في السجن الإنفرادي لمدة طويلة وطلب منه أن يقدم إعتذارا الى هيئة المحكمة عن تلك الكلمة إلاّ أنه رفض ذلك، مما حدا بالشيوعيين الى الإتصال بزوجته وطلبهم منها أن تكتب له رسالة تطلب منه تقديم إعتذار للمحكمة، إلاّ أنه جاوبها على نفس الورقة بعد أن حياها بما يلي (أستعدي لأن تكوني أرملة). وأبى أن يكتب الإعتذار

٤٧- حازم العلي / المرجع السابق ص٤٢ .

للمحكمة مما أضطرهم في النهاية الى إطلاق سراحه من السجن الإنفرادي ونقله إلى الغرفة المخصصة لزملائه المحكومين بالأعدام. ولكن الشيوعيين وأعضاء محكمة المهداوي لم ينسوا له تلك الأهانة وعاقبوه عليها عند تنفيذ حكم الأعدام بـه.(٤٨)

كان المدعو (فاضل الساقي) آمرا لمعتقل أبي غريب وقد أساء كثيرا لسعيد قَزّاز وحدثت أن دارت دورة الزمن وتم إعتقال الساقي بتهمة التآمر على عبدالكريم قاسم وأقتيد الى نفس المعتقل ويقول يونس بحري أنه أخبره أحمد مختار بابان بأن فاضل الساقي من المعتقلين الجدد وأنه يريد طعاما فهو لم يأكل منذ ٧٥ ساعة فقال له المرحوم سعيد قَزّاز:

خذ هذا الطعام واعطه لفاضل الساقي.. لقد غفر الله ماتقدم من ذنبه وماتأخر لأنه صار معتقلا مثلهم وزميلا لهم .(٤٩)

كتب لي الأستاذ المحامي عبد القادر الدبوني أثناء توديعه لشقيقه الشهيد هاشم الدبوني ضمن شهداء حركة الموصل ١٩٥٩ أنه كان ليلة إعدام سعيد قَزّاز في باحة السجن حينما شاهد المرحوم القَزّاز داخل زنزانته فكبر إكراما ثم توجه نحو الزنزانة وحيا سعيد قَزّاز وقبل رأسه وشدّ على يديه وقال له: إنا للّه وإنا اليه راجعون. وبشّره بالمغفرة فالمظلوم شهيد والشهيد مظلوم.. فقال له سعيد قَزّاز أخطأنا في كثير وغلطنا في حساباتنا مع كثير. ياأخي سامحني. فقال الدبوني: واللّه لاأكن لك إلاّ الأحترام والتقدير. فأنشرح بكلامه كثيراوتكلما وتكلم سعيد قَزّاز بعبارات متقطعة فيها حكمة وإعتداد بالنفس وثقة في رحمة اللّه تعالى. ولمع في خاطر الدبوني رغم الشجون المغرقة فقال له.

٤٨- يونس بحري / المرجع السابق ص٩٩ .

٤٩- لقاء مع الأستاذ المحامي عبد القادر الدبوني بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٩ في الموصل.

الدبوني: يكفيك فخراوعملاً مجيداً يوم قلت (لا أنام حتى ينام دجلة) فأشرق وجه القَزّاز وقال: أتذكرها؟

الدبوني: قرأتُها في جرائد ذلك العهد. على ماأتذكر!!

القَزّاز: أصبحت منسية!

الدبوني: لايضيع العمل الطيب بين اللّه والناس، والتاريخ سجل للأعمال المجيدة وغيرها. وختم اللقاء والحرس يستعجلون بهم فقال الدبوني..

لقد تركت سجلا ناصعا ووقفت في المحكمة سيدا كريما شجاعا وكنت في وظائفك وطنيا. لم تخف ولم تهن وهذا المصير المقسوم هو ماقرره اللّه سبحانه وتعالى. وبلغت الشجون ذروتها فدمعت عينا الدبوني فقال له القَزّاز: اللّه بصير بعباده وهو أرحم الراحمين.[٥٠]

يقول الدكتور كمال السامرائي[٥١]

في ساعة من ظهر يوم ١٩٥٩/٩/٢١ دخل الى غرفتي بمستشفى السامرائي شاب في نحو الثلاثين من عمره. مكور الرأس بجمة خفيفة. ممتلىء البطن وبطول معتدل. وحياني بأدب لم يخف الحزن الذي كان يسيطر على وجهه وهو يقول لي بلغة دارجة لا تخلو من لكنة كردية.

عندي مريضة وأحتاج الى مساعدتك.

فقلت له:

لم أعتد أن أزور المريضات في بيوتهن، وأفضل أن يكون الفحص في المستشفى فقد تحتاج المريضة الى مداخلة آنية لاتتوفر أدواتها في البيت.

٥٠- د.كمال السامرائي/ حديث الثمانين بغداد ١٩٩٦ ص٣١٦ ومابعدها.

٥١- للفائدة أنظر الجدول المنشور في كتاب حنا بطاطو/ العراق - الكتاب الأول - طبع مؤسسة الأبحاث العربية بيروت ١٩٩٠ ص٣٩٤ .

فقال لي:– هي مريضتك. وأنا زوجها الدكتور كمال وقرب رأسه من رأسي وأضاف – هي پري بنت سعيد قَزّاز.

وكنت أعرف أن سعيد قَزّاز قد حكم عليه بالأعدام في محكمة المهداوي (العليا الخاصة) ولعلاقتي مع أبيها قلت لهذا الشاب.

هيا إليها.

وسألته حين تحركت السيارة وأنا أجلس الى جانبه.

أين يكون البيت يادكتور كمال؟

أجابني: قرب كراج إبراهيم سعيد.

ولم أكن أعرف مكان هذا الكراج ولكنني أعرف أن بيت سعيد قَزّاز ليس بعيدا من مستشفى السامرائي فقلت له: أعرف أنما تسكنان في بيت سعيد قَزّاز القريب من مستشفى السامرائي فقال لي: هذا صحيح غير أن بعض (الأولاد) صاروا يضربون البيت بالحجارة منذ بدأت محاكمة سعيد قَزّاز، فأضطررنا أن نغادر ذلك البيت وأستأجرنا بيتا متواضعا بعيدا عن الأنظار. (وبعد لحظات من السكوت سألته):

مم تشكو پري يادكتور كمال؟

فلم يجبني وأعدت عليه السؤال على إحتمال أنه لم يسمعني فقال:

البارحة ليلا خابر مدير السجن أحد أقاربي ليطلب منا الذهاب الى السجن لرؤية «أبي پري»، وعرفت مقدما أن تلك قد تكون آخر زيارة قبل أن يعدم. وذهبت أنا وأم پري وپري لنراه، فأوقفنا جندي عند طاق من سعف النخيل يفضي الى درب يصل الى بناية صغيرة غير بعيدة عنا، ومالبثنا طويلاً حتى طلع علينا أبو پري يقوده جنديان من زنديه. وكان حليق الرأس، فلم تتمالك أم پري وپري نفسيهما عن البكاء حتى أغمي على پري فتقدم منها أبوها سعيد قَزّاز ،انهضها وقبلّها وضمّها الى صدره. ثم أستدار نحو أم پري وقبلها وقال

لها:

أنا راضي عنك يا أم بري، فتهيأي من الآن أن تكوني أرملة. وهذا أمر اللّه.

وتقدم منه الجنديان وأمسكا بزنديه وهما يقولان له:

كافي سعيد بك.

هذا ماقاله لي الدكتور كمال وهو معي في طريقنا الى عيادة زوجته پري سعيد قَزّاز.

ووصلنا الى البيت الذي فيه المريضة پري. هو من النوع النمطي الذي كان مألوفا في بغداد قبل الأربعينيات، غرفتان صغيرتان عند مدخله، ثم هول غير واسع تنفذ اليه غرفتان من جانبيه وفي جبهته التي تقابل مدخله باب تؤدي الى حديقة صغيرة خلف البيت. كانت پري الشابة في بداية حملها الأول. وبحالة هستيرية من التشنج، ولم أكتشف ما يدل على أن الرحم أو الجنين قد تأثر بحالتها النفسية. فطمأنتها على ذلك ووصفت لها مشروبا مهدئا وعلى باب غرفتها وأنا أهم بالخروج منها سألت الدكتور كمال بهمس: أين أم پري أريد أن اراها أن أمكن؟

فقادني الى هول البيت وفيه رأيتها تجلس على خشبة وهي تسند ظهرها الى الجدار وكان وجهها جامدا كأنه تمثال من رخام أبيض. وعيناها بلا حياة ولا نور. أي عزاء يسلي هذه المرأة؟ أحسن عزاء أن أقعد الى جانبها دقيقة دون كلام، وهذا ما فعلته، وحين نهضت لأغادر الهول سمعتها تقول بصوت مبحوح: أشكرك يادكتور كمال.

٢- الكلمة الأخيرة

نظرة فاحصة في علاقات سعيد قَزّاز الإجتماعية تبين لنا أنه كان يوظف مركزه الوظيفي من أجل الإجتماعي على الرغم من حبه وتقديسه للوظيفة، لكنه بالنتيجة أستطاع بناء علاقات إجتماعية واسعة بين الكرد والعرب والتركمان _ نستطيع أن نعتبر مدينة الموصل نموذجا _ فكان حسب ماحدثني به المرحوم عبد الباسط يونس والسيد أكرم الصفار يرتبط بعلاقات شخصية غير متكافئة، فكأن يسهر مع مجموعة من الأدباء والصحفيين والمحامين ورجال الأعمال، وله علاقات مع فقراء من أهل الموصل، إضافة لكل هذا فلم تجعله الوظيفة أن يضع قناعا على وجهه أو حجابا بينه وبين الناس، فقد كان باب وظيفته مفتوحا ولهذا يقدم أحيانا على أفعال وتصرفات وإصدار أوامر يعتبرها البعض دليلا على نبل أخلاقه أو حرصه على الصداقة أو حفظه لقدسية العلاقة الإجتماعية، في حين يعتبرها البعض الآخر خرقا لمباديء المركز الوظيفي والمهمة المناطة به وإستغلالا لهذا المنصب بإعتباره يمثل قطبا من أقطاب النظام الملكي في العراق بما تمثله أهمية وزارة الداخلية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر ما ذكره السيد طالب مشتاق في مذكراته حين أخبره سعيد قَزّاز بعدم تسليم ولده (باسم) إلى الأمن السياسي للتحقيق معه مما دفعه لتهريبه وتخليصه من التحقيق في القضايا المثارة ضده بالوقت الذي كان سعيد قَزّاز هو المسؤول الإداري الأول عن عمل الأمن السياسي.

وينقل الدكتور كمال مظهر أحمد في مقدمة كتاب السيد عبدالرحمن البياتي عن السيد محمد كريم فتح الله عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في أواخر العهد الملكي الذي أنشق عنه بعد إنتصار ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ لينضم الى صفوف الحزب الشيوعي والذي يبدي أعجابه بمبدئية سعيد قَزّاز وإستقامته والعديد من مواقفه غير المتوقعه، وغير المعروفة في سياق تمسكه بقيم المجتمع وأعرافه من أغربها قاطبة مساعدته

المباشرة لسكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني المرحوم إبراهيم أحمد للإختفاء عن أنظار رجال الأمن بعد صدور أمر يقضي بإلقاء القبض عليه عندما كان هو وزيرا للداخلية، ولم يرغب في الضغط على الأجهزة المعنية التي كان في حوزتها أدلة ثبوتية ضده.

كان القَزّاز يميل إلى تقدير ومحبة الأدباء والمثقفين والمؤرخين والشعراء وعلى الرغم من مواقفه السياسية المناهضة للشيوعية إلاّ أنه كان يكن تقديرا وإحتراما للأدباء من اليسار على الرغم من معرفته بعلاقاتهم السياسية المناهضة للحكم الملكي، وكمثال فقد كان ذو النون أيوب وهو من كوادر الحزب الشيوعي العراقي ثم أنفصل عنه (كان أديبا ومثقفا وقاصّا) أو مواقفه مع شاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري، وأثبت القَزّاز أن الجانب الإنساني والأدبي في روحه يغلب على الجانب السياسي فيقدم على مساعدته ومساعدة غيره من خلال مركزه الوظيفي.

لم تعرف الموصل وهي المدينة التي اعتبرتها مركز البحث عن سعيد قَزّاز موقفا أو تصرفا مشينا أو غير عادل لسعيد قَزّاز على الرغم من أن رضاء الناس غاية لاتُدرك إلاّ أنني وبعد هذه السنوات الطويلة على رحيل سعيد قَزّاز ألتقيت بالعديد من أبناء هذه المدينة الجميلة والطيبة وعلى إختلاف مشاربهم لكنهم أتفقوا على ما يتميّز به القَزّاز من أخلاق وفضائل متأصلة في أعماقه.

مع أنني لا أنفي الطعن الذي سمعته من بعض في ما يخص الجانب السياسي لشخصية سعيد قَزّاز، قيل الكثير ومن ضمن ماقيل إرتباط سعيد قَزّاز بالمخابرات البريطانية وهو لم يزل شابا... وسعيد قَزّاز صنيعة من صنائع الإستعمار البريطاني التي زرعها في العراق لمحاربة الشيوعية والإشتراكية والفكر الوطني ولم يزل حتى اليوم من يتخذ موقفا متشنجا منه.

رجل مجهول لاتعرف كيف جاء وكيف تم تصعيده وتوزيره وفرضه على مجلس النواب!! متعصب وعصبي الشخصية ويلجأ الى العنف والقسوة في

تعامله مع موظفيه.. سعيد قَزّاز خادم أمين للحكم الملكي ولسيطرة الإستعمار الإنكليزي وقد قدم حياته ثمنا لذلك وغير ذلك من الاتهامات.. ولكن هل نعتقد أو يعتقد غيرنا حقا أن سعيد قَزّاز كان مرتبطا بالمخابرات الإنكليزية؟ وهل بقي الأمر سرا بعد أن مرّت على وفاته ثلاث وأربعون سنة؟ كان يعتقد أن فكرة الشيوعية تهدم بلده مثلما يعتقدها غيره، من أين أستقى هؤلاء معلوماتهم؟ مَنْ أدخل هذه الأفكار المناوئة للشيوعية في أفكارهم؟ كيف توصل سعيد قَزّاز لهذه القناعة؟ هذا ما عجزت عن معرفته بعد هذا الزمن الطويل لرحيل الرجل.. ولكن هل يحق للآخر أن يعتقد بما يشاء أم لم نزل نحرم الرأي الآخر ونحن نعبر الى الألفية الثالثة من الزمن.

هو حازم وجاد في عمله ويقدس الواجب والمهمة المناطة به وهذه صفات تُسجّل في صالحه.

كان معروفاً بالإصرار على قراراته وخاصة مايراه مناسبا للمصلحة العامة، غير مبالي بالمركز الوظيفي، وكمثال على ذلك إستقالته من مؤسسة الموانيء العراقية بسبب إصرار الوزير عبد الوهاب مرجان على تعيين السيد إبراهيم الراضي بوظيفة أقدم ضابط حسابات في مديرية الموانيء، بسبب عدم خبرة هذا الشخص في أعمال فرع من أهم فروع الموانيء، إضافة الى إعتذاره عن الإشتراك بوزارة السيد فاضل الجمالي المتشكلة بتأريخ ١٩٥٣/٩/١٧ لحين بذل المساعي لإقناعه بالإشتراك.

ثمة سؤال يطرح نفسه عن سرّ بقاء سعيد قَزّاز وزيرا للداخلية على الرغم من تغير الوزارات ورؤسائها فقد كان في وزارة الجمالي الأولى عام ١٩٥٣ ثم الثانية عام ١٩٥٤ ثم وزيرا للداخلية في وزارة العمري عام ١٩٥٤ وبنفس العام في وزارة نوري السعيد الثانية عشرة ومن ثم وزارته الثالثة عشرة في عام ١٩٥٥ ثم الرابعة عشرة في عام ١٩٥٧ وفي وزارة أحمد مختار بابان المتشكلة بتأريخ ١٩٥٨/٥/١٩ ولحين قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨

وإنهاء الحكم الملكي في العراق، حدث تبدل سريع وقصير للوزراء وللوزارات ولكن سعيد قَزّاز كان مستمرا كوزيرا للداخلية مع كل هذه التغييرات، نستطيع أن نستنتج أن قَزّاز كان الشخص المناسب لتطبيق سياسة السلطة الداخلية في العهد الملكي بدقة وحرص وأمانة، وأنه كان الشخص الذي (على مايبدو) يحظى برضا العرش (الملك والوصي) في تطبيق هذه السياسة وأثبتَ نجاحه في إدارة دفة قيادة وزارة الداخلية في تلك الظروف، ولأنه من الوزراء النشطين المتابعين لعمل وزاراتهم، إضافة الى شخصيته التي تعكس طابع الحرص والجد والمثابرة، والأهم من كل هذا عدم تعاطفه مع الحركات السياسية الوطنية المناهضة للحكم الملكي في العراق، وشهرته بالعداء للحركة الشيوعية وإخلاصه المفرط للحكم الملكي والعائلة المالكة في العراق.

كل هذه الأسباب تجعل من سعيد قَزّاز القاسم المشترك في جميع الوزارات المتشكلة منذ توليه الوزارة (الشؤون الإجتماعية) بتأريخ ١٩٥٢/١٢/٢١ ووزارة الداخلية في ١٩٥٣/٩/١٧وحتى قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨. وقد صرح برضاه عن سياسة نوري السعيد مع إنتقاده تصرفات الوصي عبد الإله إضافة الى تمسكه بوحدة العراق وشراكة العرب والأكراد في هذا الوطن.

أكتسب خبرة عالية في العمل الوظيفي من خلال شخصيته ومفاهيمه في العمل، إضافة الى ذكاء وسرعة بديهة ومقدرة على بناء علاقات إجتماعية في كل مجتمع يعمل فيه، بشرط أن تكون الشخصيات التي يرتبط بها إجتماعيا تتفق معه بالحد الأدنى في المفاهيم السياسية العامة، وأهمها صيانة الحكم الملكي ومصلحة العراق وفق مفاهيمه التي سردناها.

لم نعرف أن لسعيد قَزّاز أرثا عائليا أو أملاكا عقارية في السليمانية وحتى في بقية مناطق العراق التي عمل بها وليس أكثر دلالة على هذا ما أورده المؤرخ حنا بطاطو في مؤلفه _ العراق _ الكتاب الأول حين لم يرد ذكر أسم

سعيد قَزّاز من بين الأسماء الواردة في الجداول الخاصة بتملك الأراضي الزراعية لرؤساء الوزارات والوزراء العاملين في العهد الملكي.(٥٢)

إضافة إلى عدم تركه عقارا مسجلا بإسمه ملكا صرفا بعد وفاته يمكن أن نعتبره من ممتلكاته العائلية ولهذا نستطيع الزعم بأنه لم يكن مباليا بإنماء ثروة له سواء عن الطريق المشروع سيما وأنه عمل مدة غير قليلة بوظائف إدارية عالية توفر له دخلا جيدا يمكنه من توفير الكثير مع وجود عائلته الصغيرة أو عن الطريق غير المشروع الذي لم يسلكه أبدا.

يذكر المؤرخ العراقي الأستاذ مير بصري بأن سعيد قَزّاز كان مثال التواضع النزاهة، كان يأتي وهو وزير الداخلية إلى سيارات شوفرليت المتحدة (شركة لاوي) وكنت – والحديث للأستاذ مير بصري – مديرا فيها فيتحدث إلى الكبير والصغير ويستمع الى الشكاوى والاقتراحات.ومن طريف ما أذكره أن جريدة الحارس نشرت لي قصيدة وجدانية، فكتب محرر أحد الصحف الأسبوعية المغمورة مقالا يقول فيه أن القصيدة إنما هي تمجيد لدولة إسرائيل وحللها كما أوحى له خياله... كلمت سعيد قَزّاز تلفونيا وأخذت الجريدة إليه في وزارة الداخلية، وكانت مديرية الدعاية العامة تابعة لوزارته، فقرأها وقال: عجيب!... ثم أحتفظ بالجريدة ولم يقل لي شيئا بعد ذلك. لكن صديقا من رجال الصحافة زارني بعد أيام وقال لي: ما أشد تقدير وزير الداخلية لك!! لقد نشرت جريدة.... كلمة عنك فأستدعى الوزير مدير الدعاية العام وصاحب الجريدة فأنبّ الصحفي وقال لهما: لقد غادر آلاف اليهود ولو شاء مير بصري أن يذهب الى إسرائيل أو أي بلد عالمي آخر للقي من الإكرام والإحترام قدر مايلقاه هنا أو أكثر منه لكنه آثر البقاء في وطنه إعتزازا به. وحذر الرجلين من التعرض للناس وتفسير ما يكتبونه خلاف رأيهم. وقال لمدير الدعاية العام إذا

٥٢– رسالة مؤرخة في ٢٠٠٠/٥/٢١ من لندن من الأستاذ المؤرخ مير بصري الى المؤلف.

عاد صاحب الجريدة الى مثل هذا فقدم لي تقريرا لأغلق جريدته. ويتابع الأستاذ مير بصري ليسرد نبذة من ذكرياته عن سعيد قَزّاز...

ويقول مير بصري أشترى سعيد قَزّاز من شركتنا قبيل ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ سيارة شوفرليت وثلاجة أمريكية بالأقساط. وكلم مدير شرطة النقليات بالتلفون لتسجيل سيارته، فقال له المدير أننا نحتفظ بأرقام صغيرة للوزراء ورجال الدولة، لكن سعيد قَزّاز أجابه: لا أريد رقما صغيرا، فأين وصلتم في التسجيل؟ قال على ما أتذكر ٥٠ الفا وكذا _ بغداد، قال سعيد قَزّاز إذن سجل سيارتي في أول رقم يلي ذلك.

ولما أعتقل بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ جاءت زوجته وقالت: أسترجعوا السيارة والثلاجة لأنني لا أتمكن من تسديد بقية الأقساط. فقال لها محمد كامل الخضيري مدير الشركة العام: أننا قد شطبنا بقية الأقساط، وذلك أقل ما يمكننا عمله لقاء خدمات زوجك الجليلة لهذا البلد، فأحتفظي بالسيارة والثلاجة ولاتهتمي بدفع شيء.

ويقول الأستاذ مير بصري أنه في آخر سيرة سعيد قَزّاز في كتابه (أعلام الكرد) ص٢٤٢ كتب: ورقي عود المشنقة بلا خوف ولاجزع فصح فيه قول الشاعر أبي الحسن الأنباري:

علو في الحَياةِ وفَي المماتِ   لحَق أَنت إِحدى المُعجِزاتْ

لكن الناشر عزّ عليه أن يثبت ذلك فحذف العبارة المذكورة عند الطبع بدون علمي(٥٣).

ومـاذكره المؤرخ مير بصري يمكن إعتباره شهادة في جانب من الجوانب

٥٣- فيصل حسون - مقالة منشورة بجريدة الشرق الأوسط العدد ٧١٠٧ في ١٩٩٨/٢/١٣ بعنوان أحداث سياسية وحكايات صحفية _ شهادات في هوامش التاريخ.

الإيجابية في شخصية سعيد قَزّاز، الذي يندفع لإنصاف مواطن عراقي من ظلم وتشويه وقع عليه، ثم تأكيده عدم حصوله على إمتياز أو مكسب على حساب الآخرين حينما يؤكد على تسجيل سيارته الشخصية بعد أول رقم وصل اليه التسجيل وهو وزير للداخلية. ألا يبدو الأمر مليئا بالمفارقة في هذا الزمن المرير، الذي أستحالت فيه طبقة الوزراء والقيادات الى طبقة تعتبر الإمتيازات والمكاسب حقا مكتسبا ينبغي ويجب أن تختلف عن كل الناس في إمتيازاتها و حقوقها وتلغي من قواميسها مفاهيم الواجبات والمساواة.

حينما سألت أحد كوادر الحزب الشيوعي أيام ما كان سعيد قَزّاز وزيرا للداخلية وكان الرجل قد أعتزل العمل السياسي، عن موقف الحزب في حينها من سعيد قَزّاز، قال إن سعيد قَزّاز كان يتعاطف مع المؤسسات القمعية ضد الحركة السياسية الوطنية في العراق، ولم يكن يبدي أية مرونة، إضافة الى أنه لم يتعاون مع كل التنظيمات الوطنية العراقية قبل الثورة، وكان ملكيا أكثر من الملك، مما أكسبه كراهية الأحزاب الوطنية وعدم تعاطف رجال السياسة معه، ونفى بشدة أن يكون الحزب الشيوعي العراقي وراء حملة المطالبة بإعدامه وعزا ذلك الى كراهية الجماهير التي لاتقتصر على الحزب الشيوعي العراقي قبل وبعد الثورة مثلما أشتهر بهجت العطية كرئيس لأكبر المؤسسات القمعية في العراق وأن الحزب الشيوعي العراقي يحمل القَزّاز مسؤولية مجزرة سجن الكوت وقمع إنتفاضة الحي لما له من دور شخصي مؤثر في هذه الأحداث.

أشتهر سعيد قَزّاز بهذا الأسم وتكرر هذا في جميع الإرادات الملكية بتشكيل الوزارات مثلما أشتهر به بين الناس، واللافت أن محاضر التحقيق المدونة في محاضر الهيئة التحقيقية الخاصة بوزارة الدفاع عام ١٩٥٨ أوردت نفس الأسم في حين أنها كانت تسجل الأسم الثلاثي للمتهم الذي يجري التحقيق معه، هذا بالإضافة الى ماورد في أمر الإحالة الصادر من القائد

للقوات المسلحة والموقع من قبل الزعيم الركن عبدالكريم قاسم ومن ثم قرار التجريم وقرار الحكم الصادرين عن المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) إذ ورد الأسم سعيد قَزّاز خاليا من الأسم الثلاثي للمتهم، ومما يزيد المسألة غرابة أن موافقة القائد العام للقوات المسلحة بتنفيذ أمر الأعدام شنقاً، وهو أمر موقع من قبل عبدالكريم قاسم شخصيا والبيان المرقم ١١٧ بتأريخ ١٩٥٩/٩/٢٠ الصادر عن الحاكم العسكري العام اللواء الركن أحمد صالح العبدي الذي أعلن عن تنفيذ حكم الإعدام بسعيد قَزّاز شنقا حتى الموت في سجن بغداد المركزي لم يورد غير أسم الشهرة المعروف (سعيد قَزّاز).

كان سعيد قَزّاز منسجما مع السياسة العامة الخارجية والداخلية للسلطة في العهد الملكي، عنيدا في إعتقاداته، جريئا وصادقا في مفاهيمه، وأنه فعلاً وظّف قدراته وطاقاته ومركزه الوظيفي من أجل محاربة الحزب الشيوعي العراقي لا بدافع سياسي أو حزبي، وإنما حسب إعتقاده بما يمثلة خطر الشيوعية العالمية على وطنه، وهذه النعرة كانت منتشرة أيام الخمسينيات مابعد مرحلة الحرب العالمية الثانية ويتمسك بها أعداء الفكر الشيوعي، لكن سعيد قَزّاز لم يخف هذه الأفكار والمفاهيم ولم يبرر للآخرين إندفاعه بسلوك هذا النهج، بل بقي مصّرا على إعتقاده ثابتا على مفاهيمه، بل متفاخرا بذلك مثلما قال في دفاعه أمام محكمة الشعب، فهل يوضح لنا كل هذا جزء من سلوك شخصية سعيد قَزّاز الذي لم يطعن أبدا بالنظام الملكي أو بمجالسه النيابية وقوانينه المرعية؟ ولم يتجاوب مع أسئلة رئيس المحكمة الذي حاول أن يحشره بزوايا حرجة للطعن بقانون إسقاط الجنسية؟ في حين برر سعيد قَزّاز دستورية القوانين الصادرة التي هيأتها وزارة العدل بعد تدقيقها، من قبل ديوان التدوين القانوني ثم عرضها على مجلس النواب ومجلس الأعيان، ومن ثم تشريعها بإرادة ملكية لتأخذ مكانها القانوني وتصبح نافذة وواجبة الطاعة من جانب الجميع.

ومع أن الكثير يدرك أن وزير الداخلية مطبق أمين للقوانين الصادرة بما يمثله من سلطة تنفيذية، إلاّ أن القَزّاز حوكم على أساس أنه مشرع القانون.

كانَ أميناً على علاقاته الأجتماعية ويحفظ العلاقة الإنسانية إذ يذكر الصحفي عبد الباسط يونس بأنه بقي على علاقة بسعيد قَزّاز منذ وصوله مدينة الموصل للعمل فيها كمتصرف ولحين الحكم بإعدامه، وأكد لي ذلك المؤرخ المرحوم (سعيد الديوه جي) والسيد أكرم الصفار. وحدثني جمع من كبار مدينة الموصل بأن سعيد قَزّاز كان ينفق من ماله الخاص على عوائل معوزة لم ينقطع عن الإنفاق علَيهم إلاّ حين القبض عليه بعد الثورة، ولم يصرح أبدا عن هوية هذه العوائل، هذا بالإضافة الى مساعداته للمحتاجين عن طريق مركزه الوظيفي كمتصرف مباشرة أو بإحالتهم الى الدوائر المختصة بذلك.

جانب إيجابي كبير يقابله بالتأكيد جانب سلبي، لكنك عندما تغوص في أعماق الرجل من خلال أحداث حياته ستقف عند محطات جديرة بالتقدير والإحترام، وحينما تنظر لإعتقاداته وتفانيه في عمله الوظيفي حتى وأن جعله هذا التفاني يقف في الصف المعادي للنشاط السياسي المناهض للحكم الملكي، سنجد أن تنازعا لعناصر الخير والشر تكمن في دواخله، لكن عناصر الخير التي تطغى على شخصيته وسلوكه هي الغالبة.

مالذي يدفع سعيد قَزّاز لبناء علاقات إنسانية مع أشخاص لهم أفكارهم السياسية المناهضة للحكم الملكي أو من العاملين في الصحافة أمثال عبدالباسط يونس رجب صاحب جريدة «المثال» الموصلية ويحيى قاسم صاحب جريدة «الشعب»؟

يقينا أنه يبني علاقاته الإنسانية بغض النظر عن أفكار الآخرين يعني هذا أن لشروط علاقاته الإنسانية أسسا وضوابط شخصية يحددها بنفسه ولا تحددها له الأفكار السياسية التي يعتقدها وإن كان يتفق معهم بالحد الأدنى في مصلحة الوطن.

لم يكن سعيد قَزّاز عميلا للمخابرات الإنكليزية ولم يكن متعصبا لقوميته، ولم يثبت التاريخ قيام سعيد قَزّاز بأي تصرف أو موقف يمكن أن يعرض العراق للتجزئة أو الهيمنة أو الإذلال مثلما حدث للعراق في زمن الطغاة والدكتاتورية.

المقاييس العامة تؤكد نزاهة سعيد قَزّاز، و كان موظفا قديراً ناجحاً بإدارة وزارته التي كان يملك سلطة كاملة بإدارتها ضمن سياسة ونهج الوزارة ولم يكن البلاط يتدخل في عمله.

وعند تسلم سعيد قَزّاز حقيبة وزارة الداخلية تمت إجازة العديد من الصحف الصادرة في بغداد والألوية العراقية والكثير من هذه الصحف كانت منبرا للمعارضة السياسية، مثل جريدة الفكر الجديد والفرات والدستور والبيان واليقظة والمواطن والأفكار والثقافة الجديدة وغيرها، مما يشكلّ علامة من علامات حريّة التعبير التي كان سعيد قَزّاز يحترمها ولم يكن يضيق بها إلاّ حينما يتصورها خرجت عن حدودها.

يؤكد المؤرخ الدكتور كمال مظهر أحمد بأنه في حال أي تقويم لشخصية الرجل ولدوره وقناعاته ينبغي أن يؤخذ في الأعتبار إنتماؤه الأسري والإجتماعي والأجواء التي نشأ فيها، فضلا عن خصاله بوصفه إنسانا مبدئيا، طيبا، عفيف اللسان، جريئا دون حدود، معجبا بحضارة الغرب وقيمها غاية الأعجاب، حساسا بإفراط تجاه كل عمل ثوري عموما، وتجاه جميع أجنحة اليسار خصوصا وتلك من خصال سعيد قَزّاز.

يذكر السيد فيصل حسون الذي كان معتقلا يوم ٢٩تموز(يوليو) ١٩٥٨: (وكان أول من تعرفت عليهم من المعتقلين الذين تحلقوا في الصباح حول فراشي يسألونني عن أحوال البلد وتطورات الثورة وكلهم متعجب لإعتقالي... السيد سعيد قَزّاز آخر وزير داخلية قبل إندلاع الثورة وقد بادرني قائلا على الفور – لقد حاولت قبل الثورة بثلاثة أيام أن أتحدث اليك تلفونيا.. لكنني

أخفقت في الإتصال بك على الرغم من تكرار المحاولة ثلاث مرات، قلت له: ولكن أحدا لم يبلغني أنك أتصلت تلفونيا.. قال: وهل أنا مجنون لأقول لمن رد على إتصالي التليفوني بمكتبك أنني وزير الداخلية وليست بيننا معرفة شخصية لأتسبب في إزعاجك وأقلاق راحتك وجعلك تضرب أخماسا بأسداس عما يريده منك وزير الداخلية.. وأدركت في تلك اللحظة أي نوع من الرجال كان سعيد قَزّاز الذي ظلمناه حين تصورنا أنه واحد من جلاوزة الحكم متجاوزين عن الصفات الإنسانية التي كان يتحلى بها، وأضاف سعيد قَزّاز أنه قرأ سلسلة مقالاتي عن زيارتي الأولى للسليمانية والمناطق المحيطة بها من شمال العراق وكانت له ملاحظات على تلك المقالات التي نشرت قبل قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ بأقل من أسبوع وكل ما يتمناه على اللّه تعالى أن يتيح له فرصة إصطحابي معه في زيارة أخرى لشمال العراق لأرى بعيني مالم يتح لي الإطلاع عليه من مفاتن هذا الجزء من الوطن ولأكتب عنه تفصيلا عن محاسنه وعن أهله وعن مشكلاته.

سمعت بأذني ورأيت بعيني سعيد قَزّاز يدور على رجال الإدارة والأمن التابعين لوزارة الداخلية من المعتقلين ويقول لهم فرادى أو مجتمعين أن عليهم حين يسألون خلال مواجهتهم مع لجان وهيئات التحقيق عن أية قضية تتصل بعملهم ووظائفهم ألاّ يترددّوا في إلقاء المسؤولية على عاتق وزيرهم _ وزير الداخلية _ كأن يقولون أن سعيد قَزّاز هو الذي أمر بذلك وأنهم نفذوا التعليمات والأوامر التي أصدرها اليهم، وسمعته ذات مرة يقول: لقد كنت وزيرا ولم أكن طرطورا.. وإنني مستعد لتحمل مسؤولية الوزير بعد أن ذهب عني النفوذ والسلطان ولن أقول مايقوله اليوم غيري.. لن أقول أنني كنت أنفذ من غير إقتناع أوامر عبدالاله ونوري السعيد... فقد مات عبدالاله ونوري السعيد وبوسعي أن احملّهما المسؤولية بعد أن غابا عن الوجود.... لكنني أقرر بمحض إختياري وأعلن تحملي مسؤولية كوني وزيرا نفذّت السياسة

التي آمنت بها والتي أعتبرها سياستي ولست مستعدا للتنصل منها طلبا للخلاص من العقاب ومهما كانت النتائج والتبعات.(٥٤)

كما يذكر السيد توفيق السويدي بأن أحداث سوريا التي كانت قد أعتبرت نصرا للسياسة الفرنسية لم تكن وليدة جهد الرئيس نفسه بل كانت نتيجة تعاون وزير الداخلية سعيد قَزّاز وعبدالكريم الآزري من دون أن يحيطا علم الرئيس بتفاصيلها وحتى بعض موادها الأساسية.(٥٥)

ثم يضيف السيد فيصل حسون في آخر ذكرياته الصحفية بأنه سأل بهجت العطية مدير الأمن العام عما إذا كان يعرف شيئا عن حركة الضباط الأحرار فأكد له أنهم يعرفون الكثير ويتابعون نشاط حركة الضباط الأحرار إلاّ أنهم تلقوا التحذيرات تلو التحذيرات من الأمير عبدالاله بعدم التدخل في شؤون الجيش وأن يظل جهاز الأمن بعيدا عن رصد ومراقبة مايدور في محيطه وقد أضطر في الشهور الأخيرة التي سبقت قيام الثورة الى مفاتحة سعيد قَزّاز وزير الداخلية ومصارحته بأنه لايريد أن يتحمل مسؤولية السكوت عما يجري.. وكان سعيد قَزّاز بدوره يضيق بتصرفات عبدالاله ويكرهه شخصيا وربما تبادل الإثنان مشاعر الكراهية...

وبعد إستيزار سعيد قَزّاز في الوزارة السعيدية الثانية عشرة أصدرت الحكومة مرسوم «ذيل مرسوم» إسقاط الجنسية عند ذوي الأفكار الهدامة رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ ومرسوم مراقبة وتصفية نقابات العمال رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ ومرسوم إلغاء الجمعيات والأحزاب والنوادي رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ ومرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ إضافة الى مرسوم الطواريء المرقم ١٠ لسنة

٥٤- توفيق السويدي/ مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية _ دار الحكمة للطباعة والنشر _ الطبعة الثانية ١٩٩٩-ص٥٣٣ .

٥٥- رفعة الجادرجي/ صورة أب - مؤسسة الأبحاث العربية بيروت لبنان ١٩٨٥ - ص٦١ .

١٩٥٦ الصادر من الوزارة السعيدية الثالثة عشرة.

ولو خلطنا كل هذه الأحداث وجمعنا مفرداتها واحدة واحدة. لأتضح لنا بأنه صارم وجدي مشهور بقوة الشخصية، يملأ كرسي الوزارة حتى تتيقن أنه خلق لوزارة الداخلية، عنيد يعتقد بأن النظام الملكي هو الأنسب لحكم العراق وينبغي عليه بذل الجهود ومحاربة من يعتقد خلاف ذلك وعلى هذا الأساس ظهر الشرخ الكبير والتقاطع الواضح بينه وبين القوى السياسية الوطنية المعارضة للحكم في العراق الملكي. وبالمقابل فهو رب أسرة صغيرة تتكون من إمرأة لا دور إجتماعي مهم لها غير دورها في داخل بيت سعيد قَزّاز أسوة بكل الأمهات من جيلها تحظى بحب وتقدير وإحترام سعيد قَزّاز وأهله وأبنة وحيدة تشكل كل ذرية سعيد قَزّاز.

لم تكن هذه العائلة الصغيرة مرفهة، ولم تستفد من مركز رب أسرتها الوزير المزمن بوزارة الداخلية، ولم تتمتع بسفرة الى خارج العراق، بل لم يذكر أحدا عن ظهور زوجة وأبنة سعيد قَزّاز ظهورا لافتا للنظر في مدينة بغداد حينما عمل كوزير، أو في الألوية العراقية حينما عمل بصفة متصرف أو موظف إداري، مما يزيد المرء حيرة عدم تمكن هذه العائلة الصغيرة من تملك بيت يتناسب مع مكانة الوزير في حين بقي الوزير مستأجرا لبيوت حكومية قديمة تم أخلاؤها بحكم القانون بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ لتستأجر العائلة دارا مستقلة من النوع النمطي المألوف.

راتب الوزير في العهد الملكي ما يكفي عائلته ويوفر له إمكانية شراء دار أو بناء دار حديثة في ذلك الزمان ولكن ماذا خلّف سعيد قَزّاز لعائلته؟ وأي عزاء أحاط بحياة إمرأة تقدمت الخمسين فقدت رفيق حياتها بقيت وحيدة إلاّ مع أبنته التي تزوجت حال حياته طبيبا إختصاصيا في الباطنية يدعى (كمال عبدالله ناجي) شغل منصب عميد كلية الطب بجامعة السليمانية وتوفي عام، ١٩٧٧ فيما بقيت أبنة سعيد قَزّاز تقيم في لندن مع أولادها، بعد أن توفيت

والدتها السيدة (زكية توفيق قَزّاز) زوجة السيد سعيد قَزّاز في عام ١٩٨٤ في العراق.

الكثير ممن ألتقيتهم أكدوا لي بأن سعيد قَزّاز لم يتخل عن قيمه وأخلاقه الكردية الأصيلة وهو لين من غير ضعف وشديد من غير عنف.

لم يكن سعيد قَزّاز إنعزاليا أو يعيش من خلال عقدة معينة فقد كانت علاقاته الإجتماعية تثبت عكس ذلك، فقد كان إجتماعيا يحب المرح ويسعى الى جمع الأصدقاء والسهر معهم أكثر الأحيان، إضافة الى إمتلاكه ثقافة لايستهان بها، تدلّل على مطالعاته المستمرة ومتابعته لشؤون الأدب والسياسة والصحافة والشعر والثقافة بشكل عام، ويذكر لي المرحوم عبدالباسط يونس الذي لازمه فترة وجوده في مدينة الموصل بأن سعيد قَزّاز كان يسحر جلساتهم ليلا ويبقى معهم الى ساعات متأخرة ومن ثم يلتحق بدائرته في صباح اليوم التالي.

دخل سعيد قَزّاز صفحات من تاريخ العراق السياسي إذ كان عنصراً بارزاً ومؤثراً، ولم يكن لعشيرة القَزّاز ولا أنتماؤه القومي ولا نفوذ عائلته قاعدة يؤسس عليها هذا الدخول المؤثر، بل لم تكن له أصلا قرابة أو صداقة مع العرش، ولكن وضوح أفكاره بغض النظر عن صحتها من عدمه، ومجاهرته بالعداء للحركة الوطنية، وإخلاصه المتفاني للنظام الملكي في العراق، وللوظيفة العمومية بشكل عام هو القاعدة التي وقف عليها للوصول الى هذا الموقف، الذي جعل رؤوساء الوزارات من عام ١٩٥٣ وحتى قيام ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨ لا تفكر بأيجاد بديل عنه لوزارة الداخلية.

لمع أسم سعيد قَزّاز حينما أثبت للحكومة كفاءَتهُ وقدرته ونجاحه في إدارة المركز (الإداري) الذي عمله كمدير ناحية أو مدير تحرير متصرفية أو قائممقام أو متصرف، ومن ثم بدأ هذا اللمعان يزداد بموقفه الصلب مع وزير المواصلات والأشغال السيد عبدالوهاب مرجان وتقديمه برقية إستقالة من

عمله كمدير عام للموانيء العراقية ومن ثم تسلمه حقيبة وزارة الداخلية التي نجح بإدارتها وفق منظور السلطة السياسية في ذلك العهد.

ثُم أن سعيد قَزّاز سيزداد شهرة بوقوفه كمتهم أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)، والذي تميز عن مواقف أقطاب العهد الملكي والتي تميزت بالتفاوت بين الإعتدال والضعف، في حين كان موقف سعيد قَزّاز شجاعا وكثير الوثوق بنفسه مدافعا عن غيره لا عن نفسه.

غير أننا نتوقف عند محطات مهمة في حياة سعيد قَزّاز، وهي إصراره على تحميل نفسه مسؤولية الأحداث التي تجري المحاسبة عليها، محاولا لملمة وزر وأخطاء الآخرين، وهو ليس موقفا واحدا ليمكن أن نوعزه للإنفعال النفسي وضعف وقوة النفس في لحظة معينة، فقد كان يدور على رجال الإدارة والأمن من المعتقلين، أن عليهم أن لايترددّوا بإلقاء المسؤولية على عاتقه بصفته وزيراً للداخلية، يقول الدكتور كمال مظهر أحمد في مقدمة كتاب السيد عبدالرحمن البياتي: كان معدن سعيد قَزّاز، دون أدنى شك، من النوع النادر والفريد فسبحان من لايضعف أمام مغريات الحياة وجبروت من بيدهم مصائر الناس والعباد، ولو لم يكن الأمر هكذا لما كان بوسعه، وهو في قفص الاتهام في جو مشحون ضده بصورة هستيرية أن يتحدث هكذا بإباء وشموخ قلّ نظيرهما.

لم يفقد القَزّاز توازنه وكبرياءه مطلقا بعد محاكمته، وإصدار حكم الموت بحقه، بل على العكس من ذلك تماما أنه رجع الى زنزانته مرفوع الرأس، مرتاح الضمير لأنه أدى ماكان عليه أن يؤديه وفق قناعته التي لم تزعزها توسلات الأم والزوجة والأبنة الوحيدة والأقرباء، ولاحتى من كانوا يقبعون معه في المعتقل نفسه، حرصا منهم جميعا على مصيره.

وينقل الدكتور كمال مظهر عن أحمد مختار بابان آخر رئيس وزراء في العهد الملكي في مذكراته التي ورد فيها (بأن الذين حافظوا على توازنهم داخل المعتقل، وأمام المحكمة، كانوا يتمتعون، دون شك، بثقة عالية بالنفس،

وبمبدئية جديرة بالتقدير بغض النظر عن إختلافنا معهم غالبا في الرأي والتقويم) وينتهي الدكتور كمال الى القول بأن هذا نوع من البشر فقط يرفضون الخنوع في أحلك لحظات حياتهم... الحقيقة التي ينبغي علينا أن نقرّها بغض النظر عن كل تناقض وإختلاف في ميدان الفكر والإنتماء، فإن البشر بمعدنهم قبل أي إعتبار آخر.

كتب المؤرخ العراقي الدكتور سيار كوكب الجميل عن الخطايا التي تحّملها عبد الكريم قاسم فيقول: (صادق على قرار إعدام المرحوم سعيد القَزّاز وزير الداخلية السابق، دون أية جريرة اقترفتها يداه، بل لمجرد لرغبة الشيوعيين وتطبيبا لخاطرهم، فلقد ذرف أهل كركوك الدمع الغزير على إعدام سعيد قَزّاز في وقته، عرفاناً لخدماته المشكورة للبلد.. وعلى رأسها استحداثه أفران الإعاشة في المدينة وتوفير الخبز الرخيص للناس في سنين عجاف.. ودرئه تفشي المجاعة في البلد.

ملخص الكلام أن التاريخ يعطي كل ذي حق حقه إن لم يكن عاجلاً، فآجلاً سواء كان ذلك بالسلب أو بالإيجاب.)

وفي موقف آخر مع توفيق السويدي يوم ١٩٥٨/٧/١٨ يؤكد سعيد قَزّاز لسامعيه وأمام الله أن هؤلاء الناس (ويقصد رجال الإدارة والأمن التابعين لوزارة الداخلية) ليسوا بمسؤولين، بل المسؤول وحده عنهم على الأقل، وأمام المحكمة يؤكد مسؤوليته ويصرّ على عدم طلب شهود دفاع لمعاونته في توضيح دفاعه ونفي التهم الموجهة اليه وتفنيدها.

يقول السيد رفعة الجادرجي أبن السياسي الوطني كامل الجادرجي: بعد سنة من الثورة زار رشيد مطلك الوالد وأنفرد به وبعد خروجه روى لنا الوالد مادار بينهما. قال: نقل إليّ رشيد عرضا من قاسم بضرورة تقريب وجهات نظر الطرفين لتطوير مسيرة الثورة على نحو أفضل. فأجابه الوالد بأنه قد فات الأوان وأن عبدالكريم يحكم البلاد بشكل فردي وأن فرديته لايمكن التغلب

عليها. فقال رشيد، من الضروري غضّ النظر عن بعض تصرفاته لأنه على الأقل بطل الثورة كما يقال. عندئذ أجابه الوالد: لكن عبدالكريم ليس بطل الثورة. فأستغرب رشيد مطلك وسأله: إذن من هو بطل الثورة؟ قال الوالد: هو سعيد قَزّاز!! لأن الثورة لم تبق على شخص يحافظ على حيثيته غير سعيد قَزّاز، فهو إذن بطل الثورة. وكان الوالد يشير بذلك ساخرا الى موقف سعيد قَزّاز الجريء عند محاكمته أمام المهداوي.(٥٦)

منذ تسليم نفسه الى السلطات الرسمية بعد إعلان قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، وإحالته الى الهيئة التحقيقية الخاصة، ومن ثم إحالته مع أوراقه التحقيقية الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)، وبدء محاكمته يوم ١٩٥٩/١/٢٤، وبعد ذلك صدور قراري التجريم والإدانة يوم ١٩٥٩/٢/٢٤، وإنتهاءً بتنفيذ حكم الإعدام شنقا حتى الموت في سجن بغداد المركزي فجر يوم ١٩٥٩/٩/١٩، لم تهتز معنويات سعيد قَزّاز، ولا تغيرت مواقفه وبقي مصرا على تحميل نفسه المسؤولية، ولم يطلب الرحمة والرأفة لا من رئيس المحكمة ولا من زعيم البلاد، بإعتباره الزعيم المطلق الذي يقرر تنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة بحكم المحكمة أو يوقف الحكم أو يعدله أو يلغيه كما فعل بأحكام أخرى صدرت ضد متهمين كانت قضاياهم أخطر بكثير على حياة الزعيم وأمن السلطة في حينها.

وخلال المرحلة الزمنية من صدور الحكم بالموت بتأريخ ١٩٥٩/٢/٢٤ ولغاية تنفيذ الحكم في ١٩٥٩/٩/١٩ تقع ستة أشهر وخمسة وعشرون يوما، يعرف فيها سعيد قَزّاز أن حياته على وشك الإنتهاء وأنه مقبل على الموت حتما، لكن تصرفاته داخل زنزانة الإعدام، وخلال هذه الفترة الزمنية تؤكد أن الرجل كان يتصف بالشجاعة والمعنويات الثابتة العالية التي لم يكن يتصنعها في لحظة ما

٥٦- محمد مهدي الجواهري / ذكرياتي - ج٢- دار الرافدين دمشق ١٩٩١ ص١٣٤-. ١٣٥ المرجع السابق ص٢٠٣ .

وإنما كانت لصيقة عمره ومن صفاته التي أكتسبها حال حياته.

وقد أيدت السيدة پري سعيد قَزّاز في مكالمة هاتفية معها من إن السيد فؤاد عارف، فاتَحَ الزعيم عبدالكريم قاسم حول عدم إعدام والدها فوعده قاسم بذلك غير أن قاسم أخلّ بوعده هذا.

وقد ذكر السيد عبدالرحمن البياتي نقلا عن السيد كمال السامرائي كون زوجة السيد القَزّاز وأبنته وزوجها كانوا آخر من ودّع القَزّاز قبل إعدامه، إلاّ أن السيدة پري سعيد قَزّاز أخبرتني في المكالمة الهاتفية بأنها ووالدتها وزوجها الدكتور كمال كانوا يقيمون بصورة مؤقتة في مدينة الرمادي، وحينما وصلهم الخبر في ساعة متأخرة من الليل تمكنوا من السفر في تلك الساعات الحرجة، حيث وصلوا الى بغداد صباحا، وكان تنفيذ الحكم قد تم بالمرحوم والدها، حيث قاموا بإستلام جثته من دائرة الطب العدلي وتم دفنه بصمت في مقبرة باب المعظم في بغداد.

يقول الشاعر محمد مهدي الجواهري أنه ذهب الى بهجت العطية لإستحصال الموافقة على سفره الى دمشق للمشاركة في تأبين عدنان المالكي فقال له بهجت العطيه: يا أبا فرات تعلم أن قضيتك وقضايا من هم من طبقتك بيد (وزير الداخلية) وأنت تعرف (سعيد قَزّاز) وتعرف كم هو يحبك لذلك أرجو أن تمهلني الى الغد. فقال الجواهري: بكل إمتنان.

كان (سعيد قَزّاز) وزيرا للداخلية حينئذ وهو صاحب العلاقة حين أصبحت مزارعا وقبلها فصاحب مقال خطير عن مديرية الأمن وجواسيسها وتجسسهم عليّ وعلى بيتي ومسؤوليته هو بالذات المسؤول عن كل ذلك.

وسعيد قَزّاز معروف بنزاهته وقوته وقد دفع عن ذلك وبعد ثلاث سنوات تقريبا وفي عهد (عبد الكريم قاسم) أغلى ثمن يدفعه المرء ألا وهو حياته كما ستأتي الإشارة.

وفي اليوم التالي... صدق الرجل في وعده فسعيد قَزّاز موجود الآن في مجلس الوزراء.

بعد ساعة تقريبا وقد عرفت أن مجلس الوزراء قد فرغ من إجتماعه أتصلت (ببهجت العطية) فدعاني وعلى عجلة من أمره اليه، وأبلغني أن (سعيد قَزّاز) لا يرد لك طلبا لاجواز سفر ولاغيره ولكنه كصديق لك قال: لو سألني الجواهري رأيي لقلت له أن لا يذهب، أما إذا أصّر وأحب فجواز سفره جاهز.. سلموه إياه.(٥٧)

وعن التناقض يذكر الجواهري كيف أنه يستغرب من قائممقام مرشح في العهد الملكي للطرد لإسرافه في الإرتشاء أن يصبح وزيرا في عهد الثورة لمجرد أنه كان يلبي طلبات قاسم الملحّة، أما رئيس هذا القائممقام ومرجعه الأعلى سعيد قَزّاز متصرف لواء الكوت ثاني أقوى رجل في الدولة وأعفهم وأشدهم محاسبة للمقصرين فهو محكوم بالإعدام ومعدوم فعلا لمجرد أنه كان يكره تنفيذ طلبات عبدالكريم قاسم الشخصية تلك في أيامه السالفة.

والذين ما زالون أحياء من رفاق قاسم ومعاصريه بوسعهم بحق أن يكونوا وثيقة دامغة في ماكان من أمر عبدالكريم قاسم مع سعيد قَزّاز.

ولعلني لا أحتاج الى شهادة _ والحديث للجواهري _ فقد كانت كلمة سعيد قَزّاز نفسه وعلى رؤوس الأشهاد وهو يتلقى حكما عابرا من المهداوي طالما بدل الكثير والكثير من أمثاله لدى القائد الأعلى، من أنه سيصعد المشنقة وتحت قدميه من لايستحق الحياة، ومن عسى أن يكون المطلوب بها الذي تحت قدميه غير عبدالكريم قاسم.(٥٨)

ترى ماذا يدفع وزيرا مثل سعيد قَزّاز لتقدير وإحترام الجواهري المتعارض

٥٧- جرجيس فتح الله / رجال ووقائع في الميزان _ دار ئاراس _ أربيل مطبعة التربية ٢٠٠١- ص١٦٦-١٦٧ .

مع سياسة النظام غير تقديره وإحترامه للشعر والأدب والثقافة؟

شهادة جديدة تتطابق مع السيرة الذاتية لموضوع البحث وعرضا أمينا لوقائع صادقة مع التاريخ يدلي بها الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري ليصف سعيد قَزّاز بأنه الرجل القوي والعفيف والشديد بمحاسبة المقصرين، العفة الصفة التي أفتقدناها في هذا الزمان.. الصفة التي أجمع عليها كل من ألتقيت بهم للتحدث عن سيرة سعيد قَزّاز، هذا الجانب الإيجابي والمضيء من حياة سعيد قَزّاز تَعمّدتُ أن أسرد ماكتبه من لم يكن مع سعيد قَزّاز على وفاق أو ممن كان يتعارض سياسيا مع مفاهيم وسياسة ومعتقدات سعيد قَزّاز، لكن شهاداتهم جاءت لصالح سعيد قَزّاز مما يدلّل فعلا أن الحقيقة لاتغيب وإن غابت بتعمد أو لظرف ما فإلى فترة قصرت أم طالت لكنها ستظهر واضحة للعيان.

كان سعيد قَزّاز ينتمي الى النخبة المتنورة وكان على غير وفاق مع رؤوساء العشائر والإقطاعيين فيقول السيد جرجيس فتح الله: قلب القَزّاز طراز تطبيق نظام العشائر رأسا على عقب وأستخدمه سيفا مسلطا على رقاب بعض رؤساء العشائر وإقطاعيين من (بادينان)، بعد أن طال بهم أمد العبث والإزدراء بالقانون وكثرت إعتداءاتهم على الأهالي من نهب الأغنام الى ضبط الأراضي الى إغتصاب أو هتك الأعراض. جاء بهم القَزّاز مكبلين وأودع السجن بعضهم وأثقل بعضهم بغرامات من مال وسلاح وسحق عنجهيتهم وداس على هيبتهم وهزأ بما ملكوه من سلطان، وبعضهم كان عضوا في مجلس النواب.

خرج (القَزّاز) وراء أحدهم في قلب منطقته وليس معه غير العريف الشرطي (جورج) وكان المطلوب قد أعدّ له مظاهرة مسلحة من أتباعه، فلم يعبأ بها وأستله منهم كما تستل الشعرة من العجين وأركبه مكبلا سيارة مكشوفة وجاء به ليثقله بحكم بالسجن وبغرامة فادحة.

سنحت لي فرصته أن أشهد طرفا من محاكمة إقطاعي كبير النفوذ هو (أحمد رشيد) أمير البروار كما كان يعرف به. ألقاه في السجن ثم أجرى محاكمته، جاء به مصفدا وحاكمه في ديوان المتصرفية. مشهد لا أنساه ماحييت وكان (أحمد رشيد بك) صلفا، وفخر مما فخر به بأنه كان يحمل وسام الرافدين. وإذ ذاك عصف الغضب (بالقَزّاز) وكأنه تذكر به أمرا فخرجت من فمه عبارات ما صدقت أذني أن سمعتها _ عبارة لو قالها قائل غير (القَزّاز) لما نجا من طائلة عقاب بتهمة الطعن في الذات الملكية وكان (احمد رشيد) يعّرض بها بالمناسبة التي نال عنها وسام الرافدين.[٥٩]

كما أكد هذه الواقعة المؤرخ الدكتور كمال مظهر أحمد في مقدمته لكتاب السيد البياتي (سعيد قَزّاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩).

حدثني الأستاذ عبدالقادر البريفكاني أن السيد مسعود البارزاني كان طفلا صغيرا حينما زار سعيد قَزّاز متصرف لواء الموصل مع أهله من الكبار للتوسط حول إخلاء سبيل بعض رجال البارزانيين الذين ثاروا على السلطة وكان السيد مسعود يتمتع بجرأة تفوق عمره لما يتمتع به من نباهة وذكاء غرسها فيه والده الزعيم مصطفى البارزاني رمز الحركة الكردية، فقد أقترب من المنضدة التي كان يجلس خلفها المتصرف وحين كان الكبار منشغلون سأله السيد مسعود عن أسباب إعتقال أهله وعن أسباب عدم إخلاء سبيلهم من السجن؟

فما كان من سعيد قَزّاز إلاّ أن يسحب أحد أدراج مكتبه ليستل منها قلما من الحبر قدمه هدية متواضعة الى السيد مسعود البارزاني الذي فرح بتسلم هدية المتصرف ثم قام السيد سعيد قَزّاز بمخاطبة مسعود البارزاني من أنه يعرف أن للأكراد حقوقا لكن العنف والسلاح والقوة لن تجلب لهم حقوقهم، فقط هذا القلم سيحل مشاكلهم ويكسبهم قضيتهم، وبقي السيد مسعود البارزاني يحتفظ ربما الى الآن بهذا القلم الجميل.

ومهما كانت درجة صدقية تلك الرواية، فهو يعرف أن لقومه حقوقا... وهو يعرف أيضا أن هذه الحقوق مغموطة لكنه يؤكد بأن القوة والعصيان والتمرد لن تضع حلا لمشكلتهم، هذه وجهة نظره قبل أكثر من ٤٠ سنة، فإلى أي عمق يشير سعيد قَزّاز ليضع مفاهيم ينادي بها الزمن بعد هذه السنوات الصعبة.

تنقل كثيرا وأستوزر كثيرا لكنه بقي عراقيا أصيلا يعتز بعراقيته ولم تصدر منه بادرة واحدة تدلل على ميل ولو قليل الى جانب أخوته وأهله الأكراد على حساب العرب، فالعراق واحد ومسؤوليته أمام اللّه واحدة، ولهذا كان لايعبأ بمعرفة قومية الرجل، فالعربي والكردي والتركماني أمامه سواسية لايختلفان إلاّ وفق منظور الإخلاص للنظام الملكي وسياساته الداخلية والخارجية، ولهذا تنعكس عليه الشخصية الكردية المتمثلة بشجاعته وشهامته وأخلاقه الكريمة مما يشكل لنا كفتين في تحليل شخصية سعيد قَزّاز الإنسان والسياسي الذي هو جزء لا يتجزأ من النظام الذي يعمل فيه، ومن تصفح ماجمعناه عنه وبحدود القليل المتواضع الذي توصلنا إليهِ، نجد أن صفات الإنسان النبيل تطغى على كل مظاهر السياسي والسلطة والحكم.

نتفق على أن جميع الوزراء ونواب البرلمان كانوا يستندون في عملية بروزهم السياسي أو الوظيفي الى جملة قواعد من أهمها الثقل العشائري أو العائلي أوالإجتماعي حيث تؤثر في عملية الإستناد، إضافة الى حاجة السلطة الى هذا الأسم في عملية الموازنة والتوفيق وإكمال عملية الإنسجام لفترة ما، لكننا نفتقد لكل هذا حينما نصل لوضع سعيد قَزّاز الذي لم يكن يمثل الأكراد في الحكومة على الرغم من كونه كرديا، ولم يكن يمثل عشيرته ولا ممثل قوي لجهة سياسية، ولم يدخل في تحالفات حزبية أو نيابية للوصول الى مركزه، فقد كان دائما يشكل القاسم المشترك والثقل الذي يعطي الموازنة في عملية تشكيل الوزارات العراقية منذ عام ١٩٥٣ حتى قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، مما يدعو للتأمل أو التمعن مليا بحالة يمكن أن نسميها عرضيا حالة

سعيد قَزّاز الذي كان الأسم الذي أتفق عليه كل من فاضل الجمالي والعمري ونوري السعيد وأحمد مختار بابان رغم كل ماعرفناه عنهم من إختلاف ثقافي ومفاهيم سياسية وحتى في طرائق الحكم وإدارة السلطة وإختلاف أسماء الوزراء المتشكلة منهم وزاراتهم والتي كان سعيد قَزّاز قاسمها المشترك.

أتأمل رسالة وردتني من المؤرخ العراقي الأستاذ مير بصري وهو يذكر أن سعيد قَزّاز لم ينصف لا في حياته ولابعد مماته، حقا كنت أسأل وأنا أستعرض رسائل الماجستير والدكتوراه لطلبة قسم التاريخ في الجامعات العراقية والتي تشعبت دراستها لأكثر أسماء الوزراء ورؤساء الوزارات أو السياسيين لفترة الحكم الملكي، غير أن سعيد قَزّاز غاب عنها.. (قبل أن يطبع السيد عبد الرحمن البياتي رسالته في العام ٢٠٠١)، وألحّ بالسؤال ولكن لماذا؟

حينما قصدت وزارة الداخلية العراقية في العام ١٩٩٤ ألتمس معاونتي للإطلاع على ملفات تخص سعيد قَزّاز أو حقائق إدارية عن حياته، أصطدمت بإستخفاف مسؤوليها الذين قدموا لي النصيحة بترك الموضوع والإنصراف الى عملي القضائي وحسم أضابير الدعاوى المتكدسة في المحاكم.

لم يكن هذا دافعا للإحباط ولكني لم أجد ملف سعيد قَزّاز التقاعدي في محله حين مراجعتي.!!

ترى لمصلحة من يتم التعتيم على حياة رجل عمل بخدمة الدولة العراقية مدة زادت عن ٣٣ سنة؟ ولماذا هو بالذات في حين تمت دراسة جميع أقرانه من الوزراء والعاملين في الساحة السياسية في تلك الفترة؟ وأيضا أسأل لماذا يتم تحميله لوحده وزر أعمال النظام الملكي الممتد لأكثر من ٣٨ سنة؟ ولماذا هذه الحساسية المفرطة تجاه سعيد قَزّاز بالذات؟ والذي ثبت أنه يؤمن بأفكار إصلاحية لكنها تختلف عن الجانب الآخر. وقد كتب بعض الكتاب معتبرا كتابتي هذه عن سعيد قَزّاز محاولة لإضفاء مسحة إنسانية ووطنية على

شخصية سعيد قَزّاز ولم أوفق في ذلك كما يزعم، أو محاولة مني لإلغاء الإتهامات التي التصقت بسعيد قَزّاز، ولكن المطلوب منا جميعا التعود على قول الحقيقة وكتابتها كأسلوب منفتح لكتابة التاريخ العراقي لأنني أيضا أنتمي الى خندق يتناقض مع خندق سعيد قَزّاز ما يجعل مهمتي أكثر صعوبة، وفي كل الأحوال لايمكن أن نُبرّىء ساحة السلطة ولا مسؤولية القَزّاز في تفاصيل الأحداث مع الأخذ بعين الإعتبار قياس الزمان والمكان عند التقييم، وما من شك أن ماسجله القَزّاز من موقف خلال فيضان بغداد عام ١٩٥٤ يسجل له صفحة مشرقة ومتميزة لايختلف عليها أحد، ويسجل التاريخ العراقي الحديث إن القَزّاز صاحب فكرة أفران الإعاشة التي اعتبرت مكسبا للفقراء وذوي الدخل المحدود في توفير رغيف الخبز بأسعار مدعومة، وينقل الدكتور كمال مظهر أحمد عن العميد المتقاعد والوزير في العهد الجمهوري خليل الزوبعي كيف تجاهل سعيد قَزّاز أيام فيضان بغداد المشهور عام ١٩٥٤ أمرا شفهيا أصدره له شخص الوصي على عرش العراق الأمير عبدالاله بواسطة مرافقه الأقدم عن طريق الزوبعي بصدد إرسال مساعدات عينية فورية الى أمير ربيعة لقناعة القَزّاز، كما جاء في رده، بأن الفقراء أولى بتلك المساعدات. وقلما ظهر إداري عراقي في العهد الملكي رصد مثله أعمال لجان تسوية حقوق الأراضي التي ألفت بموجب قانون خاص، فلقد بذل كل ما في وسعه ليحول دون التلاعب بمضمون القانون لصالح الملاكين على حساب الفلاحين، مع ذلك علينا أن نقرّ أن القَزّاز كان وحيدا في هذا الميدان النبيل، أنه ناطح قلاع الإقطاعيين الحصينة بسيف خشبي، إلاّ أن ذلك لاينفي مقاصده الجليلة، كما لاينفي أنه كان يرنو مخلصا الى إنقاذ النظام من منطلق قناعاته الفكرية وينتهي الدكتور كمال مظهر الى القول بأن القَزّاز أدرك جيدا وعن وعي ناضج بأن عهد الإقطاع قد ولى وأنتهى.

ويستذكر الأستاذ فرهاد عوني _ نقيب صحفيي كوردستان مآثر سعيد

قَزّاز في مادة جميلة نشرت في جريدة خه بات تحت عنوان (لا أنام حتى ينام دجلة)، في حين أثار المحامي كنعان محمد أمين البرزنجي في مقالاته المنشورة بجريدة الإتحاد في العددين ٤٢٦و٤٢٧ بتأريخ ٢٠٠١/٦/٢٢ و٢٠٠١/٦/٢٩ حول مواقف سعيد قَزّاز تجاه الشيخ محمود الحفيد وأحداث السليمانية، ولم يثبت التاريخ وجود خلاف بين الشيخ محمود الحفيد وبين القَزّاز بل أستمر الإحترام والتقدير بينهما ومما يؤكد هذا إستمرار زيارته وعائلته الى مستشفى الحيدري في بغداد لإجراء عملية جراحية يوميا دون إنقطاع _ هذا ما أكدته السيدة پري سعيد قَزّاز لي _ ولو كان هناك موقف آخر لأستندت عليه الهيئة التحقيقية التي قامت بالتحقيق في كل مواقف القَزّاز ولتم إعتبارها تهمة من ضمن التهم التي تمت محاكمته بموجبها، وكنا قد كتبنا الرد على تلك المقالات في العدد ٤٣٢ بتاريخ ٢٠٠١/٨/٣ من جريدة الإتحاد ص ١٥.

إن القَزّاز يعرف أن للأكراد حقوقا، لكنه يفهم أن طريقة تحصيل الحق تؤخذ عن طريق الكلمة في هذا الوطن المشترك للعرب والكرد منذ آلاف السنين، وعلى الرغم من هذا الفهم والنهج الذي يعتقد به سعيد قَزّاز لم يستطع أن يطغى على تفكيره أو مشاعره تجاه الآخر.

حين نعود لفترة زمنية تزيد على نصف قرن سنجد أن مفاهيم عميقة بدلالات أعمق يعتقد بها سعيد قَزّاز تكون قد سبقت زمنها وشكّلت ومضة بنّاءة في فهم أسلوب تحصيل الحق لقومه من سلطته.

ولم تزل هناك أقلام تُحمّل المرحوم سعيد قَزّاز المسؤولية الكاملة في أحداث العراق، ففي مقالة للكاتب مصطفى علي نعمان نشرت بتأريخ ٢٠٠٣/٦/١ على موقع صوت العراق الألكتروني نقداً لبرنامج بين زمنين الذي بثته قناة أبوظبي عن التاريخ العراقي يقول فيها:

(تحدث البرنامج عن قضية سعيد قَزّاز، وخلق من هذا الدعي المجرم الجلاد

شهيداً، بطلاً، مظلوماً، من المدافعين عن الديمقراطية، والحرية.

كرّس "بين زمنين" وقتاً للدفاع عن سعيد قَزّاز أطول من الوقت الذي كرسه للدفاع عن عبدالكريم قاسم، محور الحلقات، ومن يرى الحلقات يتصور قَزّاز شهيداً، مظلوماً، مغلوباً على أمره، لكن الوقائع تقول عكس ذلك.

قَزّاز مسؤول عن قتل المئات من أبناء الشعب العراقي، العزل، المسالمين، فقد كان بطل قمع المظاهرات في العهد البائد، وبطل قتل المساجين السياسيين العزل في سجونهم، فإن لم يكن الوزير الذي أصدر الأوامر مسؤولاً عن هذه الجرائم فعلى من تقع المسؤولية؟ وإن كان بريئاً فمن المجرم؟

رأيت بعيني "وكنت في الثامنة عشرة" كيف فتحت الشرطة في سنة ٥٦ النار على المتظاهرين، أمام مركز شرطة المركز العام في الموصل، قتل في لحظة واحدة ستة عشر واحداً متظاهراً، وجرح ما يزيد على السبعين، وكان من جملة القتلى صديقي حازم البارودي، جاري، وبنفس عمري، وكنا هو وأنا ذاهبين إلى أبيه، لغرضين، لنرى المظاهرات التي سمعنا عنها في الثانوية، والتي اندلعت تأيداً لمصر، ضد العدوان الثلاثي، ولإيصال "سفر طاس" الغداء، في دكانه في سوق "العتمه ي"، شاهدنا المظاهرات، كان شيئاً غريباً، جموع لا حصر لها، وشعارات، وهتافات، ثم انطلق الرصاص، من مركز الشرطة، تلفّتُ حولي أبحث عن حازم، رأيته يتمدد قريباً مني، والدم ينزف من صدره، وقميصه ينتقع بالدم، ولم أدرِ ماذا أفعل، أ أتركه وأهرب كالآلاف الآخرين، أم أبقى فأموت، حينئذ انتبذت ركناً في الزقاق، والدموع تسح رغماً عني، وأمامي جسد صديقي مرمي على الأرض، يلفظ أنفاسه الأخيرة، لقد استقرت تلك الحادثة الرهيبة في أعماقي وكأنها حدثت البارحة.

فمن هو المسؤول؟ الشرطي الذي أطلق النار؟ الضابط الذي أمر الشرطي، أم آمره؟ أم المصدر الرئيس، أي الوزير؟

ما ضرّ لو بقيت المظاهرات؟ كانت شعاراتهم تأييداً لمصر ضد العدوان، ولم

أسمع أي كلمة ضد نظام نوري السعيد، أو الملك، ولم تقم بأي عمل تخريبي، فلماذا الرصاص؟ لماذا العنف؟ لماذا قتل الأبرياء؟

أعاد المسلسل تمثيل محاكمة قَزّاز، مردداً أقواله، وبتركيز كبير على كلماته نفسها، وكأنه بطل من أبطال الحرية، لا جلاداً ملطخة يداه بدماء الأبرياء والأطفال.)

بينما كتب الدكتور رشيد الخيون مقالاً في جريدة الشرق الأوسط بلندن بتأريخ ٢٠٠٥/٥/١٩ يقول فيه: (لم يكره العراقيون أن يكون الكردي سعيد قَزّاز وزيراً للداخلية. ومن أعمال هذا الوزير أنه كان يقوي عرى الوحدة العراقية بتعيين إبن الجنوب بالشمال وبالعكس).

وإذا ما تجردنا من الإنفعال في تشخيص وتقييم شخصية سعيد قَزّاز يمكن أن ننتهي الى كونه نموذجا للسياسي والإداري التقليدي الذي يطغي عليه أخلاصه للحكم الملكي وماتفرضه عليه بيئته الإجتماعية، وما ترسّخ في عقله من قيم ومفاهيم وأعراف بقي يتمسك بها حتى اللحظات الأخيرة من حياته.

لازلت أتذكر حديث صديقي الموصلي أبا عزام الذي كان يحدثني عن معرفته الشخصية بسعيد قَزّاز حين كان متصرفا لمدينة الموصل، وكان يمر ليلا بعد أن يقبض معاشه الشهري على أربعة بيوت في منطقة باب لكش وباب الجديد من الفقراء ويطرق أبوابهم ليسلمهم مايتمكن من تسليمه لهم وعند إنتقاله الى بغداد أصبح يكلف هذا الصديق الذي رفض أن يفصح عن أسمه لإيصال المبالغ إليهم من دون معرفة أسم مصدر المساعدة حتى أنقطعت بعد إعتقاله ومحاكمته.

من خلال إستقراء سيرة سعيد قَزّاز نستطيع أن نستنتج أنه كان موظفا متدرجاً في العمل الوظيفي، كان صارما وجديا في عمله وهذا ما أشتهر به، ترسخت بعض المفاهيم لديه، البعض منها أكتسبها بتجربته العملية والبعض

الآخر أفكار يعتقد جزما بصحتها. ومن مفاهيمه في العمل إخلاصه المتفاني للوظيفة العامة وتقديسه لمفهوم السلطة والدولة الملكية ومكانة الموظف العمومي ضمن تسلسل السلم الوظيفي أي بالإستحقاق القانوني، إضافة الى إمتلاكه ذاكرة وذكاء متميزين بقي يتمتع بهما الى نهاية عمره المأساوية. أما إعتقاده ببعض الأفكار وعلى الرغم من أنني لم أتوصل الى مصادر التأثير الأولية لكنني أفترض أنه ومن خلال مطالعاته وعلاقاته الإجتماعية، ومن خلال أوراق مذكراته الشخصية التي ارسلت صورة منها السيدة پري سعيد قَزّاز، والتي يذكر فيها تذكره شكل والده مرة واحدة وأنه كان برعاية جده بعد وفاة والده في السنة الثالثة من عمره حيث منحــه رعاية وحنان كبيرين، وكان له شقيق يدعى (علي) توفي في طفولته، وسبب تسميتهم بالقَزّاز لأشتغالهم جميعا بأعمال الحرير (القز) وأنه عاش في جو مشحون بالحزن وكانت تسليته الوحيدة عند ذهابه الى المقبرة بصحبة والدته، و القَزّاز كان يشعر أنه لايملك ما يملك الأطفال، و دخل الى كُتّاب الملا شريف الواقع داخل جامع الشيخ جلال في المحلة وتعلم فيها قراءة القرآن المجيد، ويصف بعد ذلك أهوال الحرب العالمية الأولى وكان في السنة العاشرة من عمره، بعد أن أنتقل القَزّاز الى كتاب خواجه أفندي وكان معلمه فيه عبد العزيز أفندي عثمان آغا ودرس الأدب الفارسي، ويقول أن المستوى الثقافي في هذا الكتاب كان أرقى، ولكفاءة المدرس وقابليته على تعليم الطلاب تعلم القَزّاز اللغة التركية واللغة الفارسية، ودرس الشعر والأدب والفنون، وخلال تعليمه شعر بالفوارق الطبقية بين الطلاب وأقام علاقة صداقة حميمة مع أبن المدرس أحمد ومع أبن عمه عبدالرحمن سعيد أفندي الذي توفي عام ١٩٣٣، ولم يزل القَزّاز يتذكره حال حياته بألم وأسى ثم أنتقل بعدها الى المدرسة الرسمية، وأن القَزّاز يعتقد بأن الفكر الشيوعي خطر على العراق وعلى مستقبل العالم (حسب إعتقاده) ولهذا يتوجب عليه محاربته بالوسائل التي يعتقد أنها مناسبة، ولكن هذه الوسائل تبدو بسيطة وبدائية بالمقارنة مع وسائل محاربة، ليس أفكار الشيوعية فحسب

بل كل الفكر التقدمي في الوقت الحاضر في العراق من قبل سلطة صدام حسين. كذلك فأنه وعلى الرغم من عدم التزامه الديني يعتقد أيضا أن أي مساس بالدين يعتبر خطيئة ينبغي التصدي لها ولهذا يصّر على القول أنه يفخر بمكافحته للشيوعية في العراق بدافع وطني إسلامي حسب مفهومه كمعادٍ للحركة الشيوعية.

إن اللافت للنظر أن سعيد قَزّاز لم يكن ينتسب الى تنظيم سياسي أو حزب وبقي متفردا معتزا بقدراته على إدارة وزارة الداخلية، إذ ليس من الطبيعي أن يتم تكليف سعيد قَزّاز تسلم حقيبة وزارة الداخلية على الرغم من التغييرات السياسية للوزارات العراقية منذ عام ١٩٥٣ ولحين قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وسقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية، مما يدلّ على معرفة أقطاب السياسة العراقية حينذاك بمواهب وقدرات سعيد قَزّاز، الذي أصبح وبجدارة صاحب خبرة أكتسبها من خلال تدرجه الوظيفي وقدراته الذاتية، مع أنه لايملك إرثا عائليا أو ماليا يمكن التعكّز عليه ضمن التركيبة السياسية للسلطة العراقية قبل الجمهورية.

٣- الخاتمة

أشتهر سعيد قَزّاز بتعاطفه مع المؤسسات القمعية للحركات السياسية في العراق ورعايته لمنتسبيها، ومن وجهة نظر أخرى نستطيع أن نتلمس مدى إنعكاس مفاهيمه المجردة للعمل الوظيفي وما يتطلبه هذا العمل من تكاتف وتعاضد بين رأس الهرم الوظيفي في وزارة الداخلية وبين جميع منتسبيها من الذين يؤدون واجباتهم المناطة بهم على أكمل وجه ومن بين هذه الأجهزة من الشرطة والأمن السياسي.

وتبقى بعض الثوابت التي لايختلف عليها أحد، وأهمها أن سعيد قَزّاز وعلى الرغم من قدراته في السيطرة على وزارة الداخلية، وسعة إمتدادها في تلك

الأيام، وسطوته الشخصية الصارمة، فأنه لم يستغل هاتين الصفتين لمصلحته الشخصية مطلقا، لا بل أن احدا لم يستطع النيل منه في هذا الخصوص. ويكفي علما أنه لم يكن يملك بيتا لإسكان عائلته على وجه الإستقلال ولاسيارة حكومية لإستعمالات العائلة، فقد كان منصرفا الى التفاني في العمل الوظيفي، فلا يكاد يفرق بين حياته ووزارة الداخلية. ومن الطريف أن نذكر أنه حينما كان في السجن بعد محاكمته والحكم بإعدامه كان يتساءل عن أخبار وزارة الداخلية وأسماء من تشملهم الترقيات ومن يستحق تبوء المناصب الإدارية، حيث أن هذه المسائل تشكل هاجسا مهما في حياته، مما يدلل على طغيان شخصية الموظف الإداري على شخصيته المجردة، إذ أنه كان يتابع ذلك على الرغم من محنة الحكم والسجن.

وعلى الرغم من طغيان هذه الشخصية فأنه لم يستطع مسح بعض الصفات الإنسانية التي يتمتع بها فتطغي أحيانا صفاته الإنسانية _ الكردية النبيلة _ فيقدم الخدمات التي تصل لحد الخرق القانوني ويقدم النصائح لأصدقائه حتى لو كانت هذه النصائح لأعدائهِ السياسيين فيبرهن بأنه عراقي يرتبط فعلا بقيم وأعراف هذا البلد.

وسعيد قَزّاز على الرغم من كونه كردي القومية يعتز بإنتسابه لهذه القومية وعلى الرغم من أنه يعتبر علما من أعلام الكرد في العراق إلاّ أنه لم يلق ذلك الإهتمام اللائق بشخصه وسيرته وذكراه مع أنني وجدت كل التقدير والحب له من جميع الأخوة الأكراد الذين ألتقيت بهم أثناء كتابة هذه السيرة، وقد تلتفت إحدى مؤسسات الكرد للإهتمام بذلك بما تملك من قدرة وإمكانية وتماس بموضوع البحث.

ونموذج يشابه سعيد قَزّاز يشب يتيما فقد أباه وهو صغير يشق دروب الحياة بتأني وصبر ليكمل تعليمه، ثم يبدأ ببناء شخصية لافتة للنظر وجالبة للإنتباه بحيث تغري أقطاب العمل السياسي حينذاك بالتمسك به لقيادة

الجبهة الداخلية مع ما يحيط هذه الجبهة من تحرك وطني نشط منذ بداية الخمسينيات ولحين حدوث الثورة عام ١٩٥٨، جدير بالدراسة.

الثابت من الأحداث أنه لم تكن لسعيد قَزّاز مصلحة راسخة أو دوافع سياسية للتنافر الواضح مع الحركات السياسية في العراق أو الإندماج والذوبان في كيان النظام الملكي غير ما ذكرناه آنفا.

وعلى الرغم من أن إنتفاضة عام ١٩٤٨ التي قام بها الشعب العراقي إستنكارا ورفضا شعبيا لمعاهدة بورت سموث مع بريطانيا التي أستهدفت إبدال إتفاقية عام ١٩٣٢، تزامنت مع قرارات التقسيم الدولية في فلسطين وقيام دولة إسرائيل إلاّ أنها لاقت مواجهةً وعناداً من سياسة الحكومة، في وقت كان فيه سعيد قَزّاز متصرفا للواء الموصل، في حين أنه واجه في وزارة الداخلية عند إستيزاره أحداثا سياسية وشعبية مهمة منها إضراب عمال البصرة عام ١٩٥٣ وإنتفاضة عام ١٩٥٦ بسبب الهجوم الإنكليزي الفرنسي الإسرائيلي على مصر في شهر تشرين الأول (أكتوبر)، حيث أندلعت أوسع إنتفاضة جماهيرية عمت كل أنحاء العراق تم مواجهتها بموجب خطة أمن بغداد التي وضعها سعيد قَزّاز عند تسلمه وزارة الداخلية، هناك من يقول هذه هي مهمة الوزير المختص وهذا هو أساس عمل وزير الداخلية وأن ماقام به سعيد قَزّاز يقع ضمن الإختصاص الوظيفي في إطار القانون ولم يحدث أي خرق لمواد الدستور العراقي أو القوانين النافذة.

ترك سعيد قَزّازا تاريخاً مشرقاً من النزاهة والمواقف التي تُدلّل على صلابة شخصيته وشجاعته، كما ترك سعيد قَزّاز خصوما سياسيين غير متكافئين في المواقع والقوة، وأقترن أسمه بتطبيق إجراءات إسقاط الجنسية العراقية عن بعض السياسيين العراقيين على الرغم من أنه كان منفذاً لا يد له في تشريع القانون الذي وضعته السلطة التشريعية، في حين كان يقف سعيد قَزّاز في خانة السلطة التنفيذية.

وحتى لا يتم إعتبار العدالة مغيبّة قد ماتت ومادامت الأسس التي قامت في حينها لإصدار الحكم بالموت على سعيد قَزّاز والتي تم الإرتكاز عليها غير قانونية ولا تصلح للإدانة، تبرز أمامنا مهمة قد تبدو جديدة في واقع العراق السياسي الحديث، إلاّ أن هذه المهمة ستكون من مهام رجال القانون والقضاء حينما يعود القانون والدستور والسيادة للعمل في العراق بعد زوال حكم صدام حسين وطغيانه وإنتهاك القانون والدستور والتفريط بسيادة وكرامة العراق، ستبرز مهمة القضاء الحيادي العادل في إعادة محاكمة بعض من تم تجريمهم من دون أساس قانوني وإصدار القرار القضائي العادل وفق التهم التي تمت محاكمتهم بموجبها وعلى غرار ما يحدث في هذا العالم المتمدن حينما تدور دورة الزمن ويتم إكتشاف حقائق تتطلب إعادة المحاكمة والمسألة إعتبارية تدخل في صلب حياة العراق.

مابين عام ١٩٥٩ وعام ٢٠٠٢ فترة عصيبة عاشها العراق، وقد رحل الكثير من شهود الأحداث عن هذه الدنيا ولكن الحقيقة كما قلنا هي العمود الفقري للتاريخ فقد تغيب بعض الوقت إلاّ أنها حتما ستبرز واضحة وصريحة سيما وأن الكثير من شهود الأحداث قد سجّلوا شهاداتهم التي نشرت.

ولأن سعيد قَزّاز لم يكن بطلا قوميا ولا خائنا عرض الوطن للذل والتقطيع فقد كان واضحاً وصريحاً ومؤثراً بأحداث العراق السياسية ومتأثراً بها لذا فإن بحثنا هذا لايمكن أن يشكل بادرة لإعادة الإعتبار للرجل لأي سبب كان وإنما يشكل دعوة مخلصة لإعادة السرد التاريخي للعراق بشكل مجرد خال من العواطف والإنحياز، والكل مدعو لمد يد العون في هذا السرد خدمةً للعراق والتاريخ والحقيقة والأجيال القادمة.

المصادر

١- جرجيس فتح الله / رجال ووقائع في الميزان _ دار ئاراس _ مطبعة التربية أربيل ٢٠٠١ .

٢- حنا بطاطو / العراق _ الكتاب الأول _ مؤسسة الأبحاث العربية _ بيروت _ لبنان ١٩٩٠.

٣- حازم حسن العلي / إنتقاضة الموصل _ الدار العربية بغداد ١٩٨٧.

٤- طالب مشتاق / أوراق أيامي _ دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع _ بغداد ١٩٨٩ .

٥- يونس بحري /سبعة شهور في سجون بغداد _ الطبعة الأولى _ بيروت ١٩٦٠ .

٦- كمال السامرائي / حديث الثمانين _ج٢- وزارة العلام _دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٩٦ .

٧- محمد حمدي الجعفري / محكمة المهداوي _ دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٨٩ .

٨- مير بصري / أعلام الكرد _ مؤسسة رياض الريس للطباعة والنشر _ لندن ١٩٩٦.

٩- محمد مهدي الجواهري / ذكرياتي _ج٢- دار الرافدين _ دمشق ١٩٩١.

١٠- عبد الرزاق الحسني / تاريخ الوزارات العراقية _ الطبعة السابعة _ دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٨٠ .

١١- عبد الرحمن البياتي / سعيد قَزّاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩ _ الطبعة الأولى المؤسسة العربية للدراسات والنشر _ بيروت لبنان ٢٠٠١ .

١٢- عبد الرزاق محمد أسود / موسوعة العراق السياسية _ المجلد الثالث _ الدار العربية للموسوعات _ بيروت ١٩٨٦.

١٣- فيصل حسون / مقالة منشورة في جريدة الشرق الأوسط العدد ٧١٠٧ في ١٩٩٨/٢/١٣.

١٤- ذو النون أيوب / قصة حياته _ القسم الرابع _ الطبعة الأولى _ فينا ١٩٨٣.
١٥- رفعة الجادرجي / صورة أب _ مؤسسة الأبحاث العربية _ بيروت لبنان ١٩٨٥.
١٦- توفيق السويدي / مذكراتي.. نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية _ دار الحكمة الطباعة والنشر _ الطبعة الثانية ١٩٩٩ .
١٧- محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة بوزارة الدفاع (محكمة الشعب) الجزء العاشر.
١٨- سجلات الحكومة العراقية للأعوام ١٩٢٧ _ ١٩٣١ _ ١٩٤٢ _ ١٩٤٥ مطبعة الحكومة بغداد.
١٩- محاضر جلسات مجلس النواب العراقي.
١٠- جريدة المثال الموصلية _ جريدة فتى العرب الموصلية _ جريدة الحوادث _ جريدة إتحاد الشعب _ جريدة اليقظة _ جريدة الإتحاد _ جريدة خه بات.
٢١- رسالة من المؤرخ العراقي مير بصري للمؤلف في ٢١/٥/٢٠٠٠ من لندن.
٢٢- لقاءات شخصية متعددة مع المرحوم عبد الباسط يونس بالموصل ٩٥/٩٦ .
٢٣- لقاءات شخصية متعددة مع المرحوم سعيد الديوه جي بالموصل ١٩٩٥.
٢٤- لقاء بالسيد صديق السيد علي الصفار بالموصل ٥/١١/١٩٩٦ .
٢٥- لقاء بالمحامي السيد عبد القادر الدبوني بالموصل بتأريخ ٩/١٢/١٩٩٥.
٢٦- لقاء بالمحامي السيد محمود الجلبي بالموصل بتأريخ ٢٨/١٠/١٩٩٥.
٢٧- لقاء بالأستاذ باسم مشتاق في أربيل نيسان ٢٠٠٧ .
٢٨- إتصالات ومراسلات مع السيدة پري سعيد قَزّاز _ لندن.
٢٩- مقالات للسادة كاظم حبيب وحكيم نديم الداوودي وفارس عبد الستار البكوع وعوني الداوودي وقيس القره داغي وفرهاد عوني.

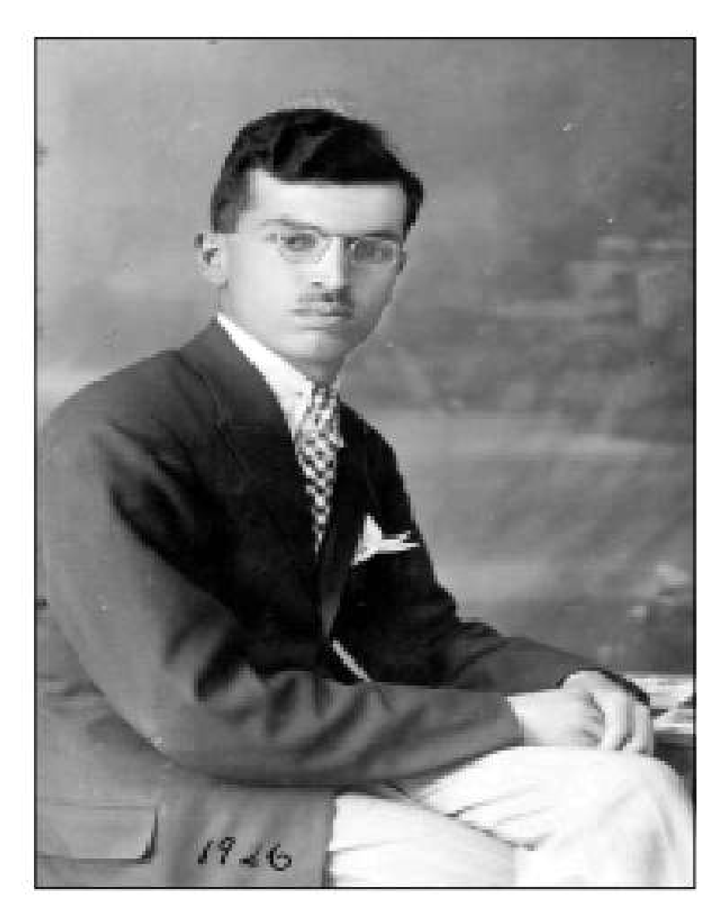











1926







الفهرست